مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٧ | العدد (٦٦) | شتاء ٢٠١٤

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ تداعيات المواجهة مع تيار الإسلام السياسي في العالم العربي

التحرير

البحوث والدراسات

١٣ النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية

خالد أبو الحسن

٤٧ التوجهات السياسية حول الدولة المدنية بعد ثورة يناير ٢٠١١ المصرية: مراجعة تحليلية نقدية

خيري عمر

تحليل استراتيجي

٧٩ المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي- الإسرائيلي

رائد نعييرات

المقالات والتقارير

٩٣ الأزمة المصرية إلى أين؟

فريق الأزمات العربي

١١٣ المشهد السياسي العراقي ... بين الواقع والتوقعات

عبد الجبار الغريري

١٢٧ الإصلاح السياسي في الأردن.. الدوافع والمعوقات

عبد الهادي الفلاحات

المقال الافتتاحي

تداعيات المواجهة مع تيار الإسلام السياسي في العالم العربي

يبدو أن "الحرب على الإسلام السياسي" حلّت في عدد من الدول العربية محل "الحرب على الإرهاب" التي سادت العالم طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠)، خاصة بعد نجاح هذا التيار في صناديق الاقتراع من خلال الانتخابات العامة الحرة، وتعزّز هذا الاستبدال في أعقاب الانقلاب على المسار الديمقراطي بمصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، حيث أُسقِط المفهوم نفسه على معارضي الانقلاب "الحرب على الإرهاب"، فضلاً عن أن الحكومة المصرية المؤقتة أصدرت قراراً يصف جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأنها "منظمة إرهابية بالعضوية والتأييد"، وهو قرار ظهر كجزء من صراع سياسي تشهده البلاد منذ الانقلاب، ومن اللافت أن هذه التوجهات تقاطعت مع توجهات حكومات عربية، خاصة في كلٍّ من العراق وسوريا، رغم الاختلاف الكبير بين واقع هذه الدول.

وفي السياق ذاته، يأتي الاتهام بأن "جماعات التكفير والعنف" خرجت من تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين، رغم أن التحليل يمكن أن يذهب في اتجاه مناقض بأن أفكار هذه الجماعات وتوجهاتها لم تجد لها مكاناً في الإطار الفكري والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما دفعها إلى أن تخرج على خط الجماعة وتتخذ مساراً آخر، خاصةً أن جماعة الإخوان قد أعلنت مراراً رفضها لأعمال هذه الجماعات وتوجهاتها، وهو ما يشير إلى أن المحافظة على وجود جماعة الإخوان وفكرها، وإدماجها في الحياة السياسية الديمقراطية، يشكل فرصة لتحجيم تأييد جماعات العنف والتكفير في صفوف

الشباب، كما يُمكن أن يوفّر محضناً آمناً ومعتدلاً وسياسياً يتعايش مع مختلف مكونات المجتمع، وذلك بدلاً من مواجهة جماعات "العنف والتكفير والإرهاب" في عدد من الدول العربية التي اتجهت سياستها الرسمية إلى المغامرة بمصالح الوطن والوحدة الوطنية، وتعطيل فرص التحول الديمقراطي السلمية وإقصاء تيار الإسلام السياسي المعتدل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحزاباً وجماعات قد تمثلت أفكار هذا التيار مثل حزب "الحرية والعدالة" وحزب "الرفاه أو السعادة" في تركيا، وحزب "الجماعة الإسلامية" في باكستان، وحزب "ماشومي" في أندونيسيا وغيرها، وهي جماعات لا تنتهج العنف وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

ونظراً لثقل تيار الإسلام السياسي وامتداداته في الوطن العربي فمن المتوقع أن يكون لتوجهات بعض الحكومات، في إقصائه ومحاربتة، تداعيات كبيرة على المشاركة السياسية لقطاعات كبيرة من المجتمعات العربية، ومن أبرزها قطاع الشباب عموماً، والمتدين منه على وجه الخصوص، والذي يرى في انسداد مسار التحول الديموقراطي انكساراً لآماله في الحرية والإبداع والمشاركة السياسية، بعيداً عن عنف الدولة والاعتقالات، حيث يبقى حاضراً في وعي هذا الجيل من الشباب مشهد الماضي الدكتاتوري القريب في ظل الحكومات السابقة، مع كل ما يمثله من فساد وتبعية وتخلف اجتماعي واقتصادي.

وفي ظل تراجع الحريات، وعودة أجواء القمع، فإنه لا يُتوقع لكثير من القوى الاجتماعية والسياسية أن تنحى باتجاه المعارضة الجادة لبعض الأنظمة العربية القائمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق مجتمعات تعاني خوفاً وفضاءً سياسياً مُصطنعَاً لا يمكنه أن يقدم البدائل للنظام القائم، وذلك في عودة إلى الزعيم "الملهم والأوحد" والأبوية غير الديمقراطية في العمل السياسي، وكل ذلك تحت ذريعة منع وصول الإسلاميين الى الحكم، وهي الذريعة ذاتها التي استخدمتها بعض الحكومات العربية لإقناع الولايات المتحدة في التخلي عن توجهاتها للإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة العربية بعد إطلاق الدول الصناعية الثماني لمشروع الإصلاح في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤، حيث عمدت بعض هذه

الحكومات إلى التخويف من حكم الإسلاميين و"تصنيع ودعم" نماذج متطرفة من الحركات الإسلامية لخدمة توجهاتها في الإمساك بالسلطة وتعطيل أي تحول ديموقراطي حقيقي.

كما تحمل هذه المواجهة، إن استمرت، مخاطر متحققة على الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث سينعش ذلك تيارات متشددة، بل وتيارات عنفية مقابل عنف الدولة، ولذلك بطبيعة الحال انعكاسات طويلة الأمد على الاقتصاد والتنمية والاستثمارات، فضلاً عن تأثيرها على البنية الاجتماعية والثقافية.

وعلاوةً على ذلك، فإن فرص تحقق نظرية الديمقراطية والحكم الرشيد، بوصفها نهجاً معاصراً، ستتضاءل في بعض الدول العربية، ما يهدد بِردّة عن الديمقراطية وعن الحريات نحو الدكتاتورية وإرهاب الدولة، ويفقد القوى السياسية والاجتماعية، ومنها الإسلامية، الفرص المتكافئة لتحقيق البرامج والأهداف السياسية، كما سيشجع ذلك على مزيد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ويتسبب بتراجع الشفافية والمحاسبة في هذه البلدان.

وعلى صعيد آخر، ستؤدي المواجهة العنفية مع تيار الإسلامي السياسي العريض في الشارع العربي إلى استمرار الفجوة بين المشروع السياسي للدولة والمشروع الاجتماعي للقوى الاجتماعية، وخاصة الإسلامية منها، في ظل فقدان الثقة بالنهج الديمقراطي نتيجة الصمت الغربي أو دعمه غير المعلن للانقلاب على المسار الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تفاقم الأزمة في العلاقات العربية الشعبية مع العالم الغربي بسبب تزايد الاتهامات الموجَّهة للغرب بازدواجية المعايير في التعامل مع المنطقة، لا سيما عندما يقبل بما يسلكه حلفاؤه في المنطقة العربية من ممارسات تتعارض مع القانون الدولي والمواثيق الإنسانية ضد تيار منتخب ديمقراطياً، وهو ما يجعل حديث الغرب عن الديمقراطية محلّ نقد كبير، ويُوفر لجماعات متطرفة على شاكلة القاعدة "ذخيرة لا تنضب".

ومن المرجح، في حال استقرار توجهات إقصاء الإسلام السياسي في أي دولة عربية، أن لا تقف حدود الإقصاء عند هذا التيار، وإنما ستصل إلى ممارسة السلطة الحاكمة، أيا كانت، مثل هذه التوجهات وبدرجات متفاوتة مع خصومها السياسيين، أو مع القوى الاجتماعية

التي تخالفها بالتوجه الفكري، أو مع الشركات التي تنافس مصالحها، وبالتالي فإن شكل النظام السياسي سيبقى رهناً باستمرار طبقة محددة في السلطة وتفردها في ممارستها، وهو ما سيجعل هذه التوجهات مدخلاً خطيراً لتمزيق المجتمع وبث روح الفتنة والكراهية بين أبنائه.

وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي التي تعدّ جزءاً من الماضي وجزءاً من الحاضر، ستبقى على الأرجح جزءاً هاماً من المستقبل العربي، ويجدر بالآخرين- من غير التيار الإسلامي- أن يدركوا أهمية التعامل معها وفق قواعد اللعبة الديمقراطية لبناء دول ديمقراطية مستقرة وناهضة وآمنة فكرياً واجتماعياً وسياسياً، وإن جاءت هذه الديمقراطية في جولة بالإسلاميين للسلطة فهي قد لا تأتي بهم في جولات أخرى، حيث إن من أهم مقتضيات نجاح التحول الديمقراطي إلغاء ظواهر التهميش والإقصاء التي تُشكّل عادة بؤراً تُقوِّض أي مسار ديمقراطي في العالم، فكيف إذا كان الإقصاء لمن يفوزون بانتخابات حرة مرات عدة ثم يُجرَّمون ويودعون في السجون!

وأخيراً، فإن توجهات "شيطنة" تيار الإسلام السياسي تعدّ "صناعة رسمية" للشرّ في المنطقة، ورعاية أمنية لتشكيل جماعات العنف والتكفير، فضلاً عن أنها توجهات ضارة حتى لمصالح الحكومات التي تمولها أو تشجعها.

والمطلوب اليوم إذن حوار عربي شامل لإبعاد شبح العنف والتطرف والتكفير عن المنطقة، ويُسمح فيه للعقلاء الذين لا تخلو منهم دولنا وأمتنا العربية العظيمة من أخذ دورهم، وذلك لوقف الاستنزاف الداخلي في بلادنا، ومنع نشر الكراهية بين أبنائها، وتحقيق نظريات الشراكة الوطنية، ووقف ظواهر الإقصاء والتهميش الفكري والحزبي والطائفي والإثني، حتى تتمكن كل دولة من تحقيق مفهوم الجماعة الوطنية في المجتمع، ثمّ في الأمة القومية على مستوى العالم العربي، مما يوفر للأمة هيبة وقوة ونجاحاً يحقق لها فرصة الدور الإقليمي الرائد والمستقل، وهو الدور الذي لا زال يرسم لها في دوائر الأمن وكواليس السياسة للدول الأخرى.

التحرير

البحوث والدراسات

النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية

د. خالد محمد أبو الحسن*

تتمتع تركيا- منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بزعامة طيب أردوغان- بنفوذ إقليمي متنامٍ، وتعضد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية القوية التي تزداد عاماً بعد عام هذا النفوذ، ولكن الساسة الأتراك، وعلى رأسهم أردوغان، يحاولون ومنذ إدراكهم صعوبة الانخراط في الاتحاد الأوروبي وأخْذ دورٍ فاعل تحت مظلة الدول الأوروبية المتقدمة، يحاولون بناء كيان تركي قوي ومؤثر في المنطقة، على أنهم سلكوا طريقاً آخر يتمثل في التوجه نحو العالم الإسلامي، وأخذ مكانة متقدمة في دوله المشتتة، وممارسة دور الدولة التي تحاول ربط هذه الدول المهترئة سياسياً بها، ثم محاولة قيادتها جميعاً على المدى البعيد، ولكن السياسة التركية الساعية إلى دور الزعامة في المنطقة لا ترغب بحال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو إسلامية، بل هي تلعب دور المترقب الذي يحاول الاستفادة من الموقف، بحيث تقوم بدور المؤيد للأكثرية الكاثرة في تلك الدول، حتى ولو اضطرها ذلك إلى معارضة نظم الحكم العتيقة، فهي تدرك تماماً أن البقاء سيكون للشعوب لا للحكام، وإنْ أيدتهم أكثر الدول نفوذاً في العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد كانت الثورات العربية، التي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا، الفرصة السانحة للنظام التركي الحاكم كي يقيم له كياناً لا تَحُدّه حدود، بل يمتد ليشمل معظم الدول العربية.

ولكن الأمر، بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة، بات أكثر تأزماً لتركيا، خاصة بعد تحول نجاح الإسلام السياسي في أكبر دول المنطقة العربية سكاناً وأقواها

* مدرس اللغة التركية وآدابها، جمهورية مصر العربية.

جيوشاً إلى إخفاق شديد تمثل في إسقاط حكومة مرسي في مصر، ونجاح النظام المصري القديم في انتزاع السلطة لصالح القوى المهيمنة استراتيجياً على المنطقة، الأمر الذي أربك حسابات الساسة الأتراك، ونجم عنه فشل سياسة أردوغان في بناء أمة واحدة ودولة عظمى في المنطقة كما ظهر جلياً في لقائه بمرسي في تركيا.

ظن السياسيون الأتراك- رغم ضلوعهم في الشأن السياسي وتحقيقم وعياً سياسياً غير مسبوق في تاريخ الحكومات الإسلامية على مدى القرن الماضي وبداية القرن الحالي- أن الحلم التركي في بناء قاعدة عريضة من الحلفاء العرب بات محققاً، ولم يدركوا أن الساسة الغرب، وعلى رأسهم ساسة الولايات المتحدة وأساتذة جامعاتهم، يدرسون كيفية إسقاط أي حكومة إسلامية قد تتشكل في المنطقة، الأمر الذي جعل تركيا شبه محاصرة سياسياً، وهو ما يعني إضعاف قوتها وتراجع نفوذها في المنطقة، فما هي الأسباب التي جعلت النفوذ التركي يتراجع في منطقة الشرق الأوسط؟

أسباب ضعف النفوذ التركي في المنطقة

تقول المحللة السياسية التركية "نورشين آتش أوغلو كوني"*: "لقد كان الربيع العربي سبباً رئيساً في تحولات جوهرية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من كمّ التفاؤلات التي صاحبتها أحداث مأساوية إلا أن هناك تخوفاً كبيراً من عودة الحكومات الاستبدادية وسيطرتها على المنطقة من جديد، ومن ثَمّ فتح المجال الواسع للحروب الأهلية في المنطقة في ظل عدم توقع مجلس الأمن للمتغيرات التي قد تحدث في سوريا وجيرانها مثل تركيا، والتي تواجه الآن مرحلة من عدم الاستقرار الأمني، وعلى الرغم من أن الاتفاق الأمريكي- الروسي الأخير لحظر الأسلحة الكيماوية يمثل خطوة إيجابية نحو كبح جماح النظام السوري، إلا أن هذا الاتفاق يفشل في معالجة الصراع نفسه، مما يشكل تهديداً للجوار السوري بما في ذلك تركيا"[1].

---

*. أستاذ بجامعة يلديز ومتخصصة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

[1]- NURŞİN ATEŞOĞLU GÜNEY, A New Challenge for Turkey: Civil War

إن وجود عدة أطراف في صراع قوي في المنطقة، وهي تراهن جميعا على مجريات الأحداث في سوريا، أدى إلى ضعف النفوذ التركي رغم كونها عضواً في حلف الناتو؛ فوجود روسيا والصين وإيران كأطراف مؤثرة في المنطقة، وفي ظل تأرجح الموقف الأمريكي المتَعمِّد حيال القضية السورية، أدى إلى زعزعة النفوذ التركي في المنطقة، بل ويهدد الآن أمنها القومي بشكل ملحوظ.

ولا شك أن أعداد اللاجئين السوريين النازحين إلى تركيا يمثل خطراً على الاقتصاد التركي، ويؤدي كذلك إلى اضطراب قوي على طول ٩٠٠كم من حدودها الجنوبية مع سوريا، ويحلل السياسي الأمريكي- التركي "سونر جاغبتاي" قضية اللاجئين السوريين إلى تركيا بقوله: "منذ أن فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين السوريين في أواخر عام ٢٠١١، استوعبت نحو نصف مليون لاجئ سوري داخل البلاد، ففي الفترة من آذار/ مارس ٢٠١١ إلى أيار/ مايو ٢٠١١، وعندما كانت المظاهرات السورية سلمية في معظمها، لم يكن هناك لاجئون سوريون سوى ٢٥٢ لاجئاً نقلوا إلى تركيا، ولكن مع منتصف شهر كانون ثاني/ يناير ٢٠١٢، وحينما اختار النظام السوري طريق العنف من خلال قصف مدينة حمص لمدة شهر تزايد عدد اللاجئين إلى تركيا ليصل إلى ٩٥٠٠ لاجئ، وبحلول نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٢، تحوّل الأمر إلى حرب أهلية واسعة النطاق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذا الرقم إلى حوالي ٨٠ ألف لاجئ، وطبقا لما جاء في مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهناك إحصائيات أجريت بدءاً من آب/ أغسطس ٢٠١٣، وهي على النحو التالي: ٤٤٠,٠٠٠ سوري موجودين في تركيا لاجئين بشكل قانوني، وحوالي ١٠٠-٢٠٠ ألف سوري عبروا الحدود بجوازات سفرهم، ولكن إقامتهم كانت بصورة غير قانونية، واعتباراً من شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣ وتركيا تقوم على إغاثة اللاجئين السوريين وتوفير كل مستلزماتهم المعيشية وإقامة مدن بأكملها

in Syria Department of Political Science and International Relations, Yıldız Technical University Insight Turkey Vol. 15 / No. 4 / 2013, pp. 51-59

مجهزة بالعيادات والمدارس بتكلفة بلغت ١,٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الرقم مع تزايد عدد اللاجئين ..."[١].

وقد يبدو عدد اللاجئين السوريين في تركيا قليلاً إذا ما قورن بالسكان بشكل عام في تركيا والذي يبلغ ٧٥ مليون، ولكن اللاجئين السوريين يشكلون نسبةً كبيرة من تعداد مدن الجنوب التركي التي تحتوي أعراقاً مختلفة مثل الأتراك والأكراد والعرب وكذلك مع جود سنة وعلويين مقيمين في تلك المدن، مثل مدينة هاتاي، وكيليس، وغازي عنتاب، وسانليورفا، وماردين، وسكان هذه المدن يمثلون ٧,٩٪ من عدد سكان تركيا، وهو ما يعني أن اللاجئين السوريين سيؤثرون في بنية هذه المدن العرقية، مما يفتح المجال للصراعات العرقية التي يمكن أن تشكل خطراً على الأمن القومي التركي[٢].

وفي الوقت نفسه، قد يشكّل الأتراك والأكراد العلويون الذين يشكلون نحو ١٥٪ من تعداد سكان تركيا، والموجودون بكثرة في المناطق الجنوبية من تركيا، قد يشكلون خطراً على الأمن القومي التركي إذا ما حدث صدام بينهم وبين اللاجئين السوريين الناطقين باللغة العربية[٣].

ولا ننسى سبباً آخر يؤثر سلباً في زيادة نفوذ تركيا في المنطقة، ويتمثل في المعارضة الداخلية في تركيا، وتظاهراتها المستمرة ضد حكومة حزب العدالة والتنمية، بسبب سياسة الحزب الداعمة للمعارضة السورية، الأمر الذي كبّد الاقتصاد التركي خسائر اقتصادية واستراتيجية بسبب هذا الموقف؛ فقد نشبت سلسلة من الاحتجاجات والتظاهرات في تركيا بدأت بأحداث "حديقة الغازي" في أيار/ مايو عام ٢٠١٣، ثم

---

[1]- Soner Cagaptay, The Impact of Syria's Refugees on Southern Turkey, The Washington Institute for Near East Policy, 1828 L Street NW, Suite 1050, Washington, DC 2013, P.1.

[2] - UNHCR, "Syria Regional Refugee Response" (see data for refugees in Lebanon and Jordan), as of August 20, 2013, https://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

[3] - UNHCR, "UNHCR Turkey Syrian Refugee Daily Sitrep," as of August 20, 2013, https://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224.

امتدت لتشمل ٧٩ مدينةً تركية، واستمرت أكثر من شهر، وشارك فيها قرابة ٢,٥ مليون متظاهر كان معظمهم من العلمانيين، ورغم أن المسألة السورية لم تكن السبب المباشر إلا أن التظاهر كان يهدف إلى إبداء المعارضة لسياسة حزب العدالة والتنمية[١].

كما أدّى الحصار الاقتصادي لتركيا، من ناحية الحدود السورية، إلى تقزيم النفوذ التركي في المنطقة وضعف سياسة "تصفير المشاكل"[٢] التي تبنتها خارجيتها تجاه جيرانها، إلا أن هذا يعد أمراً مؤقتاً، فقد تعود لتقوية نفوذها في المنطقة لأنها دولة تندرج تحت تصنيف الدول المركز التي يجب ألا تنحسر على ذاتها في كونها دولة طرفية أو جسرية، كما ذكر ذلك أحمد أغلو، فهي نقطة التلاقي بين الغرب والعالم الإسلامي في فترة الحرب الباردة وما بعدها، وعليه فإنها تمثل عمقاً جغرافياً واستمرارية تاريخية وتمثل كذلك الترابط الاقتصادي المتبادل.

وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها الصناعات التركية، إلا أن قضية اللاجئين السوريين شكلت تحدياً خطيراً أمام الاقتصاد التركي، ما أدى إلى خلق حالة من التوتر الشديد في جنوب تركيا، وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك نتيجة إغلاق النظام السوري للتجارة أمام الحدود التركية- السورية عام ٢٠١٢[٣].

وإضافة إلى الأسباب السالفة، فإن قوف الحكومة التركية إلى جانب المعارضة

---

[1]- Desmond Butler, "Correction: Turkey-Protests Story: 'Turkish Protests Take on a More Sectarian Air,'" ABC News, September 15, 2012, **http://abcnews.go.com/International/wireStory/correction-turkey-protests-story-20260409.**

[٢]- وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع؛ فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل أربعة أعوام أو خمسة سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت علاقات وطيدة، وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها مع سوريا (قبل أحداث الثورة السورية).

ينظر: أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات- قطر- الدوحة، ط ٢، ٢٠١١، ص٦١٢.

[3] - Asli Aydintasbas, "Sadece El Kaide mi?," Milliyet, October 7, 2013, **http://siyaset.milliyet.com.tr/sadece-el-kaide-mi-/siyaset/ydetay/1773700/default.htm.**

السورية السُّنّية أوجد حالة من التصدع في لحمة الشعب التركي الذي يضم، إلى جانب السُّنّة، عدداً كبيراً من العلويين الأتراك والأكراد، والذين يدعمهم حزب "التحرير الشعبي الثوري"، مما يؤدي إلى خلق حالة من التوتر المستمر، ويُحفِّز التظاهرات في الجنوب التركي[١].

كما أن القضية الكردية في تركيا تأثرت بالأزمة السورية، ما ساهم في تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى استغلال النظام السوري للأكراد الأتراك للضغط على حكومتهم ومواجهة نفوذها في سوريا.

وفي سياق آخر، شكّل التوافق الأمريكي- الإيراني تهديداً للنفوذ التركي في المنطقة رغم أن العلاقات التركية- الإيرانية لا زالت قوية.

التوافق الأمريكي- الإيراني وتأثيره على النفوذ التركي(٢)

رغم أن تركيا تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الأخيرة سعت ولا زالت تسعى لتحقيق المعادلة الصعبة في خلق جو من الاستقرار الأمني الذي يقوي نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، و يبدو أنها ارتأت تحقيق ذلك من خلال:

أ- الإفشال الناعم للربيع العربي.

ب- تقزيم النفوذ التركي في المنطقة.

---

[1]- Soner Cagaptay, Ibid, P. 3.

٢. رغم عدم وجود توافق مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلا إن واشنطن رأت، مع إدراكها لمدى تأثير إيران على بلاد مثل أفغانستان والعراق وسوريا، أنه من الضروي إقامة علاقات طيبة مع إيران من خلال حل الخلاف حول برنامج إيران النووي، مقابل ضلوع إيران في مواجهة تنظيم القاعدة في العراق، والذي ترى فيه الحليف للمعارضة السورية المتمثلة في جيشها الحر والجماعات المتطرفة، وهي التحالفات المتكاتفة ضد إيران، وإسرائيل، وروسيا التي تهددها الجماعات المتطرفة في بلادها والمتمثلة في الشيشان، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خلق مناخ من التحالف مع دول ظلت سنوات طويلة تتنافس من أجل السيطرة وزيادة النفوذ في المنطقة، ينظر: **Bill Keller, ''The Missing Partner'', New York Times, 17 September 2013, p.7.**

ت- الحفاظ على حلفائها القدامى (كمصر والسعودية ودول الخليج العربي)

ث- تحييد النفوذ الإيراني في المنطقة وكسب صداقة الإيرانيين بشكل حذر.

ج- ضمان أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي الأول لها في المنطقة.

ولقد تحولت أحداث الربيع العربي إلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الحرب الباردة" والتحركات اللوجستية، بحيث انقسم العالم العربي، ومعه إيران وتركيا وإسرائيل، إلى ثلاثة أقسام كبرى:

١. التيار المعتدل، كما يسميه الغرب، وتمثله كل من السعودية والإمارات وإسرائيل والكويت والأردن وغيرها.

٢. التيار المقاوم، وتمثله كل من إيران وسوريا وحزب الله.

٣. التيار المنتفض، ويمثله الإسلاميون في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، وبدعم من تركيا.

على أن هذا الصراع تحول إلى صراع غير متكافئ، ويمكن تقسيمه إلى ما يلي:

١- النفوذ الأمريكي العائد بقوة في المنطقة مدعوماً بالتوافق الإيراني- الروسي- الأمريكي، ومباركة الدول العربية الحليفة في المنطقة كالسعودية والإمارات والكويت وغيرها)

٢- النفوذ التركي المتطلع لنجاح الربيع العربي.

والسؤال هنا: لماذا توافقت الولايات المتحدة الأمريكية مع النظام الإيراني؟ ولماذا قَبِل هذا النظام ذلك التوافق؟

منذ تولي حسن روحاني رئاسة إيران، حيث وعد ناخبيه بحل الأزمة النووية الإيرانية وخلق جو من السياسة الأكثر توافقاً واعتدالاً، منذ ذلك الحين والولايات المتحدة الأمريكية تقف على أفضل فرصة لعلاقات أفضل مع إيران مما كانت عليه منذ ٣٤ عاماً، وهو احتمال من شأنه تجنب صراع آخر في منطقة الخليج العربي[١].

[1] - Newswise, U.S.-Iran Nuclear Agreement Could Help with Problems in Syria and Iraq, 12/4/2013 8:00 AM EST

لكنّ الاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي جاء في مقابل التالي:

١) حل الأزمة السورية بشكل يرضي جميع الأطراف، وبسياسة: "يبقى الوضع على ما هو عليه"، وذلك لاستنزاف النفوذ التركي وتكبيل طموحها، وضمان الأمن القومي الإسرائيلي.

٢) تجنيد الدعم الإيراني لتحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان مع اقتراب الولايات المتحدة إلى تقليص وجودها العسكري في المنطقة.

٣) رفع العقوبات المفروضة على إيران، والتي أرهقتها اقتصادياً وكانت سبباً في ازدياد الأسعار في إيران، مما قد يدفع الشعب للتظاهر.

٤) إطلاق يد إيران في العراق للتعامل مع تنظيم القاعدة مقابل تقليص الوجود السني في العراق.

وبالفعل، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم حل يرضي جميع الأطراف، إلا طرفاً واحداً متمثلاً بتركيا والإسلاميين، والذين استطاعت، أي الولايات المتحدة، وبفضل ساستها، حصارهم في خندق الإخفاق السياسي، إن جاز التعبير، ومن ثم فقد حَصَد توافقها مع إيران النتائج التالية:

١- تحييد الجانب الإيراني مقابل رفع العقوبات عنه.

٢- كسب ثقة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، بعد احتواء إيران وإسكاتها، وهي التي تمثل الخطر الأكبر على منطقة الخليج العربي.

٣- كبح جماح النفوذ التركي من خلال محاصرته اقتصادياً من ناحية الجنوب.

ومن هنا، فإن الربيع العربي المدعوم بالطموح التركي، والذي فشل حتى اللحظة في مصر ويتزعزع في ليبيا وربما في تونس واليمن، وتزداد أحداثه المأساوية في سوريا، هو الخاسر الأكبر.

---

http://www.newswise.com/articles/u-s-iran-nuclear-agreement-could-help-with-problems-in-syria-and-iraq

ولكن، هل يفجر السياسيون الأتراك مفاجأة إعادة صياغة المنطقة؟ وخلق مناخ جديد لهم لتقوية نفوذهم في المنطقة؟ أم إن الوضع سيبقى كما هو عليه لسنوات طويلة؟ وما هو الموقف التركي إذا لم يسقط النظام السوري القائم؟ وما هي أبعاد النفوذ التركي في المنطقة إذا سقط الأسد؟!

النفوذ التركي في حال سقوط حكومة الأسد أو بقائها

يبدو واضحاً أن حكومة أردوغان لن تتراجع عن مساندة المعارضة السورية، بل ولن تتخلى عن نفوذها في المنطقة لصالح إيران؛ فتاريخ الصراع الطويل بينهما يوحي بذلك، ولكن، هل أصبحت تركيا القوة الوحيدة التي تساند الربيع العربي والإسلام السياسي في المنطقة؟ وهل ستنجح في ذلك، أم إن الفشل سيكون سبباً في تراجع نفوذها؟

بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال (جنيف١) في نزع فتيل الاحتقان في المنطقة، بحيث حيّدتها من احتمالية وقوع حرب عالمية ثالثة محتملة في المنطقة[١]، ومن خلال تسوية الخلاف مع إيران[٢]، ورغم أن تركيا تعد حليفا لها، إلا أن

---

[١]- في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣ بدأ تخزين أنظمة الأسلحة المتطورة الموجهة ونشرها ضد إيران منذ البداية، وذلك بقيادة الولايات المتحدة، والتنسيق مع حلف شمال الاطلسي وإسرائيل، وقد ألمحت إدارة بوش إلى أن الدول التي ستضرب عقب العراق هي إيران ثم سوريا، وكانت إسرائيل تنوي توجيه ضربه إلى إيران، تماماً مثلما فعلت في ضرب المفاعل النووي العراق عام ١٩٨١، وكانت الحرب المتوقعة ضد إيران جزءاً من سلسلة من العمليات العسكرية لخارطة طريق البنتاغون التي تتألف من سلسلة من الدول، وفي ذلك يقول الجنرال كلارك: "كنا لا نزال على الطريق الصحيح للتوجه نحو العراق، وكانت هناك مناقشات حول خطة حملة مدتها خمس سنوات، لغزو سبع دول، بدءاً من العراق وسوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان".

See: Secret 2001 Pentagon Plan to Attack Lebanon, Global Research, July 23, 2006

وكان هذا هو السيناريو المحتمل، إلا أن تحرك روسيا والصين لإيقاف التقدم الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى تعثر الجيش الأمريكي في العراق، جعلها تتخذ سياسة أخرى تختلف عن سياسة الصدام المباشر.

[٢]- رغم أن الاتفاق النووي المبدئي بين إيران والمجموعة الدولية (٥+١) كان بمثابة تغيير جديد يطرأ على دور إيران ونفوذها في المنطقة، ويفتح علاقاتها الخارجية على مرحلة جديدة تتصالح فيها مع القوى

الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يصل التصالح إلى حد التزاوج، ولعب إيران دوراً موازياً لدور تركيا في المنطقة العربية والآسيوية والهندية، في إطار المصالح المشتركة وحماية المصالح الأمريكية، إلا أن الصورة التي سينتهي عليها اجتماع (جنيف٢) هي المرحلة الثانية التي ستحدد ملامح الدور الإيراني في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، ولذاك تحاول إيران، مقابل السعودية، الإسراع في تشكيل أرضية سوريا للصورة التي تعزز موقف كل طرف خلال اجتماع جنيف، فجنيف٢ يحدد ملامح المنطقة ودور إيران المستقبلي أكثر من أن يقتصر على تحديد مستقبل سوريا، وشهد شهر كانون ثاني/ يناير عام ٢٠١٤ عقد (جنيف٢) الخاص بالاتفاق على حل سياسي للأوضاع في سوريا، والمقدمات التي تتوافر لدى طرفي النزاع الرئيسيين: بشار الأسد وجيشه وحلفائه والميليشيات الشيعية التي استحضرها من العراق ولبنان واليمن والبحرين من جهة، والمعارضة السورية بمختلف أطيافها ويمثلها الائتلاف ومعه ممثلون عن تيارات أخرى في الداخل والخارج وعلى الأرض تمثلها قوات الجيش الحر والجبهة الإسلامية وحتى تنظيمات مثل جبهة النصرة من جهة ثانية.

وما آلت إليه نتائج المؤتمر حتى اللحظة لا توحي بانفراج بين الطرفين، وهنام عثرات كبيرة في مسار المفاوضات، خاصة أن الأسد وإعلامه وحلفاؤه يطقون تصريحات تؤكد أن (جنيف٢) لن يكون تسليماً للسلطة، وأن الأسد سيبقى في المرحلة الانتقالية التي اتفق عليها في وثائق (جنيف١)، وأنه ربما سيكون من حقه الترشّح للانتخابات القادمة في منتصف هذا العام ٢٠١٤.

وبحسب تقرير الكاتب إبراهيم جبين في صحيفة العرب، فقد يصبح مؤتمر (جنيف٢) فرصة الأسد لاستعادة شرعيته وتواصله الرسمي مع بقية دول العالم، كي يتفرغ للحرب على ما يسمى "الإرهاب" ومكافحة انتشار تنظيم القاعدة في سوريا، لا سيما أن المعارضة تقاتل إلى جانبها اليوم قوات تقول عن نفسها إنها من القاعدة وتبايع أيمن الظواهري، وتشكل تهديداً لدول الجوار والأمن العالمي، ومع أن كل الدلائل والإشارات توحي بأن تلك التنظيمات القاعدية في سوريا صنعت في أجهزة المخابرات السورية والعراقية والإيرانية، إلا أن المعارضة السورية لم تتبرأ رسمياً منها حتى الآن، في الوقت الذي ينفتح فيه الداعم الأكبر لنظام الأسد في العالم، وصاحب المشروع الاستراتيجي الأكبر في المنطقة، وأعني إيران، على الولايات المتحدة الأميركية والغرب بصورة غير مسبوقة، وقد يجري ترتيب العلاقات مع إيران على حساب حلفاء الماضي في الخليج. ينظر:

- جنيف٢ يحدد مصير مشروع إيران في المنطقة، الأحد ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٣.
- **http://www.roayahnews.com/geneva-2-to-decide-fate-of-iran-in-the-region-project/29-280908.html**

مصالحها تأتي قبل أي تحالف، خاصة أن هذا التحالف يتأرجح بحسب المصلحة.

المشهد اليوم الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية رسمه في المنطقة، وبالطبع لصالحها ولصالح إسرائيل، هو استنزاف القوى التي تشكل خطراً على مصالحها في المنطقة، وهي:

١- تنظيم القاعدة في العراق.

٢- العناصر الجهادية في سوريا ذات الصلة بتنظيم القاعدة.

٣- حزب الله في لبنان.

٤- إيران والمد الشيعي في المنطة العربية مثل العراق.

٥- النظام السوري العلوي.

من هنا فإن التحرك نحو خلق موقف من الاحتقان بين تنظيم القاعدة والعناصر الجهادية في سوريا (الجيش الحر وجبهة النصرة) من ناحية، وحزب الله في لبنان والنظام العلوي الحاكم في سوريا من ناحية أخرى، سيضع تركيا المساندة للمعارضة السورية السنية، وكذا الطائفة الكبيرة من سنة العراق، في صراع مع إيران الداعمة للنظام الأسدي و حزب الله، رغم أنها كانت بالأمس القريب دولة جوار تخلو من الصراع، إلا من تبادل المشاورات و النصائح؛ بحيث تقوم بدور الوساطة و تجد في سوريا أرضاً خصبة لتقوية نفوذها من خلال الوساطة.

لقد حاولت تركيا أن تجد لها مكاناً مناسباً في منطقة الشرق الأوسط وذلك قبل اندلاع الربيع العربي، بحيث أوجدت جواً من التناغم السياسي مع دول الجوار، و اتبعت سياسة (تصفير المشكلات مع دول الجوار) و لكن بعد اندلاع الربيع العربي بدأت شيئاً فشيئاً تتناغم مع المعارضة؛ فوقوفها إلى جانب المعارضة السورية و الذي جاء متدرجاً طبقاً لما جاء على لسان وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" الذي ذكر أن تركيا كانت أول دولة تسعى إلى أن يسود السلام في المنطقة و بالتحديد في سوريا؛ و في لقائه بجريدة زمان قال: "لقد لعبت الوساطة التركية في المنطقة دوراً مهماً على مدى عشر سنوات سابقة حينما حاولت أنقرة إقناع النظام السوري أن يمنح الفرصة لنفسه لكي يتحاور مع

المعارضة السورية و بدلاً من أن يستمع هذا النظام للمعارضة بدأ في قمعها وإسكاتها بكل الوسائل العسكرية و التي تجاوز فيها إلى حد استخدامه الصواريخ و القنابل و الأسلحة الكيماوية لذا فهذا النظام يفقد مصداقيته كشريك حدودي وصديق جوار"[1].

واليوم، تعاني تركيا من عدم نجاحها في حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، ويعدّ هذا فشلاً لسياستها تجاه هذا الملف، مما أثّر بشكل كبير على تراجع نفوذها في المنطقة، إضافة إلى وجود أسباب أخرى جرّت تركيا إلى مربّع التراجع الاستراتيجي في المنطقة، والذي قد يسميه بعض المراقبين فشلاً سياسياً، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١. إسقاط حكومة مرسي- حكومة الإخوان في مصر.
٢. المشكلات الداخلية في حكومة أردوغان.
٣. توتر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ليس خفياً أن حكومة أردوغان ذات التوجه الإسلامي كانت تسعى لفرض نفوذ أيديولوجي مذهبي على منطقة الشرق الأوسط، تلعب فيه دور الصداقة والزعامة في الوقت نفسه، والمعلوم أيضاً أن حكومة مرسي كانت بمثابة الضلع الثاني في مثلث القوة الناشئة في المنطقة بالنسبة لتركيا، نظراً لما تمثله مصر من ثقل استراتيجي في المنطقة، وقد كان عزل مرسي بمثابة ضربة قصمت ظهر حكومة تركيا ذات التوجه الإسلامي، فمعلوم أن مرسى صاحب الموقف الإسلامي كان يصرّح بضرورة مساندة المعارضة السورية، بل إنه رفض تهنئة الأسد له عند توليه الحكم في مصر لأن الأسد- بحسب مرسي- قاتل لشعبه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الانقلاب العسكري في مصر كان سبباً من أسباب تخبط المعارضة في سوريا، وهو ما قوّى موقف النظام السوري تجاه المعارضة، خاصة بعد اعتبار الحكومة المصرية الجديدة جماعة الإخوان المسلمون "جماعة إرهابية"، وكل ذلك أضعف موقف تركي ونفوذها في المنطقة.

---

[1]- ‘‘Davutoğlu: Syria will Bear C- On sequences if it Retaliates’’,*Today’s Zaman*, 19 September 2013, pp.1-4.

إن تطورات الموقف في مصر بعد إسقاط حكومة مرسي في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وبدعم من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والمنعكسة على سوريا، تؤثر على أمن تركيا ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اعتُبر مقياساً جديداً لتغيير التوازن، وتغييراً لمواقع النفوذ عبر العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما أن النظام السوري زاد من بطشه على المعارضة بعد انقلاب مصر، وبعد تلقيه الدعم من روسيا وإيران، وحقق إنجازات ميدانية مهمة لصالحه[١].

لقد أدّت المشكلات الداخلية في حكومة أردوغان إلى زعزعة الموقف وتراجع النفوذ في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن أردوغان فشل في هذا فشلاً ذريعاً، وأن الصعود المستمر لتركيا اقتصادياً واستراتيجياً يتحول إلى هبوط سريع.

لقد توقفت مسيرة صعود تركيا بوتيرة سريعة، لم تتجاوز سنتين، كلاعب إقليمي يعوَّل عليه، وترنحت تحت وطأة استنهاض أمجاد أَفَلَت منذ زمن، وهي التي تحددت سياساتها بقدر ما تخدم السياسات الأمريكية، وعلى رأسها تعميم نموذجها الإسلامي المتصالح مع الكيان الصهيوني ونسج أوثق العلاقات معه.

تمحورت بؤرة التحرك المركزية حول الثنائي أردوغان- أوغلو اللذين بشّرا بمرحلة هانئة مزدهرة "تصفير المشاكل" لتنقلب إلى استراتيجية تنهار معها علاقات تركيا الإقليمية شيئاً فشيئاً بسبب انتقال الصراع إلى داخل النخبة السياسية عينها في "حزب العدالة والتنمية"؛ فمنذ تسلمه مقاليد السلطة في تركيا قبل ١١ عاماً، انتقل أردوغان إلى ترسيخ مراكز القوة بين يديه متحدّياً نفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وحقق في هذا نجاحات ضد سيطرتها[٢].

---

[1]- Doç. Dr. Fatma Taşdemir, Mısır Darbesinin Suriye İç Savaşına Etkisi, Ankara Strateji Enstitüsüö 19 Temmuz Cuma, 2013.

[٢]- منذر سليمان، أردوغان أسير الفشل الإقليمي والفساد الداخلي، مركز الدراسات الأمريكية والعربية- واشنطن، ٣/ ١/ ٢٠١٤.

ولا يمكن لأحد أن يتكهن بما سيحدث في المستقبل القريب، خاصة أن هناك تحركات سرّية تحاول العبث في السياسة التركية الداخلية لكي توقف أي تحرك للإسلام السياسي الذي تمثله تلك الحكومة، وقد جاءت تلك الكبوات السياسية لحكومة أردوغان لتزيد من عرقلة النفوذ التركي في المنطقة، فهي ليست بالحجم الذي ضُخّمت به، كما أن توقيت الإعلان عن تلك السقطات جاء مناسباً لصالح من ساعدوا على كشفها واستغلالها ضد أقوى حكومة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، إن جاز التعبير، الأمر الذي أدى إلى ارتباك قطبَيْ السياسة التركية أردوغان- أوغلو.

كان أمر استقالة بعض وزراء الحكومة التركية، واعتقال أبناء بعضهم، وانتظار القسم الباقي لتداعيات الكشف عن الاختلاس والابتزار المادي ووجود فساد داخل النخبة الحاكمة، كان سبباً في أن تحول السياسة التركية أنظارها إلى الداخل مبتعدةً قليلاً عن السياسة الخارجية الأهم في ظل الظروف الراهنة، والأسوأ من ذلك هو استخدام القوى المنافسة في المنطقة تلك المشكلات، وخاصة في ظل مظاهرات العلمانيين الأتراك لهذا الموقف، بل ومحاولة إذكاء نيرانهاز

من جانبها أثارت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها الشديد حيال الديمقراطية في تركيا، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تزلزل الحزب الحاكم من خلال استخدام السلاح ذاته الذي يستخدمه الحزب لكسب الانتخابات، وهو الخطاب الديني أو رجل الدين الذي يقدّسه جل الإسلاميين في تركيا؛ فقد وصلت الأزمة بين الرجل القوي "فتح الله جولن" وأردوغان إلى ذروتها، خاصة أن جولن رجل دين مؤثر في الشارع التركي، وهو يعيش منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد كان توتر علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية- برأيي- أقوى العوامل المؤثرة في زعزعة النفوذ التركي في المنطقة، لما له من تداعيات خطيرة، وخاصة حول مأساة سوريا الإنسانية، وما ينبغي القيام به حول النزاع بين المعارضة وحكومة الأسد، حيث كان أردوغان يصرح دوماً بإمكانية التدخل العسكري إذا لزم الأمر، في الوقت

الذي كان أوباما يردد فيه بضرورة وجود استقرار في المنطقة، الأمر الذي أدّى إلى تآكل العلاقة بين الدولتين شيئاً فشيئاً[١]، ولقد جاءت تدخلات الإدارة الامريكية لدى الحكومة التركية، بسبب الأحداث الداخلية الأخيرة، لتزيد من وتيرة هذا التوتر في العلاقات، حتى وصلت العلاقات الثنائية إلى أسوأ حالاتها منذ تولي حكومة أردوغان الحكم.

لقد أثارت حكومة أردوغان حنق الإدارة الأمريكية، وفق التصريحات الإعلامية، لتوفيرها معلومات أمنية جليلة لإيران أدت إلى كشف الأخيرة عن أوكار وخلايا استخبارية إسرائيلية ضالعة في اغتيال كفاءات إيران العلمية، ومن ناحية أخرى إصرار تركيا على الاستمرار بتوفير ممر آمن للمقاتلين متعددي الجنسيات لاجتياز الحدود مع سوريا، في تَحدٍّ صارخ لأجواء الانفراج النسبي بين روسيا وأميركا في هذا الخصوص.

كما يرى بعض المراقبين أن أردوغان ذهب بعيداً في "التطاول" على السياسة الأمريكية إثر توجهه للصين لعقد صفقة أسلحة لمنظومة دفاعات جوية، مع أن دولته عضو في حلف الناتو.

دفعت سياسة أردوغان الإقليمية به إلى التباين، وربما التصادم مع الراعي الأمريكي؛ إذ تجسّد بشكل جلي مع إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر وثبات أردوغان على معاداة السلطات المصرية الجديدة.

ويعتقد بعض المراقبين أن الثنائي أردوغان- أوغلو بالغا في قراءة الخارطة السياسية والاستراتيجية الأمريكية في الإقليم، ولم يحالفهما التوفيق في فهم هذه الاستراتيجية حيال تركيا، إذ تضعها على درجة متدنية في سلم أولوياتها الاستراتيجية، وأن حزب العدالة والتنمية أضحى يمارس سياسته بشكل يتعارض مع المصالح الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي وصل إلى أبعد مدى له في التحدي للإدارة الأمريكية بعد أن لجأ أردوغان للتهديد بطرد السفير الأمريكي من أنقرة، ودفع الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية،

---

[1]. Şahin Alpay, Türkiye–ABD ilişkileri aşınıyor mu? ZAMAN GAZETESİ: **http://www.zaman.com.tr/sahin-alpay/turkiye-abd-iliskileri-asiniyor-mu_2172856.html**

ماري هارف، إلى القول بأن ما يجري داخل "تركيا هو شأن داخلي ... لكننا ندعو إلى احترام عمل المؤسسات القضائية والتزام إجراءات الشفافية في التحقيقات"، مما قد يعطي دليلاً آخر على ضيق ذرع الولايات المتحدة من استمرار أردوغان في السلطة، في سعيٍ أمريكي لتهدئة الموقف لحين الإعداد لضربة قاسية توجهها لأردوغان[١]، وربما بدأت في ذلك من خلال استخدام فتح الله جولن؛ حيث يقال إن خلافاً حاداً بين جولن وأردوغان أدى إلى كشف الأول عن ملفات انتهاكات وتجاوزات سكت عنها طويلاً لحين تيقنه من سيطرة أتباعه على بعض مفاصل الدولة، ومنها جهازا الشرطة والقضاء، وتداعياتها على مستقبل السياسة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية، وعليه، ينتظر بلال وبوراك، نجلا أردوغان، إلى جانب آخرين، نتائج التحقيق في ضلوعهما بملف الفساد.

وفي سياق صراع جولن- أردوغان عينه، يرجَّح قيام الأول بالكشف عن شحنة الأسلحة المتطورة المنقولة على شاحنة تابعة لهيئة الإغاثة الإنسانية، الموالية لأردوغان، والمتجهة للأراضي السورية، لتزيد معدلات الضغط على أردوغان وصحبه للاستقالة بعد انكشاف ازدواجية مواقفهم المغايرة للتوجهات الإقليمية.

كما يمكن الاستنتاج أيضاً بوجود دور خفيّ تلعبه الولايات المتحدة من خلال جولن المقيم على أراضيها، فما يفتح المجال للشك أن ثمة علاقة بين المخابرات الأمريكية وجماعة جولن؛ فالمخابرات الأمريكية تنشط في آسيا الوسطى من خلال مدارس جولن هناك، وتعدّ الأزمة الحالية ورقة ضغط أمريكية من خلال جولن الذي ثبت ضلوعه في أزمة ميدان تقسيم، وتباينت مواقف جولن وأردوغان بصورة لا تقبل الجدل؛ إذ انضم الأول لدعم مطالب المحتجين والحث على إيجاد حل يرضي الطرفين، بينما فضّل أردوغان استخدام الحل الأمني لفض الاعتصامات والاحتجاجات، مما أوقع عدداً من الضحايا بين صفوف المتظاهرين[٢].

---

[١]- منذر سليمان، المرجع السابق.

[٢]- المرجع السابق.

وعليه، فإن السياسة الأمريكية- كما قلنا آنفاً- تسعى لتعليق الوضع في سوريا لتقوّي من نفوذها في المنطقة في مقابل زعزعة النفوذ التركي في المنطقة وتقزيم وضعها الإقليمي، وقد بدا جلياً أن سقوط نظام الأسد لا يخدم المصالح الأمريكية طالما أن إسرائيل لا تتعاطى مع نتائج سقوط الأسد المحتملة، ومن ثَمّ فإن فشل المعارضة السورية يعصف بأحلام الجانب التركي بعد إسقاط حكومة الإخوان في مصر، أما إذا نجحت المعارضة في دحر نظام الأسد فإنه سيعني الكثير بالنسبة لتركيا التي باتت في موقف لا تحسد عليه في ظل التزعزع الداخلي والخارجي والخسائر الاقتصادية والاستراتيجية التي لحقت بها، خاصة بعد توصل الإدارة الأمريكية لاتفاق مع حكومة روحاني في إيران.

وإزاء هذه المتغيرات الاستراتيجية، فإن حكومة أردوغان قد تتخذ خطوات جادة لإنقاذ موقفها الاستراتيجي المتردي.

آليات حكومة أردوغان لإعادة بناء النفوذ في المنطقة

تدرك الحكومة التركية، وبشكل تام، خطورة القضايا الحدودية في المنطقة، والتي قد تضربها في عمق أمنها القومي، مثل القضية الكردية، كما أنها تدرك أهمية إعادة صياغة علاقاتها مع دول المنطقة العربية، وإن كانت سياستها لا تزال تتبع منهجية المساندة للمعارضة العربية المتمثلة في الربيع العربي، بعد أن بدأت بموقف النصح والإرشاد للأنظمة العربية، ولذلك فهي تسعى لتقوية موقف الحكومات الإسلامية مثل الحكومة التونسية والليبية واليمنية، رغم احتمالية فشل هذه الحكومات، كما أن تركيا تحاول أيضاً كسب حلفاء جدد لها بديلاً للحلفاء التقليديين الذين يحتمل تخليهم عن التحالف معها، وفي السطور التالية نحاول عرض النشاط السياسي التركي في المنطقة من خلال النقاط التالية:

١- تسوية القضية الكردية من خلال فرض النفوذ في العراق

نشرت جريدة "يني شفق" التركية في نسختها العربية مؤخراً تفاصيل أصداء الزيارة التي قام بها مسعود برزاني لديار بكر التركية في ١٦/ ١١/ ٢٠١٣، وجاء فيها: "أكد

رئيس إقليم شمال العراق، مسعود برزاني، أن زيارته الحالية لمدينة ديار بكر جنوب شرق تركيا تهدف إلى دعم عملية السلام الداخلي التي تشهدها تركيا"، وجاء ذلك في تصريح لوكالة أنباء الأناضول من الفندق الذي نزل فيه، حيث لفت إلى أن مدينة ديار بكر تشهد أياماً تاريخية، مضيفاً قوله: "جئت لدعم مرحلة السلام ... أنا سعيد للغاية، ستتحق أمور رائعة جداً، الجميع شاهد مدى التغير الكبير، وحدثت أشياء إيجابية، خاصة للشعب الكردي ... أنا سعيد جداً جداً لكوني هنا."

وغادر بارزاني الفندق لاحقاً لزيارة رئيس بلدية ديار بكر "عثمان بايدمير"، وكان بارزاني وصل إلى تركيا تلبية لدعوة من رئيس الوزراء التركي أردوغان، حيث شارك في مراسم افتتاح مشاريع في الولاية مع أردوغان، وشاركا معاً في حفل زفاف جماعي أقيم بجامعة دجلة في الولاية.

يشار إلى أن عملية سلمية انطلقت في تركيا من خلال مفاوضات غير مباشرة، بين الحكومة التركية، وزعيم منظمة "بي كا كا" الإرهابية "عبد الله أوجلان"، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة، وعقدت المفاوضات عبر وساطة حزب السلام والديمقراطية، وبحضور ممثل عن جهاز الاستخبارات التركية، وهدفت إلى إقناع المنظمة بإلقاء السلاح، في مسعى لتحقيق السلام وحل مشكلة الإرهاب في تركيا، وشملت العملية في المرحلة الأولى وقف عمليات منظمة "بي كا كا"، وانسحاب عناصرها خارج الحدود التركية، وقد قطعت هذه المرحلة أشواطا كبيرة، فيما تضمنت المرحلة الثانية عدداً من الخطوات الرامية لتعزيز الديمقراطية في البلاد، وصولا إلى مرحلة التطبيع التي سيجري من خلالها مساعدة أعضاء المنظمة الراغبين بالعودة إلى البلاد، والذين لم يتورطوا في جرائم ملموسة، على العودة والانخراط في المجتمع[١].

---

[١]- بارزاني: "جئت لدعم السلام الداخلي بتركيا، وحدثت أمور إيجابية بالنسبة للشعب الكردي"، وكالة الأناضول، ١٧/ ١١/ ٢٠١٣، الساعة ١٣:٤٢، ينظر:

http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/18.11.2013-7851

لعل هذه الخطوة الدبلوماسية حيال القضية الكردية، والتي تثير قلق الجانب الأمريكي بخصوص مسألة تصدير النفط لتركيا[١]، تعني الكثير بالنسبة للسياسة التركية في

[١]- كان من المفترض أن يوقع نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان المنتهية ولايتها، عقد بداية تصدير النفط من أراضي إقليم كردستان العراق إلى تركيا عبر أنبوب مشترك يمتد من الإقليم، إلا أن التوقيع على العقد أُجِّل لشهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣، بسبب ملاحظات بغداد حول تصدير النفط من إقليم كردستان دون موافقتها.

صحيفة "حريت" التركية أكدت في عددها الصادر أمس هذا الخبر، مشيرة إلى أن الموقف التركي جاء "رد فعل إيجابي" لتطبيع العلاقات العراقية- التركية بعد زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لبغداد ولقائه بالمالكي، ولمّحت الصحيفة إلى أن المالكي قدم عدة اقتراحات لأوغلو حول تطبيع العلاقات بين العراق وتركيا، نافية أن تكون هذه المقترحات هي السبب في تأجيل تركيا للعقد، حيث لم تكن لديها أي علاقة بالعلاقات التي تربط إقليم كردستان بتركيا فيما يتعلق بالقطاع النفطي، وبيّنت الصحيفة أن كلاً من المالكي ونائبه حسين الشهرستاني استدعى السفير التركي في العراق لإبلاغه "قلق الحكومة العراقية حول الاتفاق المبرم بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة التركية، والمتعلق بتصدير النفط لتركيا دون موافقة الحكومة العراقية"، وهو ما أكده المكتب الخاص للشهرستاني واصفاً الاجتماع الذي جمعه بالسفير التركي في بغداد فاروق قايماقجي بـ"الناجح، حيث سلط الطرفان الضوء على تمتين العلاقات بينهما" وضرورة "قطع الطريق أمام تهريب النفط خارج العراق".

وقد أعلنت مصادر حكومية تركية أن زيارة بارزاني لتركيا كانت تحمل كثيراً من التفاهم بين الطرفين حول أمور مختلفة، خصوصا في ما يتعلق بمسألة الطاقة، وأن الحكومة التركية كانت "متفاهمة ومتفقة تماما مع كل الأفكار التي حملها بارزاني وكل ما قدمه حول المشروع النفطي المشترك بين الطرفين"، كما أعلنت أن وزير الطاقة التركي تانر يلدز سيكون في أربيل بداية شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣ للمشاركة في مؤتمر النفط والغاز الذي ينتظر أن يقام يوم الأحد ٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣ "رغم عدم ورود اسمه في قائمة المدعوين للمؤتمر.

ومع استمرار زيارته لتركيا اجتمع بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان العراق المنتهية ولايتها، والوفد الحكومي المرافق له، مع مستشار وزير الخارجية التركي فريدون سنيرلي أوغلو، وقد ذكرت وكالة الأناضول التركية أن بارزاني أكد في تصريحات صحافية أن اجتماعيه بأوغلو

ضوء الموقف المتأزم في سوريا، ويمكننا إيجاز أهداف ذلك التوافق التركي- الكردي ونتائجه المرجوة في النقاط التالية:

أ- محاولة تركيا تصفير مشكلة الأكراد التي قد تُستغَل ضدها، ثم إمكانية بسط نفوذها على الأكراد.

ب- بسط نفوذ تركي، من خلال التوافق التركي- الكردي (أكراد العراق)، على شمال العراق وإزاحة الجانب الإيراني وفتح منابع تصدير البترول العراقي إلى تركيا.

ت- قد تنجح السياسة التركية في استخدام العناصر الكردية لدعم موقف المعارضة في سوريا.

على أن هذا لا يعني تقدماً حقيقياً لحسم القضية الكردية في ظل تنامي الحلم الكردي لإقامة وطن مستقل يضم الأكراد في كل من إيران والعراق وتركيا وسوريا.

وأردوغان كانا "اجتماعين إيجابيين".

وبيّن الأكاديمي الكردي صالح ملا عمر في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط أن تأجيل التوقيع على عقد تصدير النفط بين الإقليم وتركيا لا يمكن اعتباره "التفافا على العلاقات الإيجابية بينها وبين الإقليم"، معتبرا إياها "شيئا من الحذر والتريث إلى حين سماع الرأي الأخير للحكومة العراقية"، وأوضح صالح أن توقيع هذا العقد "يصب بالدرجة الأولى في مصلحة تركيا"، مستبعداً أن يكون هذا التأجيل بمثابة "اتفاق عراقي- تركي ضد مصلحة الإقليم".

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية على لسان المتحدثة الرسمية باسم الوزارة جين ساكي أن الولايات المتحدة الأميركية تؤكد على أنها "لا تؤيد أي خطوة في مجال تصدير النفط من أي جزء من أرض العراق دون موافقة الحكومة العراقية"، وأكدت خلال مؤتمر صحفي في واشنطن أمس على ضرورة "موافقة الحكومة العراقية على مشروع تصدير النفط من الإقليم لتركيا لأن هذه المسائل هي من الاختصاصات الدستورية للحكومة المركزية"، داعية بغداد وأربيل إلى "الاحتكام للدستور في حل هذه المسألة".

ينظر: "تأجيل الاتفاق بين أربيل وأنقرة .. وتركيا تقول إنها "متفاهمة" مع نيجيرفان بارازاني"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، العدد ١٢٧٨٥.

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=751976&issueno=12785#.Us9pMtF3tjo

من هنا تصر السياسة التركية على ضرورة تقوية نفوذها الإقليمي بالانفتاح سياسياً على دول الجوار بما يخدم مصالحها، كما تصر على دعم المشروع الإسلامي في عدد من الدول العربية، لما لذلك من أبعاد سياسية مستقبلية ناجحة على المدى البعيد، ومؤيدة لنفوذها على منطقة الشام رغم التباعد الجغرافي.

٢- تدعيم العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة والدول الصناعية الكبرى

كان الاقتصاد القوي سبباً رئيساً في تقوية النفوذ التركي في المنطقة، لذا تسعى حكومة أردوغان لدعمه من خلال التحرك السياسي في دول المنطقة؛ ففي الثالث من كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤ وقّعت كل من تركيا وليبيا، كما جاء في جريدة الراية القطرية، اتفاقية بشأن تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بهدف تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، ووقع على الاتفاقية بمدينة إسطنبول التركية السيد أردوغان رئيس الوزراء ونظيره الليبي السيد على زيدان، وذكرت وكالة الأنباء الليبية أن الاتفاقية تنص على تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين، وأن يعقد المجلس اجتماعاً مرة في كل سنة بالتناوب في ليبيا وتركيا، ونصت الاتفاقية كذلك على أن يتولى وزيرا الخارجية في كلا البلدين تنسيق عمل المجلس، وإعداد جدول أعمال كل اجتماع، وأن يعقد الوزراء الأعضاء اجتماعاً قبل يوم واحد من اجتماع المجلس برئاسة وزيري الخارجية في البلدين، وللمجلس كذلك الصلاحية في إعداد خطط عمل مشتركة كُلٌّ في مجال تخصصه لتسريع وتيرة التعاون بين البلدين.

كما وقّع البلدان على اتفاقية للتعاون والمساعدة المشتركة في الشؤون الجمركية وتجنب الازدواج الضريبي، وتضمّنت تلك الاتفاقية العمل على دعم التعاون في المجالات المصرفية والمالية لشجيع المشاريع المشتركة، والشروع في تبادل برامج التدريب بين المؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية في البلدين، والسعي لتطوير شراكة استراتيجية طويلة

الأمد في مكافحة العنف والجريمة المنظمة ومواردها المالية، وقد قام الرئيس التركي عبد الله جول بلقاء رئيس الحكومة الليبية لتقوية العلاقات الثنائية[١].

ولم تكتف السياسة التركية بتدعيم نفوذها في المنطقة من خلال التعاون مع الدول العربية في المنطقة في المجالات المختلفة، بل سعت لعقد اتفاق مع اليابان لبناء المحطة النووية الثانية في تركيا، حيث تعتزم شركتا "ميتسوبيشي" للصناعات الثقيلة و "إيتوتشو" اليابانيتان، وبالتعاون مع شركة (جي.دي.إف سويز) الفرنسية، بناء ثاني محطة نووية في تركيا بتكلفة تقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار بموجب اتفاق وُقّع الجمعة ٣/ ٥/ ٢٠١٣ بين اليابان وتركيا، ووَقّع الاتفاق في أنقرة كل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الياباني شينزو آبي، ومن المقرر أن تقوم الشركات الثلاث ببناء المحطة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٨٠٠ ميجاوات في مدينة سينوب المطلة على البحر الأسود.

وقالت مصادر من الكونسرتيوم الياباني- الفرنسي إنه سيستخدم مفاعلات أتميا التي تصنعها مجموعة أريفا النووية الفرنسية، وقال أردوغان في مراسم التوقيع: "هذا الاتفاق هو أيضا خطوة أولى نحو ثالث محطة للطاقة النووية في تركيا، والتي ستقام بجهد هندسي تركي".

ويدعم أردوغان البرنامج النووي التركي الطموح الذي يهدف إلى المساعدة في تقليل الاعتماد على النفط والغاز بتقديم ١٠٪ من حاجات البلاد من الكهرباء بحلول ٢٠٢٣[٢]، حيث تستورد تركيا، التي ينمو اقتصادها سريعاً، حوالي ٩٧٪ من حاجاتها من الطاقة.

كما تظهر جهود تركيا، وبالتعاون مع قطر، في دعم القضية المصرية بشكل ملحوظ فيما يدعم موقفها الاستراتيجي في المنطقة.

---

[١]- تركيا وليبيا توقعان اتفاقية تقضي بتشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي، جريدة الراية القطرية، السبت ٤/ ١/ ٢٠١٤، الساعة ١:٠١ مساءً بالتوقيت المحلي للدوحة:

http://www.inewsarabia.com/527

[٢]- تركيا واليابان توقعان اتفاقًا لبناء محطة نووية، صحيفة الراية القطرية، السبت ٤/ ٥/ ٢٠١٣، الساعة ١:١١ صباحاً بالتوقيت المحلي للدوحة:

http://www.raya.com/news/pages/46746ab1-7475-4918-91dd-6872c865bc3d

٣- اتخاذ موقف داعم للمعارضة المصرية بعد إسقاط حكومة مرسي

تحت عنوان "الانقلاب في مصر واللعبة الجيوسياسية" ذكر الكاتب التركي أورميسي أوزان أن سياسة الجنرالات المصريين قد خدمت السياسة الغربية التي تنظر للإسلاميين من منظور فكرة "الإسلاموفوبيا" كما أنها خدمت السياسة الإسرائيلية في المنطقة، وقد استطاع الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أن يدعم موقف إسرائيل في المنطقة بعد أن تم ترويض البرنامج النووي الإيراني، وبعد أن فشلت الحكومة الإسلامية المنتخبة في مصر من أن تدعم موقفها السياسي، الأمر الذي غيّر شكل السياسة في المنطقة، وهو ما أثر بالسلب في القضية السورية، وأثر كذلك في النفوذ التركي الإقليمي في المنطقة[١].

وعليه، فقد بات الموقف التركي حيال القضية المصرية واضحاً في دعم المعارضة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون، وكان آخرها انعقاد مؤتمر في الرابع من كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤ عن "أحداث رابعة" في مدينة بورصة بحضور ممثل الإخوان المسلمون المصري أحمد يوسف[٢]، مما يؤدي دائماً إلى توتير العلاقات بين البلدين، خاصة بعد طرد السفير التركي من مصر.

لا شك أن فشل السياسة التركية في مصر أدى إلى إضعاف موقفها الاستراتيجي في المنطقة وأصبحت منفردة برأيها أمام قوى عظمى في المنطقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وكذلك القوى التقليدية في المنطقة، مثل السعودية التي تقوم حساباتها على أفكار طائفية بحيث يهمها في المقام الأول محاصرة المد الشيعي، وهو ما قامت الإدارة الأمريكية بالتعامل معه بعد التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي، ثم أصبحت تركيا تواجه بسببه خططاً إقليمية وحسابات عالمية.

1- Örmeci Ozan, MISIR DARBESİ VE JEOPOLİTİK OYUNLAR, 8/07/2013:
http://www.academia.edu/3888283/_Ormeci_Ozan_2013_Misir_Darbesi_ve_Jeopolitik_Oyunlar_Uluslararasi_Politika_Akademisi

2- BURSA'DA RABİA KONFERANSI, 04 Ocak 2014, 23:22:
http://bursa24.com.tr/bursada-rabia-konferansi.html

لا تستطيع تركيا العمل في سوريا بعيداً عن ميزان القوى الإقليمية والعالمية وحساباتهما، فسوريا باتت إقليمياً ساحة قتال لأجندات طائفية، وعالميا تشعر القوى الكبرى بالقلق على تراجع مصالحها الاستراتيجية، وهذه الديناميات لا تلتقي بالضرورة مع بعضها، ونتيجة لذلك يتم سحب سوريا في اتجاهات مختلفة، وتواجه تركيا الآن انتقادات بأنها تتبع أجندة سُنّية "إقليمية" أو أجندة "إمبريالية" عالمية.

لكن أي مراقب مخلص يرى أن تركيا تؤيد المطالب المشروعة لأغلبية الشعب في سوريا، والذي يتضمن مجموعات أخرى غير أهل السنة.

والنظر إلى السياسة التركية باعتبارها أجندة طائفية يتطلب وجود أدلة على أن تركيا تدعم أهل السنة فقط في سوريا، لكننا نجد أن تركيا، على العكس تماماً، طلبت بإصرار أن تتضمن المعارضة السورية جميع الفئات، بما في ذلك العلويين والأكراد وغيرهم عند اتخاذ القرارات المهمة.

وعلى كل حال، فإن رغبة تركيا بمنع الأنشطة الإرهابية عبر الحدود تدل على أن جهود تركيا وتحركاتها في سوريا لا تسعى لإحياء ماض امبراطوري قديم، والواقع أن هناك آثاراً أمنية خطيرة بالنسبة لتركيا مترتبة على ما يحدث في سوريا[١]، لكن الأمر يبدو أنه يتحول بشكل تدريجي نحو قضية كبرى تتعاطى مع قضايا إرهابية، من وجهة نظر الغرب، وتُعدّ محكّ اهتمام الولايات المتحدة والغرب، وذلك بعد زحف عناصر القاعدة من العراق نحو سوريا، بل وإعلان قيام "دولة العراق والشام- داعش"، وهو ما أثار الولايات المتحدة الأمريكية.

القاعدة وجبهة النصرة والنفوذ الأمريكي في سوريا في ظل غياب النفوذ التركي

بعد أن استطاع تنظيم القاعدة في العراق أن ينتقل إلى الشام، رغم وجود خلافات بين زعماء هذا التنظيم، برز أبو بكر البغدادي[٢] الذي انتقل إلى سوريا من أجل تدعيم

---

[١]- أرول چـبـچي وقادر أوسـتُـن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، الدراسات، ينظر:

http://rouyaturkiyyah.com

[٢]- أبو بكر البغدادي الملقب بـ "الكرار" هو أمير **دولة العراق الإسلامية**، وقد قام بإعلان الوحدة بين

الدولة الإسلامية ومحاربة نظام الأسد، وقد تحالف مع جبهة النصرة في سوريا[١] تحالفاً

دولة العراق الإسلامية وجبهة نصرة أهل الشام في **سوريا** تحت مسمى (**الدولة الإسلامية في العراق والشام**)، ينظر: http://ar.wikipedia.org/wiki

١- أبدت جبهة النصرة في سوريا، والتي أسست مطلع عام ٢٠١١ وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بقيادة أيمن الظواهري، وأُدرِجت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المنظمات الإرهابية، أبدت شراسة وقوة في القتال ضد جيش الأسد، كونها صاحبة خبرات قتالية عالية، ولفتت أنظار الناس والمتابعين، وبدأ يظهر اسم قائدها أبو محمد الجولاني بحيث بات عَلماً من أعلام الثورة.

توسعت الجبهة في عملياتها في سوريا، وجنّدت مقاتلين في صفوف المعارضة، ويعتبرونها أكثر الجماعات المعارضة المقاتلة ضد الرئيس السوري بشار الأسد كفاءة، وقد قامت بدور فعال في السيطرة على مناطق في شمال سوريا وجنوبها وشرقها.

وقد أعدت دائرة التحليل العسكري والاستراتيجي في موقع "جي بي سي" تقريراً موسعاً حول الجبهة في بلاد الشام، والانقسامات التي بدأت تظهر في صفوفها، وخاصة بعد الأحداث التي توالت بالظهور، ابتداءً من إعلان القاعدة في العراق بقيادة أبو بكر البغدادي أن "النصرة" تتبع لها، الأمر الذي نفته الأخيرة، وأعلنت بيعتها لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، الأمر الذي أنهى الصراع بالتأكيد على انفصال جبهة النصرة عن دولة العراق الإسلامية.

وجبهة النصرة كيان مستقل خارج منظومة الكتائب السورية الأخرى، وهي عبارة عن مجموعة من أبناء دولة العراق الإسلامية من السوريين وغيرهم، أتوا من العراق بعد بدء الثورة السورية للمشاركة في "الجهاد"، والتقوا مع بعض شباب القاعدة الخارجين من السجون السورية، واتحدوا ليكوّنوا جبهة أسموها "جبهة النصرة" تحت قيادة موحدة، وهي ليست كغيرها من الجبهات المتكونة من مجموعة من الكتائب والقيادات المختلفة.

مرّ الانضمام لجبهة النصرة بعدة مراحل: المرحلة الأولى مجموعة القادمين من العراق المنضوون تحت قيادة أبي بكر البغدادي، وهم الفصيل الأول المؤسس للجبهة، والمرحلة الثانية انضمام مجموعات من شباب القاعدة الخارجين من السجون في أثناء الثورة السورية إلى الجبهة، والمرحلة الثالثة ما يسمونهم "المهاجرين"، وهم الشباب القادمون من دول إسلامية من الخليج والأردن والجزائر وليبيا وتونس وغيرها، ويقال إن عدد أفرادها الآن يتجاوز ٣٥ ألف مقاتل.

ينقسم أعضاء الجبهة من حيث الرؤية والفكر إلى عدة أقسام: ١- الشباب المتعصب لدولة العراق الإسلامية ولديه بيعة لأبي بكر البغدادي قبل قدومه إلى سوريا، وهم قلة. ٢- الشباب

الخارجون من السجون السورية من القاعدة وغيرهم. ٣- الشباب السوري الذي جُنّد مجدداً في الجبهة. ٣- الشباب القادمون من الدول الأخرى، وأكثرهم من الأردن والخليج ثم تونس والجزائر وليبيا، وهم متفاوتون.

أما قيادة الجبهة، فقائد جبهة النصرة هو أبو محمد الجولاني، وأول مرة يعرف فيها هذا الاسم ويشتهر عندما أخرجت جبهة النصرة أول مقطع فيديو بعنوان إعلان جبهة النصرة، وهو موجود على اليوتيوب.

بعد أن ظهرت جبهة النصرة في الساحة الجهادية السورية، وبعد إعلان تشكيل الجبهة في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٢، كثر اللغط حولها لعدة أسباب، أبرزها وجود كثير من الشائعات حول سبب احتجابها عن الإعلام.

وقد انقسمت جبهة النصرة إلى جبهتين: الأولى تسير على نهج القاعدة التي تسعى لتأسيس دولة إسلامية في سوريا، ويترأس هذا الجناح أبو بكر البغدادي الذي قدم من العراق على رأس مجموعات قتالية تتبع لتنظيم القاعدة، ويوصف بالتشدد وعدم اكتراثه بإسقاط الأسد بقدر اهتمامه بإقامة الدولة الإسلامية. والثانية سورية ذات أهداف وطنية تساعد في القتال ضد الأسد، ويتزعم هذا التيار أبو محمد الجولاني الذي يترأس مجموعات قتالية معظمهم من الشباب السوريين.

ويتردد عبر وسائل إعلام مقربة من الاستخبارات الغربية أن المعسكر السوري داخل الجبهة انهار فعلياً، وأن قائده أبو محمد الجولاني توارى عن الأنظار، وأن مقاتليه انفضوا من حوله وانضموا لجماعات معارضة أخرى، وكانت مصادر في جبهة النصرة مقربة من قائدها الجولاني ترفض وجود البغدادي في سوريا: " وبات واضحاً أن إعلان البغدادي في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠١٣ توحيد صفوف دولة العراق الإسلامية والنصرة وتأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام باغت مقاتلي النصرة"، وقال الجولاني إنه لم يستشر في ضم الجبهة إلى دولة العراق الإسلامية، وفي حين أعلن ولاءه لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، أكد أن مقاتليه سيواصلون القتال تحت راية جبهة النصرة، وعدم تبعية تنظيمه للبغدادي، مما أدى إلى وقوع انشقاقات داخل جبهة النصرة، إذ انسحب المقاتلون الأجانب من جبهة النصرة وانضم أغلبهم إلى "دولة البغدادي"، بينما بقي أعضاء التنظيم من السوريين الموالين لأبي محمد الجولاني.

وصلت الخلافات إلى "حد التخوين" بين أعضاء النصرة على خلفية رفض كثيرين الانضمام إلى الدولة الإسلامية التي أعلنها البغدادي، مؤكدين على أن تجربة القاعدة في العراق تلقت ضربات قوية بعد انقلاب الحاضنة السنية في الأنبار وصلاح الدين على قادة التنظيم بسبب سلوكهم المتشدد

يسوده خلاف مستمر، ويبدو أن هذه التنظيمات والحركات الإسلامية المعارضة، والتي ازدادت أعدادها، مخترقة بشكل واضح لصالح أجندات خارجية، هذا إذا علمنا أن تنظيم القاعدة نفسه مخترق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وتؤكد النزاعات المستمرة حتى الآن بين الجبهات الجهادية في سوريا، والخلافات الحادة بينها، أن هناك جهات سيادية تحاول تأجيج الصراع ودفعه إلى نقطة اللاعودة، كما

وفرضهم لسلطة الدولة الإسلامية بالقوة، بعد أن حظي التنظيم بدعم هذه الحاضنة لسنوات، غير أن رفض الجولاني لتصريحات البغدادي لم تساعده، فبعد فترة وجيزة، وفي تحدٍّ مباشر، سافر الأخير إلى بلدة بمحافظة حلب السورية حيث انضم لمجاهدين عرب وأجانب قاتلوا من قَبلُ في صفوف جبهة النصرة.

وقال مقاتلون إن هوة الخلاف تتسع، وإن المقاتلين الأجانب والعرب ينشطون بشكل رسمي في الوقت الراهن تحت راية الدولة الإسلامية في العراق والشام، في حين انفض كثيرون من مقاتلي جبهة النصرة السوريين عنها وانضموا لجماعات إسلامية أخرى.

وقد قرّر الظواهري برسالته إلغاء "دولة العراق والشام الإسلامية"، على أن يستمر العمل بـ "دولة العراق الإسلامية"، وأن تكون جبهة النصرة "فرعا مستقلا لجماعة قاعدة الجهاد يتبع القيادة العامة"، حيث أمر الظواهري المجموعتين بالكف "عن أي اعتداء بالقول أو بالفعل ضد الطرف الآخر"، وبتقديم الدعم بشكل متبادل.

وأكد أعضاء من جبهة النصرة في حلب صدور رسالة الظواهري، وقالوا إنهم كانوا بانتظارها لحسم الخلاف المتصاعد بين الجولاني والبغدادي حول قيادة التنظيم في سوريا.

وجه الظواهري انتقاداً للبغدادي الذي أعلن ضم فرع "القاعدة" في سوريا (جبهة النصرة) إلى دولة العراق الإسلامية دون استشارة الجولاني، مما أحدث تخلخلاً كبيراً في جبهة النصرة، وقال الظواهري في رسالته إن البغدادي "أخطأ بإعلانه دولة العراق والشام الإسلامية دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا، بل ودون إخطارنا"، كما اعتبر أن زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني أخطأ بدوره في إعلانه "رفض دولة العراق والشام الإسلامية دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا بل ودون إخطارنا".

وقالت مصادر في جبهة النصرة ومعارضون آخرون إن تنظيم دولة العراق الإسلامية الذي رعى جبهة النصرة في المراحل الأولى من الثورة على الأسد انتقل لسوريا وقام بتهميش دور الجبهة.

ينظر: هشام خريسات، جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية: وفاق أم "طلاق؟"، شبكة جي بي سي الإخبارية: **http://jbcnews.net/article/print/17056**

أن مخابرات النظام السوري، مثلها في ذلك مثل المخابرات الأجنبية، ضالعة في التوتر القائم بين تلك العناصر.

ورغم أن واشنطن أعلنت في كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣ أن ثمّة اتفاقاً حدث بين جبهة النصرة والقاعدة، وذكرت أن جبهة النصرة أصبحت "منظمة إرهابية أسست بهدف اغتصاب حقوق الشعب السوري من أجل تحقيق آمالهم المليئة بالشر"[(١)]، مما يعني احتمالية مواجهتها عسكرياً، إلا أنها آثرت استخدام استخباراتها ومراقبة الموقف، في ظل تخبط الاستخبارات التركية، فما هي حقيقة الموقف التركي تجاه وجود العناصر الجهادية في سوريا؟

تحاول تركيا اليوم جاهدة إيجاد حلول جادة للقضية السورية، تارة بتأييد المعارضة ومساندتها، وتارة أخرى بتوفير كل سبل المعيشة للاجئين السوريين، ولكن يبدو أنها تتراجع عن مساندة المعارضة لحين النظر في الأمر بسبب تدخل القاعدة في المنطقة، والتي تعد "أكبر منظمة إرهابية" في العالم من وجهة النظر الغربية، لذا فإن السياسة التركية أصبحت بين مطرقتي السندان: فإما أن تؤيد المعارضة السورية المدعومة من القاعدة بجيش أبي بكر البغدادي، ثم يحسب عليها دعمها للإرهاب، وإما أن تترك الأمر للاستخبارات الأمريكية- الإسرائيلية، وهو ما يعني تراجع نفوذها وضياعه في المنطقة.

وعليه، فإن محاولة الحكومة التركية حل الأزمة الكردية وتسويتها، على سبيل المثال، هي محاولة لإيجاد نفوذ لها في سوريا بعد تسوية الولايات المتحدة الأمريكية للقضية بتعليقها لمدى بعيد، فيما يعد استنزافاً للتكتلات الجهادية في سوريا من ناحية، وإضعافاً للنفوذ التركي في المنطقة من ناحية أخرى.

---

[1]- Suriye'de El Kaide Güçleniyor mu?, Amerika'nın Sesi, 11 Ocak Cumartesi, 2014 TSİ 08:00
< http://www.amerikaninsesi.com/content/suriye-de-el-kaide-gucleniyor/1670619.html>

الخاتمة

لقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك صراعٌ لبسط النفوذ في المنطقة يتم بين قوى غير متكافئة على الأقل في الوقت الراهن، وتركيا طرف رئيس في هذا الصراع، ولكن الطرف الآخر يجمع بين قوى عظمى في المنطقة، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها، خاصة بعد مؤتمر (جنيف١) وبعد أن سوّت الخلافات بينها وبين كل من روسيا وإيران حول صراع النفوذ في المنطقة ولو بشكل مؤقت، وقد أدى ذلك إلى الزّجّ بالجانب التركي إلى هوة التعاطي مع "العناصر الإرهابية" من وجهة النظر الأمريكية، هذا إذا ما استمرت في دعمها للمعارضة السورية، وهو ما يعني دعمها لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش" المنتمي للقاعدة بشكل أو بآخر، وهو ما سيزعزع موقفها الاستراتيجي في المنطقة إذا لم تنأى بسياستها عن وضعها مع القاعدة في كفة واحدة.
- أدى فشل المشروع الإسلامي السياسي في مصر إلى سلب تركيا أكبر مؤيد لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان الوضع لا يزال محتدماً، وهذا ما يجعل تركيا تراهن على انقلاب الطاولة على جنرالات المجلس العسكري المصري.
- أدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في ترويض إيران إلى نزع فتيل الأزمة بين دول الخليج سُنّية المذهب، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وبين إيران راعية المذهب الشيعي في العالم، ولو إلى حين، على حساب الثورة السورية، وعلى حساب النفوذ التركي في المنطقة كذلك.
- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل سياستها المتمرسة في المنطقة، أن تكفل لإسرائيل أمنها القومي، وعلى الأقل خلال تلك المرحلة الشائكة من خلال تعليق سقوط نظام الأسد في المنطقة واستنزاف المعارضة، وهو ما يعني أيضاً إرباكاً لحسابات أردوغان- أوغلو.

- نجحت الاستخبارات الأمريكية بالفعل في بناء جبهات إسلامية- إسلامية متناحرة على الأراضي السورية، إن لم تكن بالفعل قد زرعت فصيلاً من عملائها.
- قد تتجه السياسة الأمريكية في المرحلة المقبلة، وهو ما بدأته بالفعل، في أن تزج بكل من إيران وحزب الله لخوض معارك مباشرة مع القاعدة وجبهة النصرة والمعارضة السورية الرافضة لنظام الأسد باسم "محاربة الإرهاب"، خاصة بعد ضلوع القاعدة في بناء دولة إسلامية مخترقة من المخابرات الأمريكية، وبذلك تتخلص من الإسلاميين في الوقت الذي تُضعِف فيه إيران وحزب الله، وكل ذلك يصب في مصلحة إسرائيل.
- تسعى الاستخبارات التركية لاستقطاب الأكراد في المنطقة لتقوية نفوذها في المنطقة، وهو لا يعني شيئاً إذا ما قويت شوكة الأكراد في المنطقة سوى تأليب أكراد تركيا وتهديد الأمن القومي التركي.
- ما يقوم به الساسة الأتراك من تقوية النفوذ، من خلال عقد علاقات استراتيجية واقتصادية مع الدول العربية التي نجحت ثوراتها بشكل يكاد يكون صورياً، يؤيد موقفها ويقوي من نفوذها، ولكنه يبقى ضعيفاً في ظل تعليق الأمر بسقوط نظام الأسد في سوريا.
- يبدو أن السياسة التركية تراهن على الربيع العربي، وقد يكون خاسراً أو ناجحاً، بما في ذلك المعارضة السورية؛ فمراقبة تركيا للموقف المصري وتأييده من خلال احتضان المعارضة المصرية في تركيا قد يكون مفيداً لتقوية نفوذها في حال نجاح المعارضة المصرية المتمثلة بالإخوان المسلمون وقطاع كبير من عامة الشعب المصري، فهي تدرك تماماً أن لا جدوى من حدوث مفاوضات بين جنرالات مصر وقادة المعارضة، بعد أن انفرد الجنرالات بحكم مصر، وإن كان الموقف لا يزال متأزماً.

- هناك مباحثات شديدة السرية تجري في المطبخ السياسي التركي حول خطوة سياسية غير مسبوقة ستتخذها حيال الموقف المتأزم في المنطقة ربما ترفع من رصيدها الاستراتيجي في المنطقة، خاصة بعد اتخاذها خطوات مهادنة في المنطقة؛ فهي الآن تحاول تصفير مشكلاتها مع إيران، رغم أن علاقاتها معها لا زالت قوية من ناحية، وتحاول أيضاً أن تنسلخ من إلصاق تهمة "مساندة الإرهاب" في سوريا من وجهة النظر الغربية بها، ما دعا رئيس الجمهورية عبد الله جول إلى الإعلان بأن على تركيا أن تغير من سياستها تجاه سوريا، ما يعني مراجعة للسياسة التركية، وذلك في ظل ضعف المعارضة السورية وانقسامها وهيمنة بعض الدول الإقليمية عليها.
- ستشهد الأيام المقبلة موقفاً سياسياً قوياً يخرج به مهندس السياسة التركية أحمد داوود أوغلو، وربما يعيد لتركيا نفوذها في المنطقة بشكل أقوى مما سبق.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع والمصادر العربية

١. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات- قطر- الدوحة، ط٢، ٢٠١١.

٢. أرول چـب‌چي وقادر أوسـتُـن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، الدراسات.

٣. بارزاني: جئت لدعم السلام الداخلي بتركيا، وحدثت أمور إيجابية بالنسبة للشعب الكردي، الأناضول- 2013.11.17, 42:13

٤- تأجيل الاتفاق بين أربيل وأنقرة .. و تركيا تقول إنها "متفاهمة" مع نيجيرفان بارازاني، الشرق الأوسط، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣، العدد ١٢٧٨٥.

٥- تركيا واليابان توقعان اتفاقًا لبناء محطة نووية، صحيفة الراية، السبت ٤/ ٥/ ٢٠١٣، الساعة ١:١١ صباحاً بالتوقيت المحلي لمدينة الدوحة.

٦- تركيا وليبيا توقعان اتفاقية تقضي بتشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي، جريدة الراية القطرية، السبت ٤/ ١/ ٢٠١٤، الساعة ١:٠١ مساءً بالتوقيت المحلي لمدينة الدوحة.

٧- جنيف٢ يحدد مصير مشروع إيران في المنطقة، الأحد؛ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣.

٨- منذر سليمان، أردوغان أسير الفشل الإقليمي والفساد الداخلي، مركز الدراسات الأميركية والعربية- واشنطن، ٣/ ١/ ٢٠١٤.

٩- هشام خريسات، جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية: وفاق أم "طلاق"؟، شبكة جي بي سي الإخبارية.

ثانياً: المراجع التركية

1. Asli Aydintasbas, "Sadece El Kaide mi?," Milliyet, October 7, 2013.
2. BURSA'DA RABİA KONFERANSI, 04 Ocak 2014, 23:22.
3. Fatma Taşdemir, Mısır Darbesinin Suriye İç Savaşına Etkisi, Ankara Strateji Enstitüsüö 19 Temmuz Cuma, 2013.
4. Örmeci Ozan, MISIR DARBESİ VE JEOPOLİTİK OYUNLAR, 8/07/2013.
5. Suriye'de El Kaide Güçleniyor mu?, Amerika'nın Sesi, Amerika'nın Sesi, 11 Ocak Cumartesi, 2014 TSİ 08:00.
6. Şahin Alpay, Türkiye–ABD ilişkileri aşınıyor mu? ZAMAN

GAZETESİ.

ثالثاً: المصادر والمراجع الإنجليزية

1- Bill Keller, ‘‘The Missing Partner’’, New York Times, 17 September 2013.
2- Davutoğlu: Syria will Bear Consequences if it Retaliates’’,*Today’s Zaman*, 19 September 2013.
3- Desmond Butler, “Correction: Turkey-Protests Story: ‘Turkish Protests Take on a More Sectarian Air,’” ABC News, September 15, 2012.
4- Newswise, U.S.-Iran Nuclear Agreement Could Help with Problems in Syria and Iraq, 12/4/2013 8:00 AM EST
5- NURŞİN ATEŞOĞLU GÜNEY, A New Challenge for Turkey: Civil War in Syria Department of Political Science and International Relations, Yıldız Technical University Insight Turkey Vol. 15 / No. 4 / 2013.
6- Secret 2001 Pentagon Plan to Attack Lebanon, Global Research, July 23, 2006.
7- Soner Cagaptay, The Impact of Syria’s Refugees on Southern Turkey, The Washington Institute for Near East Policy, 1828 L Street NW, Suite 1050, Washington, DC 2013.
8- UNHCR, “Syria Regional Refugee Response” (see data for refugees in Lebanon and Jordan), as of August 20, 2013.
9- UNHCR, “UNHCR Turkey Syrian Refugee Daily Sitrep,” as of August 20, 2013.

رابعاً: شبكة المعلومات (الإنترنت)

1. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224.
2. http://abcnews.go.com/International/wireStory/correction-turkey-protests-story-20260409.
3. http://siyaset.milliyet.com.tr/sadece-el-kaide-mi-/siyaset/ydetay/1773700/default.htm.
4. http://www.newswise.com/articles/u-s-iran-nuclear-agreement-could-help-with-problems-in-syria-and-iraq
5. http://www.roayahnews.com/geneva-2-to-decide-fate-of-iran-in-the-region-project/29-280908.html)
6. http://www.zaman.com.tr/sahin-alpay/turkiye-abd-iliskileri-asiniyor-mu_2172856.html
7. http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/18.11.2013-7851

8. http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=751976&issueno=12785#.Us9pMtF3tjo
9. http://www.inewsarabia.com/527
10. http://www.raya.com/news/pages/46746ab1-7475-4918-91dd-6872c865bc3d
11. http://www.academia.edu/3888283/_Ormeci_Ozan_2013_Misir_Darbesi_ve_Jeopolitik_Oyunlar_Uluslararasi_Politika_Akademisi
12. http://bursa24.com.tr/bursada-rabia-konferansi.html> http://rouyaturkiyyah.com
13. http://ar.wikipedia.org/wiki
14. http://jbcnews.net/article/print/17056 http://www.amerikaninsesi.com/content/suriye-de-el-kaide-gucleniyor/1670619.html
15. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

التوجهات السياسية حول الدولة المدنية بعد ثورة يناير ٢٠١١ المصرية: مراجعة تحليلية نقدية

د. خيري عمر*

مقدمة

شهد النقاش حول هوية الدولة المصرية جدلا واسعا وتحولات مهمة منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ يمكن أن تؤشر على وجود تحديات نوعية مستقبلية تجابهها، إذ ظهر الخلاف جليا حول طبيعة الدولة وهويتها لدى الفرقاء من العلمانيين والإسلاميين وبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية، حيث تجلت النقاشات في المقابلة بين الدولة "المدنية" و"الدينية" أو "العسكرية"، وتكمن أهمية تحليلها في استشراف مسار التحول السياسي المتوقع للبلاد، ومن ثم فإن الدراسة تسعى من جانب أول إلى تحليل التوجهات السياسية بصدد "الدولة المدنية" منذ الثورة وحتى الوقت الحالي من واقع الوثائق والإعلانات والبيانات الصادرة والمتعلقة بالفترة الانتقالية وبناء الدولة من كافة الأطراف والقوى السياسية، ومن جانب ثانٍ تسعى الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية وتدعياتها المختلفة في مسار الأزمة عبر مناقشة التوظيف السياسي لهذه المفاهيم الثلاثة "الدينية والمدنية والعسكرية" وصولا لمفهوم "الأخونة"، ومن جانب ثالث ستركز الدراسة على مدركات ورؤى الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة عن هذه الثنائيات وتأثيراتها على بناء الدولة، والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة.

وتأسيسا على ذلك جاءت الدراسة عبر ثلاثة محاور أساسية:

الأول: الخطاب السياسي بصدد طبيعة الدولة وهويتها ما بين المدنية والدينية والعسكرية.

* أستاذ العلوم السياسية، مصر.

الثاني: الحراك والممارسة السياسية بصدد القضية عمليا.

الثالث: الآثار والتداعيات السياسية المستقبلية بصدد القضية.

أولا: الخطاب السياسي حول طبيعة الدولة وهويتها ما بين المدنية والدينية والعسكرية

يكشف الواقع السياسي وجود ثلاثة مدارس فكرية وسياسية، الأولي: تتمثل في الأفكار الإسلامية وفقاً لتصور حركة الإخوان المسلمين، والثانية: التصورات الإسلامية وفقاً للحركة السلفية، والثالثة: التصورات السياسية كما تراها التيارات والأحزاب الليبرالية والاشتراكية، ويسعي كل منها لتوطيد مشروعه السياسي في الدولة، والواقع أن منهج النظر لهذه المدارس الثلاثة يترتب عليها بناء سياسة التعاون أو الصراع، ومن ثم تظهر أهمية التمييز بين التنوع والخلاف وبين التنافس والصراع.

وسوف نستعرض الخطاب السياسي لهذه المدارس الثلاثة من واقع "الوثائق السياسية" الصادرة عنها والتي تمحورت في الثنائيات والمقابلات بين "الديني" "والمدني" و "العسكري" وصولا إلى "الأخونة" كما أسلفنا.

١- الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية

يعود الجدل الفكري والسياسي حول "الدولة المدنية" من منظور المقاربة بين الدولة الدينية مقابل الدولة المدنية الي فترات تاريخية سابقة غير أنه جرى إعادة إحياؤه ، فمن جهة اتجه الليبراليون لتكريس النقد لأفكار الإسلاميين على أنها محاولات لاستعادة ملامح الدولة الدينية وتوطيدها في مصر، إذ تأسس هذا الانتقاد على أن ربط الدولة بالإسلام يتضمن في ثناياه توجهات ثيوقراطية.

فيما ذهب الإسلاميون من جهة أخرى لشرح رؤاهم لطبيعة الدولة، ورأوا أن اعتماد هوية الدولة على الإسلام مصدراً رئيساً للتشريع لا يشير إلى أن الدولة تتجه لتكون دولة دينية، وقد استندوا في معاييرهم على أنه طالما اعتمد النظام السياسي على مبادئ تؤسس على المحاسبة والمؤسسية والترابط بين السلطة والمسؤولية، فإن شبكة

العلاقات السياسية هنا تقوم على علاقات تعاقدية بين الدولة والمجتمع، يكون للشعب فيها القدرة على التولية والعزل.

وقد ظهر ذلك الجدل في الخطاب السياسي وفي الوثائق السياسية الصادرة عن كافة الفرقاء السياسيين.

أ- برنامج حزب الحرية والعدالة

تضمن برنامج حزب "الحرية والعدالة" الملامح العامة لبناء الدولة ومكونات النظام السياسي، وأشار في المستوى الأول: إلى ضرورة بناء علاقات متوازنة بين سلطات الدولة والمجتمع، حيث أوضح أن استناد مرجعية الدولة للإسلام يعني احترام مبادئ الاختيار والمسئولية والمحاسبة والتقاضى، والذي يضمن تحقيق مبدأ الفصل الواضح بين السلطات دون أن تفقد عناصر التكامل في أدوارها ووظائفها، وكان هذا الجانب واضحا في الوظيفة القضائية التي قامت بدور مهم في الحد من هيمنة الحكام ومحاسبتهم، إلى جانب استقلال المجتمع[١].

وقد تبنى برنامج "الحرية والعدالة" هدف تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري وإطلاق الحريات العامة، وخاصة حرية تكوين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وإقرار مبدأ تداول السلطة طبقاً للدستور الذي يقره الشعب بحرية وشفافية، وهنا ذهب إلى أن المبادئ العامة للدولة تقوم على أربعة مبادئ، وهي المواطنة، والدستورية، والإطار الديمقراطي، ثم الطبيعة المدنية، وكان موقف البرنامج في المبدأ كاشفاً عن رؤية تقدمية للحزب تجاه تعريف الدولة المدنية، حيث طرح مستويين للتعريف: وضع المستوى الأول مقابلة بين المدنية والعسكرية، واعتبر أن "الدولة الإسلامية بطبيعتها دولة مدنية، فهى ليست دولة عسكرية يحكمها الجيش ويصل فيها للحكم بالانقلابات العسكرية، ولا يسوسها وفق أحكام ديكتاتورية".

أما المستوى الثاني فهو ما يتعلق بالجدل ما بين المدنية والدينية، حيث اعتبر أنها

---

[١] - **برنامج حزب الحرية والعدالة**، أيار/ مايو ٢٠١١، ص٧.

ليست دولة دينية (ثيوقراطية) تحكمها طبقة رجال الدين؛ إذ ليس هناك أشخاص معصومين يحتكرون تفسير القرآن ويختصون بالتشريع للأمة ويستحوذون على حق الطاعة المطلقة[١].

ب- برنامج حزب النور السلفي

عرّف حزب النور الإصلاح السياسى بأنه يعني "إقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة"، ورفض النموذج "الثيوقراطى" الذي يدعو لدولة تدّعي الحق الإلهي فى الحكم، كما رفض النموذج اللاديني الذي "يريد اقتلاع الأمة من جذورها"، وقد اقتصر تعريف الدولة الحديثة على أن الشعب مصدر السلطات وتأكيد الاختصاص الوظيفي لسلطات الدولة كواحد من الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة، وكان من الملاحظ أن برنامج حزب النور تجنّب استخدام مصطلح "الدولة المدنية" باعتباره مرادفاً للعلمانية أو اللادينية.

ويعدّ قبول الحزب بمكونات الدولة الحديثة تغيراً نوعياً في موقف التيار السلفي من تحديث الدولة، وذهبت الدعوة السلفية إلى أن التعديلات الدستورية (آذار/ مارس ٢٠١١) تؤكد على ملامح الدولة المدنية فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة وتقييد تولي رئاسة الدولة بفترتين، وإلغاء المادة (١٧٩) من دستور١٩٧١ والمتعلقة بمكافحة الإرهاب"، باعتبارها تهدر سيادة القانون[٢].

---

[١] - **المرجع السابق**، ص٧، ص١٠-١٢.

- يعد تعريف "الحرية والعدالة" لمفهوم الدولة المدنية من وجه العلاقات المدنية العسكرية أمراً مستحدثا في الوثائق السياسية التي تصدرها الأحزاب السياسية، حيث أشار بوضوح لرفض الانقلابات العسكرية باعتبارها إهداراً لخصائص الدولة المدنية، ومن المحتمل أن يكون لهذا التناول علاقة مباشرة بتطورات الأزمة السياسية منذ عام ٢٠١١ وحتى بداية ٢٠١٤ والتي انحدرت لإعلان حركة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

[٢] - **بيان من "الدعوة السلفية" بشأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية**، الإسكندرية، ١ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ، الموافق ٦ آذار/ مارس ٢٠١١.

ج - وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر

تضمنت "وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" المبادئ العامة للنظام السياسي، والتي ترسخ مبدأ الحرية وأولوية حقوق المواطنين واستقلال القضاء، حيث رتبت القواعد الأساسية، كالحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار، على ألا تكون أحزابا دينية أو عسكرية أو فئوية، وبشكل عام، تشير الوثيقة لقواعد الدولة المدنية التي تقوم على مبادئ التداول السلمي والانتخابات الحرة[1].

---

[1] - **نص وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، القاهرة،** ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١١، القاهرة، صحيفة الوفد، ١ آب/ أغسطس ٢٠١١

- البرنامج الانتخابى للتحالف الديمقراطى من أجل مصر، القاهرة، صحيفة الأهرام، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، حيث - عُقد أول اجتماع لمناقشة مشروع وثيقة التحالف الديمقراطي فى ١٦ آذار/ مارس ٢٠١١ بمبادرة من جماعة "الإخوان المسلمين"، قبل تأسيس حزب الحرية والعدالة، وكان عنوانها المبدئى هو (معاً نبدأ البناء: مبادرة من أجل مصر).

وحضر ذلك الاجتماع رؤساء وقادة ثمانية أحزاب سياسية وممثلون لعدد من التيارات السياسية والفكرية والجمعيات الأهلية ونوادى هيئات تدريس الجامعات. وقُدمت مقترحات وملاحظات كثيرة أعيدت صياغة الوثيقة فى ضوئها.

انتهى الاجتماع الأول إلى مناشدة جميع الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى هذه المبادرة وتقديم مقترحاتها وأرائها بشأن كيفية بناء توافق ديمقراطى على المبادئ الرئيسية التى ينبغى أن يقوم عليها النظام السياسى الديمقراطى الجديد. كما قُدمت مقترحات كثيرة فى الفترة التالية كان بعضها خلال ثلاثة اجتماعات فى شهرى أبريل ومايو ٢٠١١ وجاء بعضها الآخر مكتوبا.

وتم الاتفاق فى اجتماع استضافه حزب الوفد فى ١٤ يونيو ٢٠١١ بحضور ١٣ حزبا على أن تكون هذه الوثيقة أساساً لتحالف ديمقراطى يقوم على التعاون من أجل بناء نظام ديمقراطى والتوافق على المبادئ الأساسية للدستور الجديد.

نوقشت الوثيقة على نطاق أوسع فى الاجتماع الذى استضافه حزب الحرية والعدالة يوم ٢١ يونيو ٢٠١١ بحضور ١٨ حزبا.

تم الاتفاق الذى استضافه حزب الغد يوم ٤ يوليو ٢٠١١ بحضور ٢٦ حزباً على عقد اجتماع يوم ٦ يوليو ٢٠١١ للانتهاء من صياغة الوثيقة فى ضوء ما سبق التوافق عليه حتى يتسنى إصدارها فى اجتماع يستضيفه حزب الوفد فى ٧ يوليو ٢٠١١.

وتضمن مشروع الوثيقة فى البداية قسمين: أولهما المبادئ العامة الرئيسية التى يمكن التوافق عليها كأساس للنظام الديمقراطى والثانى إجراءات عاجلة على المدى القصير. ولما كان بعض هذه الإجراءات قد تحقق، تم استبعاد القسم الثانى وإدراج بعض ما ورد فيه مما ينطوى على مبادئ عامة ضمن المبادئ الأساسية وفقاً لما تم الاتفاق عليه فى اجتماع ٢١ يونيو ٢٠١١.

وصدرت في صورتها النهائية واعتبرت البرنامج الانتخابي للتحالف، بحيث تضمن محور النظام السياسي والحريات العامة عددا من التوجهات وهي:

١. الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
٢. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار على ألاَ تكون أحزابا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي التي تفصل في تقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
٣. حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل الدعم لها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية فى شؤونها.
٤. الحق فى التنظيم والتظاهر والإضراب والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمى، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
٥. احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
٦. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب فى انتخابات دورية حرة ونزيهة و شفافة تحت إشراف قضائي كامل وتجريم تزوير الانتخابات.
٧. شغل مناصب المحافظين ونوابهم وعمد القرى بالانتخاب المباشر لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
٨. حق الطلاب فى النشاط السياسى من الحقوق العامة التى لا يجوز تعطيلها فى أى وقت، ويشمل الحق فى تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

وتعد هذه الوثيقة محاولة لتخفيف الأزمة السياسية حينئذ، لكنها لم تصمد أمام تحديات متفاقمة؛ فالخلافات وإن كانت تعكس جانباً من عدم الثقة فإنها في الوقت ذاته تضمّنت قدراً كبيراً من المصادرة لحق التعبير السياسي للإسلاميين، وقد مضت وسائل الإعلام الخاصة في الترويج بأن ارتباط دعاية المؤيدين للتعديلات بشعارات دينية يضر بالممارسة السياسية السليمة، وذلك رغم أن موضوع النقاش يتعلق باستفتاء دستوري لتقرير تطلعات الإرادة الشعبية كأساس للنظام السياسي.

٢- الدولة المدنية في مقابل الدولة العسكرية

وقد كانت البدايات فيما عرف بـ "وثيقة المبادئ الدستورية"، وقد اقتربت وثيقة المبادئ الدستورية في نسختها الأولى من تحديد ملامح الدولة المدنية؛، حيث ركزت على مبدأ سيادة القانون أساساً للحكم فى الدولة، وعلى مبدأ السيادة للشعب وحده باعتباره مصدر السلطات، غير أن التعديلات التي أجريت على الصيغة النهائية أضافت مكونات جديدة غيّرت من الخصائص العامة للدولة[١]، ويذهب علي السلمي[٢] إلى أن "القضية هنا، تكمن في أن المجلس العسكري عندما أوكلت إليه إدارة شؤون البلاد، لم يكن همه الأساسى الوصول بالثورة إلى طريقها الطبيعى، ولكن منع مشروع التوريث وقطع

---

٩. الشرطة هيئة مدنية تعمل للمحافظة على أمن المجتمع والشعب وتخضع لرقابة قضائية ومدنية وتحترم حقوق الإنسان. كما تخضع ميزانيتها لإجراءات الشفافية الكاملة والرقابة المجتمعية.

[١] - **نص وثيقة «المبادئ الأساسية للدستور» التى عرضها الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، على ممثلى أحزاب الوفد والحرية والعدالة والنور خلال لقاء بهم السبت، ٤ نوفمبر ٢٠١١.**

[٢]- حوار مع علي السلميّ نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية في وزارة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، صحيفة الوطن ، القاهرة 11سبتمبر ٢٠١٢.

- وقد أعيد نشر الحوار على صفحة حزب الجبهة الديمقراطية:

http://www.democraticfront.org

الطريق عليه، التزاما بأن لا يخرج الحكم من المؤسسة العسكرية، وتواكب هذا الهدف مع أهداف للإخوان، والتقى الطرفان على هدف أساسى هو مساعدة العسكري على تنظيم الأمور وإدارتها."

ويشير السلمي إلى أن المناقشات حول وثيقة المبادئ وتعديلاتها، وخاصة حول المادتين ٩ و ١٠، واللتين خلصتا إلى أنهما حماية للقوات المسلحة وشؤونها الخاصة، ومع اقتراب ١٨ نوفمبر ٢٠١١، اتجهت الحكومة لإصدار إعلان دستوري بالمبادئ الدستورية، وهو ما يشير لتباين في المواقف السياسية، فبينما ذهبت الحكومة للتصدي لما اعتبرته فوضى، وظل هذا الموقف داخل النقاشات حتى ١٧ نوفمبر، اتجهت الحركات الثورية والإخوان المسلمون لحسم الجدال من خلال التظاهر والاحتجاج[١].

وقد استمر هذا التباين في تناول الأفكار الدستورية التي تصوغ المستقبل السياسي للدولة في حقبة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فرغم صدور دستور ٢٠١٢ وإقرار مشروع دستور ٢٠١٣ [٢]، ظل الجدل السياسي متصاعداً حول الأساس الفلسفي للدستور، بحيث صار يشكل واحداً من المعضلات التي تحدد العلاقة، وليس فيما بين الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية فحسب، وإنما بين الدولة والمجتمع المدني كذلك، وخاصة بعد دخول مجلس الوزراء والمجلس العسكري على خط الجدل السياسي في بعض مراحله، وذلك عندما أعلنا تبني مبادئ حاكمة للدستور وتضمينها في إعلان دستوري انتقالي يتضمن الضوابط العامة للدستور ولجنة الصياغة.

وإزاء هذا الوضع انقسمت الأطراف السياسية إلي فريقين: الأول تمثله الأحزاب والحركات الليبرالية والاشتراكية، حيث ترى أهمية وضع معالم الدستور وصياغته قبل

---

[١] - **المرجع السابق.**

[٢] - حدد الإعلان الدستوري الصادر في ٨يوليو ٢٠١٣ والمستند لإعلان ٣ يوليو، أنه سوف يتم تشكيل لجنة لإجراء تعديلات على دستور ٢٠١٢ المعطل، غير أنه مع التوسع في التعديلات والتي جريت على مرحلتين، يمكن وصف ما حدث بأنه دستور جديد وليس تعديلات دستورية.

الانتخابات، وتقوم حجة هذا الفريق علي أن صياغة الدستور عن طريق لجنة ممثلة لكل الأطراف يضمن التوافق على المبادئ العامة لهوية الدولة بعيداً عن نتائج الانتخابات، وانحاز مجلس الوزراء (علي السلمي ومنير عبد النور) لهذه الفكرة.

أما الاتجاه الثاني وتمثله الحركات الإسلامية، فيرى أن وضع مبادئ حاكمة هو بمثابة مصادرة لنتائج الانتخابات، كما أنه إخلال بالمسار السياسي الانتقالي الذي تم التوافق حوله بناءً على نتائج الاستفتاء في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١١، والإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١.

ورغم الجدل الذي صاحب استفتاء آذار/ مارس على التعديلات الدستورية، حدثت ظاهرة ذات دلالة في طبيعة الفكر السياسي للتيارات السياسية في مصر؛ ففي ظل تجنب كثير من التيارات الليبرالية والاشتراكية لكل ما يؤدي لدولة "دينية"، تشير كثير من الوثائق السياسية التي نشرت خلال الفترة (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس ٢٠١١) إلى أن الإسلام والمادة الثانية (مبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع) شكّلت البعد الحضاري والتشريعي للدولة[١].

ولعل هذه التناقضات تشكل واحداً من أركان الخلاف حول طبيعة النظام السياسي والدستور، إذ إنه رغم الارتكاز على الحجج القانونية ووضع خريطة طريق للوصول لدستور ٢٠١٢، إلا أنه برز في نهاية المطاف تأثير الجوانب الفكرية والأيديولوجية على المواقف السياسية، فبينما ركّز المعارضون على أهمية فصل الدين عن السياسة كشرط جوهري في تحديد هوية الدولة، فإن غالبية المؤيدين ذهبت إلى أن مآل المقترحات التي قدمها المعارضون ستؤدي لتنحية الشريعة الإسلامية عن هوية الدولة.

وبهذا يمكن القول إن كثيراً من الحملات الإعلامية في وقت المناقشات الدستورية، أي منذ آذار/ مارس ٢٠١١، وقعت في نوعين من الأخطاء: يتمثل الأول في مصادرة

---

[١] - بيان من الإخوان المسلمين، الشريعة الإسلامية وهوية الأمة، القاهرة، ١٥ من ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢.

حق الإرادة الشعبية في التعبير عن ذاتها وكينونتها، وقد امتدت هذه الدعاية إلى القول باتهام الشعب بغياب الوعي السياسي وعدم القدرة على الاختيار في الانتخابات.

أما الثاني فقد تمثل في الطعن في التيارات السياسية المؤيدة للإخوان المسلمين، حيث سارت دعاية سياسية صوّرت الموافقة على التعديلات بأنها ستؤدي إلى وصول الإخوان المسلمين للسلطة، ولم تنتشر هذه الدعاية في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى فقط، وإنما انتشرت كذلك أيضاً أمام مقار التصويت، وهذا ما يشير إلى أن مسائل الخلاف السياسي تجاوزت الخلاف في الرأي إلى الدعوة للتهميش والإقصاء.

وقد شكل طرح ما عرف بوثيقة "السلمي" تحدياً لمسار "الانتخابات أولا"، ويتمثل هذا التحدي في جانبين: الأول هو أن المقترح عرض للنقاش كي يتحول لوثيقة ملزمة للجنة التأسيسية التي كُوِّنت من خارج البرلمان، وهو الأمر الذي يعيد النقاش والجدال الفكري إلى نقطة الصفر، ليس من وجهة إثارة النقاش حول إلزام البرلمان بأوضاع ليست نتاجاً للإرادة الشعبية فقط، ولكن أيضاً بغموض معايير تكوين الجمعية التأسيسية، ما فتح الطريق لإطالة أمد الفترة الانتقالية وتوسيع الصراع حول الدستور وتعريف الدولة.

أما الجانب الثاني فهو ما يتمثل في تعديل (المادة ٩) وإضافة (المادة ١٠)، وهما تتعلقان بمنح صلاحيات واسعة للمجلس العسكري ومجلس الأمن الوطني في تقرير النفقات والسياسيات العسكرية وإعلان الحرب، وهو وضع يخل بمبدأ توازن السلطات، وفي ظل الخبرة المصرية، سوف يؤدي مثل هذا الوضع إلى إضعاف الحكومة والبرلمان، وذلك بسبب التداخل الواسع بين القطاعين المدني والعسكري، سواء في الصناعة أو الاقتصاد.

ويبدو أن ثمة علاقة ما بين رغبة الاتجاهات الليبرالية التي رعت الوثيقة وعملت علي إصدارها في إعلان دستوري وبين الخوف من سيطرة الأحزاب الإسلامية على البرلمان بمجلسيه، ولذا رأت أنه من الأهمية فرض قيود على البرلمان، يكون من شأنها

تقييد توجهاته التشريعية وتخفيض مساهمته في صياغة الدستور، حيث ترى أن صياغة الدستور تكون عبر توافق سياسي حول الخصائص العامة للدولة، ولا تكون عبر نتائج الانتخابات التي تتغير فيها الأغلبية بتغير الدورات الانتخابية.

غير أن الجانب المهم في طرح هذه الوثيقة، هو أنها أعادت النقاش حول العلاقات المدنية- العسكرية لنقطة حرجة بعد مرور ثمانية أشهر على تنحي "حسني مبارك"، ونقل سلطته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما يعني حدوث ارتباك في مواقف العلمانيين تجاه المسار الانتقالي للثورة والتأرجح ما بين الديمقراطية والعسكرية.

وفي مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية المنعقد بمقر حزب "الحرية والعدالة" في ٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١ ساد إدراك بتزايد احتمال القضاء على الثورة، وتركز النقاش على (المادة ٥) من قانون الانتخابات التي تحظر ترشيح أعضاء الأحزاب على المقاعد الفردية، من وجهة أنه يكشف عن "سوء نية" لدى المجلس العسكري، واعتبر المؤتمر ذلك مبرراً لمقاطعة الانتخابات، والمشاركة في مظاهرات استرداد الثورة، وعكست هذه الآراء مطالب الأحزاب تحت التأسيس والحركات الجديدة التي نشأت في سياق الثورة، وشاركتها أحزاب أخرى في التهديد بمقاطعة الانتخابات إذا لم يستجب المجلس العسكري لمطالب المؤتمر.

وفي ظل تصاعد أحداث ١٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ لرفض وثيقة "السلمي"، أصدرت مجموعة من "الليبراليين" ما اعتبرته "خطة إنقاذ" كمذكرة موجهة للمجلس العسكري لإنقاذ البلاد من الفوضى والتدهور الاقتصادي، وقد تضمنت المذكرة ثلاثة محاور: هي التنبيه على خطورة الانفلات الأمني، وتكرار أحداث الفتنة الطائفية، والتدهور الاقتصادي، غير أنه يمكن قراءة المذكرة في سياق أنها مناشدة للمجلس العسكري للتدخل وإدارة البلاد وفقاً لمقتضيات الدستور أولاً، وبالتالي وقف المسار الانتخابي، ومن ثَمّ، يمكن تفسير مسعى هذه المجموعة على أنه سعيٌ لتغيير المسار الانتقالي الذي يستند لمرجعية دستورية، وهنا يدور النقاش حول مدى اقتراب الليبراليين من مفهوم الدولة المدنية، فكثير من المشاهدات تشير إلى التباعد مع المنظور الديني بسبب

الخصومة مع الإسلاميين والتقارب مع المؤسسة العسكرية كمُخلّص من هيمنة الإسلاميين[١].

تطور الصراع واطلاق مفهوم أخونة الدولة

انتقل الصراع السياسي من جدلية المدنية مقابل الدينية إلى مصطلح "أخونة الدولة"، وقد استخدم هذا المصطلح أداة للتعبير عن المواقف السياسية، وكان من الملاحظ أن طرح مصطلح "أخونة الدولة" لم يواجه مصطلحاً أو مفهوماً مناظراً، ولكنه طُرح للتعبير عن مواجهة وجود الإخوان في السلطة وجعلها فترة قصيرة.

وهنا حدث انتقال من الصراع بين الديني والمدني إلى اتخاذ مواقف مناهضة لاستقرار السلطة الجديدة باعتبارها امتداداً لمفهوم الدولة الدينية كما يراه الليبراليون وغيرهم، وهنا يمكن قراءة مصطلح "الأخونة" من وجهة أنه استراتيجية قصيرة المدى لإرباك السلطة السياسية ودفعها لاتخاذ مواقف تبريرية ودفاعية، وهزّ صورتها أمام الجماهير.

انتشر مصطلح أخونة الدولة مع حلول الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يانير، حيث جاء في بيان جبهة الإنقاذ أن تحركات الجماهير جاءت تعبيراً عن رفض سياسات الحكومة،

---

[١] - **خطة إنقاذ**، المصري اليوم ١٧-١١-٢٠١١

- وهي عبارة عن خطاب موجه للمشير محمد حسين طنطاوى (وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة) وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تناول المشكلات الأمنية والاقتصادية، واقترح تشكيل حكومة انقاذ وطني لمعالجة هذه المشكلات، وقد تم نشر هذه المطالب في مذكرة مطولة تتضمن خارطة طريق لعبور مصر المرحلة الانتقالية، وذلك عبر تشكيل حكومة إنقاذ وطني، ثم انتخاب لجنة تأسيسية لوضع الدستور الجديد ثم انتخاب رئيس الجمهورية، وفور انتهاء هذه المراحل تنتهي صلاحيات المجلس العسكري ليعود إلي مهمته الأساسية، ويعقب ذلك إجراء الانتخابات التشريعية وفقاً لما يحدده الدستور، ومن المشاركين في إعداد المذكرة والتوقيع عليها، أسامة الغزالي ومحمد البرادعي، وعبد الجليل مصطفي ومحمد أبو الغار وطارق الغزالي وجلال عامر ووسيم السيسي وعلاء الأسواني وسكينة فؤاد.

وانصرف معنى المصطلح لدى "جبهة الانقاذ" إلى معنيين: أولهما سعي "الحرية والعدالة" لشغل المناصب الرئيسة في الدولة، وثانيهما اهتمام رئيس الدولة بقضايا الإخوان المسلمين، ولذلك اتجه موقف الجبهة نحو طرح مطالب حاسمة لوقف المسار السياسي والبدء بإجراءات تتضمن إعادة النظر في الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وتقنين وضع الإخوان المسلمين ووقف آثار إعلان ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١[١].

وقد بدأ الترويج لمصطلح الأخونة" في وسائل الإعلام عبر أعضاء جبهة الإنقاذ ثم حزب النور في مرحلة لاحقة، حيث قامت الحملات السياسية على فكرة أن الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة يتبنون سياسة للتغلغل في الدولة، ولذلك استخدم المصطلح في التعامل مع نوعين من الممارسات السياسية: النوع الأول هو ما يتعلق بنسبة شغل أعضاء الحرية والعدالة للمناصب العامة، ورغم أن هذه النسبة لم تتجاوز ربع عدد الوزراء أو ثلث عدد المحافظين، إلا أن حملة إعلامية قد شُنّت لتنتقد التعيينات التي يجريها الرئيس محمد مرسي باعتبارها تمهد لهيمنة الإخوان على المناصب المهمة في الدولة، أما النوع الثاني فكان ما يعرف

---

[١] – **بيان جبهة الإنقاذ الوطني**، القاهرة، ٢٦ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣.

– حيث ذهبت الجبهة إلى أن معالجة هذه المشكلات يكون من خلال عدة مطالب، حددتها في:

١. تشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور المشوه فورا، والاتفاق على المواد التي يجب تغييرها بشكل عاجل.

٢. تشكيل حكومة انقاذ وطني تتمتع بالكفاءة والمصداقية للاضطلاع بتحقيق مطالب الثورة، وعلى رأسها العدالة الإجتماعية، بالاضافة إلى الملفين الأمني والاقتصادي بشكل أساسي، بعد أن أدت سياسات الرئيس وحكومته على مدى الشهور الماضية إلى رفع معاناة المصريين وتدهور ظروفهم المعيشية.

٣. إزالة آثار الاعلان الدستوري الاستبدادي الباطل في ما يتصل بالعدوان على السلطة القضائية وانتهاك استقلالها، وإقالة النائب العام.

٤. إخضاع جماعة "الاخوان المسلمون" للقانون بعد أن أصبحت طرفا أصيلا في إدارة أمور البلاد بغير سند من القانون أو الشرعية.

بتعطيل الدولة من خلال شل قدرة الحكومة على سنّ التشريعات اللازمة لاستكمال مؤسسات الدولة، وخاصة السلطة التشريعية، والتصدي لمحاولات إصدار قانون السلطة القضائية، وإثارة التناقضات داخل جهاز الدولة، بحيث توجد حالة صراع تهدر استقرار عمل الحكومة، وقد ظهرت هذه التناقضات في أزمات الطاقة وتراخي الأمن، وبينما تضعف مؤسسة الرئاسة فإن المؤسسة العسكرية تتماسك، وتستطيع تجميع تحالفات من القوى السياسية والدينية لتشكل إطاراً سياسياً مناظراً لتحالفات الإسلاميين، باستثناء الحركة السلفية التي بدت أكثر قرباً من خيارات الليبراليين والقيادة العامة.

وفي هذا الخصوص رأت جبهة الانقاذ أن أحداث فض اعتصامات رابعة العدوية والنهضة هي بمثابة انتصار على ما اعتبرته "حكم مكتب الإرشاد" ومقدمة لصياغة دستور مدني، غير أن النقطة المهمة التي تضمّنها البيان تتمثل في أن فض الاعتصامات أوقف سياسات "أخونة" الدولة، وهو ما يعكس استقرار أحزاب جبهة الإنقاذ على أن الحركات الإسلامية تشكل تحديا لدورها السياسي[١].

العودة للمدنية في مقابل العسكرية

ومع مرور الأيام وصدور بيان القوات المسلحة في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ حدث انتقال لمقاربة مختلفة لتصير الدولة المدنية مقابل الدولة العسكرية، فبينما اختفى الحديث عن الدولة الدينية، فقد انتشرت شعارات تطالب بسقوط حكم العسكر وإبعاد الجيش عن الشؤون المدنية، ويقترب هذا المفهوم من النظرية الغربية في العلوم السياسية، وتقوم على حياد الجيش وتكوين المؤسسات عبر الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة.

لا يعكس هذا الانتقال أهمية من حيث اقترابه من تصورات الإسلاميين حول طبيعة الدولة وتكوين مؤسساتها عن طريق الانتخاب فحسب، بل لأنه صار محور المطالب السياسية، وذلك بعد أن ظلت النخبة السياسية والجماهير، على مدى العقود

---

[١] - **بيان جبهة الانقاذ بخصوص فض اعتصامات رابعة العدوية والنهضة**، القاهرة، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣.

الماضية، تتجنب الحديث عن المؤسسة العسكرية ودورها السياسي، وبالتالي، فإن المسألة المهمة هنا تتعلق بالتغير في الثقافة السياسية للمجتمع تجاه السلطة.

وبينما يناضل الإسلاميون للعودة للحكم الديمقراطي، نشأت تحالفات بين جبهة الإنقاذ، بتياراتها المختلفة، وبين العسكريين، وبشكل يثير كثيراً من التساؤلات عن رسوخ القناعات والمقولات الفكرية ومدى انعكاسها على التصرفات والموقف السياسية.

ففي ظل تنامي المعارضة لدور الجيش، تبنّى الخطاب السياسي للمدافعين عن بيان تموز/ يوليو لغة دفاعية، أرادوا من خلالها توضيح أن ما حدث ليس انقلاباً عسكرياً ولا يعبر عن حكم عسكري، وهذه النوعية من الخطابات صارت ترسخ لثنائية المدنية- العسكرية، وليس المدنية- الدينية، وهذه النتيجة ليست الوحيدة التي تعكس تغيراً في تصورات التيارات السياسية العلمانية وبعض حركات الشباب عن طبيعة مدنية الدولة المرتبطة بالوظيفة الديمقراطية تحت النفوذ العسكري، فقد ساهمت هذه التركيبة الفكرية والحركية في انكشاف خطاب العلمانيين تجاه الديمقراطية لتبنيهم بيان تموز/ يوليو، واعتبارهم تدخل الجيش لإزاحة المؤسسات المنتخبة بمثابة عمل ديمقراطي، وهو ما يكشف عن عدم الاتساق مع المقولات الليبرالية الديمقراطية.

وبشكل عام، لم يقتصر الخلاف بين الأحزاب والقوى السياسية علي الجوانب الفكرية لدى وضع المبادئ العامة لبناء النظام السياسي، فقد تبلورت حالة من التقلب في المواقف والتحالفات بصورة مثيرة، وقد ظهر ذلك في اختلاف وجهات النظر تجاه مقترحات المبادئ الدستورية العامة، والتي ترتبت عليها انقسامات واسعة بين الأحزاب السياسية، دارت ما بين الطبيعة الدينية للدستور والطبيعة المدنية، فرغم توصيف العلمانيين لدستور عام ٢٠١٢ بأنه يعكس خصائص دولة دينية، فإن تغيير الهيئة التأسيسية بالكامل (لجنة الخمسين) وهيمنة العلمانيين عليها، لم يُحدِث تغيراً جوهرياً في هوية الدولة والمجتمع في دستور عام ٢٠١٣، وبالتالي، فإن المسألة هنا لا تتعلق بالخلافات الفكرية بقدر ما ترتبط بعوامل أخرى، من بينها الكراهية ومصالح بيروقراطية الدولة والشبكات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة التقليدية.

ثانياً: الحراك والممارسة السياسية حول قضية طبيعة الدولة وهويتها

شهدت الفترة منذ يناير ٢٠١١ حالة من الحراك السياسي، ساهمت فيه كثير من الحركات السياسية، وهنا تبدو أهمية انعكاس المقولات الفكرية على التصرفات السياسية، باعتبارها كاشفة عن حقيقة الترابط الفكري والسلوكي.

أ. النطاق الإسلامي

ذهبت جماعة الإخوان المسلمين إلى أن دورة الديمقراطية كانت تتطلب التلاقي مع إرادة الشعب، ونشب صراع سياسي حول تسليم السلطة بعد انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى في شباط/ فبراير ٢٠١٢ للمساهمة في تكوين المؤسسات الدستورية، وقد سارت هذه التوجهات نحو تفعيل تسليم السلطة التنفيذية كاستحقاق لنتائج الانتخابات، بحيث يتم تشكيل السلطة التنفيذية والجمعية التأسيسية وفق تمثيل الأحزاب في مجلس الشعب، وقد اعتبرت الجماعة أن تطوير هذا المسار يقود لدولة القانون والمساءلة السياسية، حيث ثار لديها شك في مسألة نقل السلطة، وخاصة مع تمسك رئيس الوزراء آنذاك "كمال الجنزوري" بمنصبه والتهديد بالطعن الدستوري على قانون الانتخابات[١].

وقد انعكس استقرار مفهوم الدولة المدنية لدى الاسلاميين إثر الانقلاب العسكري في اتساع الحراك السياسي لاستعادة الديمقراطية والشرعية، وانعكس في إعادة إنتاج حراك اجتماعي وطلابي؛ فعلى مدى العامين الماضيين حدث انتقال للعمل الطلابي، وذلك علي مستويين: تفعيل اتحادات الطلاب، وتضامن الطلاب في التصدي لعنف الدولة، وقد أدى هذا الوضع لتكوين جبهة مؤثرة في الحراك السياسي الداعم للديمقراطية، ومع تطور الأزمة بعد الثالث من تموز/ يوليو الماضي صار شعار "يسقط حكم العسكر" الحل الأخير للتحول نحو الدولة المدنية، حيث يعتبر معارضو الانقلاب أن الحكم العسكري أو

---

[١] - **بيان من الإخوان المسلمين حول المعوقات التي تعترض تسليم السلطة لممثلي الشعب من المدنيين،** ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢.

هيمنة الجيش على الشؤون المدنية من معوقات التحول الديمقراطي، وقد انعكس هذا الإدراك في استمرار الاحتجاج لفترة تجاوزت ستة أشهر. وفي هذا الاطار يمكن أن نرصد التطورات التي تشهدها الحركة النسائية لدى الإسلاميين والتي تعد واحدة من ملامح الحراك الاجتماعي، حيث تشكل نمطاً مهماً في الاحتجاج السلمي والدفاع عن الديمقراطية، ولعل هذا النمط من الحراك يثير الجدال حول دور المرأة في المجتمع والسياسة، ولكن بشكل مختلف عن إطار المناقشات التي أثيرت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فما يحدث في الوقت الراهن تجاوز القضايا الهامشية، مثل مواف الإسلاميين من خروج المرأة وحقها في العمل والملكية، والتي اتخذها العلمانيون وسيلة لتفكيك الفكر الإسلامي وكبح الدور الاجتماعي للمرأة في التيار الإسلامي[١].

وخلال العقود الماضية ارتبط ظهور الحركات النسائية بالتحالف مع الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وقد هيمنت الاتحادات النسائية اليسارية على كثير من الأنشطة الثقافية، سواء لانضمامهن لأحزاب سياسية أو كموظفات في جهاز الدولة (وزارة الثقافة والإعلام)، ولكن، ومع اندلاع ثورة يناير دخلت نساء التيارات الإسلامية النشاط السياسي بكثافة بعد عقود من حظر الأحزاب الإسلامية والملاحقات الأمنية، وقد امتدت هذه الممارسات لفترة ما بعد ٣ تموز/ يوليو الماضي، في الوقت الذي تجاهل فيه المجلس القومي للمرأة التجاوزات التي حدثت ضد النساء والفتيات[٢].

ولسنا هنا بصدد مناقشة التطور الكمي وتباينه ومدى انتشاره فيما بين الحركة النسائية في التيارات السياسية المختلفة، ولكن من المهم التعرف على قضايا الرأي وتطوّرها، فقد ركزت الحركة النسائية العلمانية على تحرير المرأة وضمان حقّها في التظاهر

---

[١] – رسالة الإخوان المسلمون، **تحية وتقدير للمرأة المصرية**، القاهرة في ٥ من ذي الحجة ١٤٣٤هـ، الموافق ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

[٢] – **تحالف دعم الشرعية**، بيان (١٤١) مليونية "الرجولة موقف"، **١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣.**

– تحالف دعم الشرعية: (القومي للمرأة يعبر عن أهل وعشيرة ميرفت التلاوي)، **٩/ ١١/ ٢٠١٣، في:**
http://beta.masrawy.com/News/details/2013/11/9/13

ضد السلطة، غير أن ثمة تغيراً حدث في موقفها بعد انتخابات الرئاسة، حيث حوّلت انتقاداتها من المجلس العسكري صوب "حكم الإخوان المسلمين" لتنتقل للتضامن مع بيان "القيادة العامة للقوات المسلحة" يوم ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والذي أوقف المسار الديمقراطي ورتّب لفترة انتقالية جديدة.

ب. الحركات اليسارية

اقتربت الحركات اليسارية بشكل واضح من أفكارها الثورية في التغيير السياسي عندما تضامنت مع العسكريين في تحالف مضاد لحركة "الإخوان المسلمين" ووصفتها حركة إرهابية، وقام الخطاب السياسي لهذه الأحزاب على بناء سلطة جديدة لا تسمح بعودة نظام "مبارك" ولا نظام "مرسي"، ولذلك اتجهت لتأييد مشروع الدستور بتعديلاته كدستور انتقالي وليس كدستور دائم، لكن التحدي الذي واجهها كان في تشتت تركيبتها الداخلية وتزايد الانقسام في حركاتها بتنوع قياداتها السياسية والميدانية، ومن الملاحظ، في هذه الفترة، أن الجيل التقليدي في اليسار والناصرية تحمّل عبء المظلة السياسية للدفاع عن "خريطة المستقبل" والانتقاد الشديد للإخوان المسلمين[1].

وبينما كان الجيل التقليدي في اليسار وبعض الناصريين ينحاز دون شروط لخيارات العسكريين، حدث تغير في موقف حركات شباب اليسار، حيث خلصت إلى أن النظام الجديد يسعى لتقويض ثورة يناير ويعيد إنتاج نظام سلطوي، ولذا حدثت مراجعة لكثير من المواقف كان من نتائجها تشكيل "جبهة طريق الثورة" كإطار لحركات الشباب، لكنها وقفت في المطالب السياسية عند مستوى المطالب التصحيحية وإعادة ثورة ٣٠

---

[1] - الحزب الاشتراكي المصري : **بيان من الحزب الاشتراكي المصري، القاهرة فى الثانى من أكتوبر** ٢٠١٣.

وانظر: شريف حتاتة، إنهم لا يزالون الخطر الأكبر: عن «الإخوان المسلمين» أتحدث، جريدة الحياة الدولية، ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

- بيان حزب التحالف الشعبي بشأن الموقف من الاستفتاء علي مشروع دستور ٢٠١٤، القاهرة : ١١ يناير ٢٠١٤.

يونيو لمسارها، فقد اتسم الخطاب السياسي بالتركيز على حلول من خارج العسكريين والإخوان المسلمين والمطالبة بإلغاء قانون التظاهر، وكشفت هذه المطالب عن فجوة مع المطالبين باستعادة الديمقراطية، ولكن، ورغم هذه الاختلافات، إلا أن مشروع دستور ٢٠١٣ حظي بتأييد حركات اليسار وأحزابه.

ج. الأحزاب الليبرالية

تبنّت الأحزاب الليبرالية سياسة مناهضة للإخوان المسلمين، وتطابقت مواقفها مع الجيش، وهنا يمكن التركيز على جانبين مهمين، هما مساندة دور الجيش في وقف المسار الديمقراطي وتبني حملة لاستبعاد وجماعة الإخوان المسلمين وتصفيتها كحركة سياسية واجتماعية وكأفراد، وقد لقيت هذه المواقف دعماً من الهيئات القيادية في أحزاب "المصريين الأحرار" و "الديمقراطي الاجتماعي" و "الجبهة الديمقراطية"[1].

لم يقتصر هذا الدعم على الحملات الإعلامية التي اتخذت طابعاً استئصالياً، ولكنها ساهمت في استلاب وعي الجماهير وتشويهه في إطار حملة تحض على الكراهية الاجتماعية للإسلاميين، وبجانب مساندة الخيارات غير الديمقراطية، تعكس هذه الممارسات تباعد التيار الليبرالي- الرأسمالي وتناقضه مع أفكاره، وبشكل يعزز انفلات الخطاب الليبرالي.

وتكشف الممارسات السابقة عن أنه بينما حدث ارتباك في مفهوم الدولة المدنية لدى العلمانيين، تطور مفهومها عند الإسلاميين؛ فخلال الأعوام الماضية، حدث نوع من الاستقرار لمفهوم الدولة والعلاقات السياسية والمؤسسية داخل مؤسسات الإخوان المسلمين، حيث يكون إسناد المناصب وفق الانتخاب أو التعيين للوظائف العامة في ظل سيادة القانون، وكان من اللافت أن الخطاب السياسي للإسلاميين مستقر على أهمية

---

[1] - **بيان حزب المصريين الأحرار حول إعلان الإخوان جماعة إرهابية**، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. ويعبر هذا البيان عن الكثير من البيانات التي صدرت في تلك الفترة عن أحزاب؛ الوفد والديمقراطي الاجتماعي والجبهة الديمقراطية، وهو ما يشكل تحديا للتنافسية لسياسية في مستقبل البناء الديمقراطي للدولة.

حياد الجيش تجاه العمليات السياسية التي تدور في الدولة، وذلك باعتباره مؤسسة عامة حارسة لسيادة الدولة.

د. تطور دور المؤسسة العسكرية

بينما اقتصر إعلان ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ على وضع ملامح الفترة الانتقالية بشكل يتقارب مع دستور ١٩٧١، واكتفى باعتبار الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع وتحديد اختصاصات السلطتين: التشريعية والتنفيذية (المادة ٥٦) وهي الصلاحيات المخولة للمجلس العسكري، فإن التوجهات في دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٣ استقرت على وضع الشريعة في الدستور، ولكن حدث انتقال لوضع القوات المسلحة من ناحية الترتيبات المتعلقة بنظام الحكم والسلطة التنفيذية.

تضمنت الديباجة تحييداً للملامح العامة للدولة والنظام السياسي، وبصرف النظر عن تناولها للميراث االتاريخي بكل أبعاده، فقد أشارت إلى أن الدستور يستهدف استكمال بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية.

لعل الديباجة تقصد هنا الدولة الحديثة وفقاً لمقولات الدولة القومية، وشهدت هذه المقولات تطورات مهمة خلال القرن العشرين؛ حيث ظهرت صيغ لنظم الحكم، وهي لا تتناول تنظيم العلاقة بين سلطات الدولة فقط، ولكنها تتناول الأسس والمرجعيات الفلسفية لبناء مؤسسات الدولة، ولذلك فإن انتقال الديباجة (٢٠١٣-٢٠١٤) للحديث عن الحكومة المدنية كشكل للدولة الحديثة لا يشمل الضمانات المقررة في مفهوم الحكم (Governance) ، فالحديث عن الحكومة المدنية يرتبط بالعلاقة بين سلطات الدولة[١].

وقد مهّد دستور ٢٠١٢ لاختيار وزير الدفاع من بين ضباط القوات المسلحة، وهو ما يعكس معالجة الدستور لحالة الانتقال التي تمر بها الدولة، وخاصة ما يتعلق بتزايد احتمالات وصول ذوي الخلفية المدنية للمناصب العليا في الدولة، وقد حافظ دستور ٢٠١٣ على هذه المادة، ولكنه أضاف إليها ضمانات أخرى في المادة (٢٣٤) والتي

[١] - **ديباجة مشروع التعديلات الدستورية**، ٣ ديسمبر، ٢٠١٣، ص ٥.

اشترطت موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على وزير الدفاع كمرحلة انتقالية لدورتين انتخابيتين (ثمان سنوات)، وهي صياغة معدلة للمادة (١٧١) من مشروع لجنة الخبراء[١]، والتي تشكلت وفق القرار الجمهوري رقم (٤٨٩) لعام ٢٠١٣، ويعكس هذا التطور اتساع دور المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي[٢].

---

[١] – نصت م ١٧١ من مشروع لجنة العشرة على تعديل دستور ٢٠١٢ على " وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة"، وقد وردت المادة ضمن المواد الأصلية للدستور ودون مدة محددة.

[٢] – طارق البشري ، **دستور لجنة "الخمسين"** ، القاهرة: صحيفة الشروق، ١٨ ديسمبر ٢٠١٣

– يشير "طارق البشري" إلى أن النص على موافقة المجلس العسكري لوزير الدفاع لدورتين كاملتين لا يضع سقفا لاستمرار اختياره وفق هذه الطريقة، حيث أن حالة التوتر السياسي قد تتطلب إجراء انتخابات مبكرة توقف اتمام الدورة الانتخابية أو انتهائها لأسباب اخرى كالوفاة أو الاستقالة، فلن تكون مدة كاملة ولن تحسب ضمن المدتين اللتين أوردتهما المادة المذكورة بقولها «مدتين رئاسيتين كاملتين».

ولدى المقارنة بين الدساتير الثلاثة الأخيرة، وهى دستور ١٩٧١ ودستور ٢٠١٢ وتعديلات لجنة الخمسين، يرى "البشري" أن دستور ١٩٧١ كان يشير إلى القوات المسلحة فى إطار المهام الخاصة بوظيفتها، ولكنه وما سبقه كان يضعها جزءا من الدولة لا ينفصل ولا يستقل عن الهياكل الكلية للدولة. ثم جاء دستور ٢٠١٢ ليضع القوات المسلحة فى موقف متميز من حيث الاستقلالية التنظيمية والمالية والمؤسسية. ثم جاء المشروع الأخير المطروح ليضعها فى وضع استقلال كلى عن أجهزة الدولة ونظمها وتشكيلاتها المؤسسية، بما لا أعرف له سابقة عندنا.

ويرد نصا المادتين ٢٠٢، ٢٠٤، أولهما ينشئ لجانا قضائية خاصة بضباط وجنود القوات المسلحة تختص دون غيرها بالفصل فى كل المنازعات الإدارية الخاصة بهم، وهو نص دستورى مستحدث، وثانيهما يورد حكم القضاء العسكرى كجهة قضائية مستقلة للفصل فى كل الجرائم المتصلة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها، وأفراد المخابرات العامة أثناء أداء الخدمة وبسببها. ثم أخضع المدنيين للقضاء العسكرى فى جرائم الاعتداء المباشر على المنشآت والمعسكرات ومناطق الحدود والمعدات والمركبات والأسلحة والذخائر والوثائق السرية والأموال العامة والمصانع الحربية والتجنيد، والجرائم التى تمثل

لعل القراءة الأولية لهذا التغيير تشير إلى سعي المؤسسة العسكرية لتحسين وضعها ونفوذها داخل النظام السياسي من خلال نصوص دستورية تحمي أفرادها وكيانها، كما أنه يمكن قراءتها من وجهة أخرى بأن دستور ٢٠١٣ يعكس التطلع لوقف تداول المدنيين على المناصب العليا، ورغم أن الكثير من التصرفات يعد من صميم تقاليد السياسة في مصر، ولم تكن هناك ضرورة لدسترتها، كاختيار وزير الدفاع من الضباط العاملين بالقوات المسلحة، وخاصة في ظل اتساع دور ونفوذ الجيش في الدولة.

ثالثا: الآثار والتداعيات السياسية المستقبلية بصدد قضية "الدولة المدنية"

أدت هذه التطورات لنشوب أزمة سياسية عميقة بين الدولة والمجتمع، كان محورها الأساسي الصراع حول المدنية والديمقراطية والعسكرية، وقد ظهر الجدل هنا حول ثنائية حق التظاهر السلمي والإكراه السلطوي، وهو ما يعكس حالة الانتقال المرتبكة التي تمر بها الدولة، وهي الحالة التي تنعكس في الانقسامات السياسية بين الأحزاب والحركات السياسية وسعي بيروقراطية الدولة للاستحواذ على الشؤون السياسية.

تطور الاحتجاج

وقد شكلت أحداث "رابعة العدوية" قمة الصراع حول الدولة المدنية، وذلك منذ ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٣؛ حيث كشفت تداعيات بيان ٣ تموز/ يوليو عن وجود كتلة اجتماعية وسياسية يصعب استبعادها أو تهميشها سياسياً، وهذا ما يتضح في حجم الكيانات المؤيدة لاستعادة الديمقراطية والشرعية، والتي اكتسبت زخماً واضحاً خلال هذه الفترة، فيما تراجع تأييد عدد من الحركات والشخصيات العامة لمسار ٣ تموز/ يوليو، وهو ما يشكل تحدياً للسلطة الانتقالية.

ولذلك اتخذت الدولة سياسات للتعامل مع الحراك الاجتماعي، فمع قدوم الدراسة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ بدأ الجيش بوضع سياسة للسيطرة على المدارس والجامعات،

اعتداء مباشرا على ضباطها وأفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم، أى يخضع المدنيون للقضاء العسكرى فى كل تعامل لهم مع العسكريين.

فمن الناحية الأمنية تم التحضير للسيطرة على الجامعات من خلال منح الضبطية القضائية لأمن الجامعات وتأخير بدء الدراسة، ومن الناحية التشريعية أصدرت الحكومة قانون "تنظيم التظاهر" ليفرض قيوداً شديدة على حق التعبير السلمي.

كما أنه مع بدء الدراسة في المدارس سعى الجيش للتمركز في الطوابير الصباحية وتشغيل أغنية "تسلم الأيادي" كتعبير عن التأييد للسلطة الجديدة، وكان الهدف من هذه التحركات تغيير الصورة الذهنية عن الأحداث التي شهدتها البلاد خلال شهري تموز وآب/ يوليو وأغسطس ٢٠١٣، واحتواء احتجاج التلاميذ وفرض السلطة، وهي سياسة تقليدية تتبعها الحكومات في المراحل الأولي من تكوينها، غير أن تطبيقات نشر الجيش وقوات الأمن قرب المدارس لم يؤد لإحكام السيطرة على احتجاج التلاميذ.

وإذا ما أخذنا بعض الحالات لتفسير عمق الصراع السياسي، فإنه يمكن تتبع ثلاث سياسات، تمثلت الأولى بالمحاولات المتكررة لفرض الحصار على عدد من القرى، وكان في مقدمتها قريتا "ناهيا" و"كرداسة" في الجيزة، وقرية "دلجا" في المنيا، ولعل محدودية تأثير سياسة الحصار ساهمت في وقف تقدمها نحو مناطق أخرى، وكانت السياسة الثانية في التوسع في إحالة المحتجين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء، أما السياسة الثالثة فقد اتبعت سياسة إعلامية للاشتباك مع التطورات اليومية للاحتجاج الشعبي ونقض الخطاب السياسي للمعارض، إلا أن الدولة لم تستطع وقف الاحتجاج اليومي على الانقلاب العسكري رغم صدور قانون التظاهر.

وفي ظل هذه السياسات استمرت تحركات المحتجين بالاتساع ليبرز حراك طلبة الجامعات وتحركات المعارضين، فلم يستطع الجيش تحقيق أهدافه، كما أن وزير التعليم العالي تراجع عن تطبيق الضبطية القضائية أمام تصدي طلاب الجامعات لها، بل وأنكرت الحكومة وجود مشروع للضبطية القضائية لأمن الجامعة، كما وانصرفت قوات الجيش عن الظهور في المدارس الحكومية بعد انتشار مسيرات طلاب المدارس.

اهتزاز المجتمع المدني

في النصف الأير من عام ٢٠١٣ ، اتجهت الدولة لإعادة النظر في تجاه منظمات المجتمع المدني، حيث بدأت بإصدار القضاء الإداري أحكام بحل الجمعيات الأهلية، ثم قيام وزارة التضامن الاجتماعي بإصدار قرارات تنفيذية سريعة، ومنها القرار رقم (٢٩٢) في ٢٦ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣ بتشكيل لجان بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الأهلية للإشراف على الجمعيات الأهلية التي صدر بحقها قرار من البنك المركزي بتجميد أرصدتها في البنوك العامة بمصر، والتي تصل إلى ١٠٥٥ جمعية، وذلك باعتبارها جمعيات تابعة لجمعية الإخوان المسلمين التي حُلّت بحكم قضائي غير نهائي، وتثير هذه الحالة الجدل حول سيادة القانون الذي يشكل جزءاً أصيلاً من الدولة المدنية، ولعل دلالة هذه الأحداث تكمن في ضعف حصانة المجتمع الممدني تجاه سلطة الدولة.

ملامح الأزمة السياسية

ولعله من الأهمية الإشارة إلى نتائج المسار السياسي، باعتبارها تساهم في تفسير اتجاه التطور السياسي في مصر، وهنا يمكن حصر أربعة عوامل، هي:

- تسارع التقلب في وضع أطراف الأزمة، فبينما كانت بيروقراطية الدولة تسعى لامتصاص تداعيات ثورة يناير، فإنها ظهرت بشكل أكثر نفوذا بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، كما أن وصول الإخوان للسلطة أعقبه تشكيل حكومة انتقالية من تحالف "جبهة الانقاذ"، وصار هذا التقلب يشكل تحدياً للوصول لحكم مدني مستقر.
- فلم تستمر نتائج الانتخابات سوى فترات محدودة، حيث استمر مجلس الشعب من ٢٨ كانون أول/ يناير ٢٠١٢ وحتى ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، واستمرت رئاسة الجمهورية للفترة من ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ إلى ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، فيما استمر مجلس الشورى للفترة من ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢ وحتى ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وهنا يمكن القول إن هذه المؤسسات كانت هشة للغاية،

حيث لم تستمر لفترة تستطيع من خلالها إنجاز برامجها ومشاريعها التشريعية أو التنفيذية أو السياسية.

- أنه منذ ٣٠ آذار/ مارس عام ٢٠١١ حدث دمج للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك باستثناء الفترة ما بين ٢٢ كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠١٢ وحتى ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ونُقلت السلطة التشريعية إلى مجس الشورى؛ حيث ظلّت السلطة التشريعية ملحقة بالسلطة التنفيذية لعامين ونصف، وهو ما يضعف القدرة على الفصل الوظيفي للمؤسسات السياسية.
- استمرار الحراك السياسي منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، رغم استخدام القوة في فض الاعتصامات ومكافحة الاحتجاجات، ما يعكس أن الأزمة السياسية سوف تظل دون حل في المدى المنظور.

تكشف هذه العوامل عن اهتزاز مفهوم الدولة المدنية؛ فمن ناحيةٍ تزايدَ عدم الاستقرار المؤسسي لكل مؤسسات الدولة، ومن ناحيةٍ أخرى تجاوزَ العلمانيون الأطر الفكرية المرجعية فيما يتعلق بمقولات الليبرالية الديمقراطية، وذلك في مقابل استقرار الإسلاميين على تصورهم للدولة الوطنية المدنية، ومن ثَمّ، يساهم استمرار الحراك السياسي الراهن محاولة لإعادة صياغة إطار شبكة العلاقات داخل الدولة، خاصة في ظل إدراك متزايد باختلاف نظرة كل من العسكريين والإسلاميين لمفهوم الدولة والتحول نحو الديمقراطية.

خاتمة

وبصرف النظر عن الدخول في التفاصيل المتعلقة بطبيعة الدولة المدنية، كشفت المناقشات التي ظهرت خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وفي مشروع دستور ٢٠١٣، عن عدة خصائص، يأتي في مقدمتها أن الخلاف الفكري شكّل أحد أبعاد الصراع السياسي، فرغم تقارب تفسير الطرفين لمفهوم الدولة المدنية، فقد نشب صراع واسع النطاق علي صفحات الجرائد وبرامج الفضائيات، واختص كثير منها بمناقشة مفهوم الدولة الدينية من وجهة تباعده عن المدنية والحضارة.

كما أنه رغم تدوين الإسلاميين لآرائهم في برامج وكتب ومقالات، كان من الملاحظ أن كتابات الليبراليين لا تشير لهذه المصادر وكأنها غير موجودة، وما يتضح من مراجعة الكثير من المقالات والحوارات التي ظهرت في تلك الفترة، أنها اتسمت بتكرار ذات الانتقادات، وانطلقت كلها من ذات النقطة التي تدّعي طرح الإسلاميين لدولة دينية.

أكدت الممارسات على التباعد بين الاتجاهات الرئيسة الثلاثة، والتي تشكل الطيف المدني في السياسة المصرية، فقد اتضحت بوادر التنافر في هشاشة الأرضية المشتركة للتحالف الديمقراطي من أجل مصر رغم الميراث المشترك لكثير من أطرافه في مقاومة نظام "مبارك"، كما أنه لم تستطع كيانات سياسية أخرى أو تحالفات في السير نحو تطوير الإدراك المشترك لقضايا الفترة الانتقالية.

وعلى هذا الأساس قامت تحالفات بين الأطراف الليبرالية والاشتراكية تطالب بالتصدي للأطروحات الإسلامية، وبدأت في تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني" في ٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ورغم أن نشأتها ارتبطت بصدور إعلان ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر، فإنها في الوقت ذاته تعبر عن تطور طبيعي للاستقطاب والصراع مع الإسلاميين، فكما شملت عضوية الجبهة الليبراليين والاشتراكيين، فإنها ظلت تطرح نفسها بديلاً للإخوان المسلمين، وقد شنّت حملة لفرض شروط مسبقة على الحوار الوطني وإظهار عجز الحكومة "وزارة هشام قنديل" عن إدارة الدولة، وتوظيف الأزمة الاقتصادية في الضغط على الحكومة.

فمن خلال تحليل توجهات الأطراف المختلفة تجاه الدولة المدنية، يتضح تضاؤل القواسم المشتركة، سواء من وجهة الأفكار أو المواقف السياسية، فالتحالفات والعلاقات التي نشأت في تلك الفترة، كانت اقرب للتويف السياسي ولم تكن تعبر عن رغبة مشتركة في الوصول لإطار للدولة المدنية.

ولعل التحدي الذي يواجه التصورات حول الدولة المدنية وطرق الوصول إليها، يكمن في حالة الكراهية والانقسام الاجتماعي والسياسي، فالوضع الحالي يشير للاطاحة بالدينية والمدنية وهو وضع لم يكن مستهدفا وقت الثورة، حيث حدث توظيف الصراع السياسي بين الدينية والمدنية لاستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية، وهو ما يعكس مشكلات التباعد لدى الحركات الاجتماعية والسياسية في إدارة الاختلاف أو طرح بدائل لبناء نظام سياسي يقوم على قاعدة التراضي، ومن ثم، فإنه في ظل أوضاع ما بعد تعديلات دستور ٢٠١٢، سوف تظل أزمة العلاقات المدنية العسكرية أزمة مزمنة.

قائمة المراجع

١. الحزب الاشتراكي المصري : **بيان من الحزب الاشتراكي المصري، القاهرة فى الثانى من أكتوبر ٢٠١٣.**

٢. **البرنامج الانتخابى للتحالف الديمقراطى من أجل مصر**، القاهرة، صحيفة الأهرام، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١**برنامج حزب الحرية والعدالة**، أيار/ مايو ٢٠١١.

٣. **بيان حزب التحالف الشعبي بشأن الموقف من الاستفتاء علي مشروع دستور ٢٠١٤**، القاهرة : ١١ يناير ٢٠١٤.

٤. **بيان حزب المصريين الأحرار حول إعلان الإخوان جماعة إرهابية**، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣.

٥. **بيان من "الدعوة السلفية" بشأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية**، الإسكندرية، ١ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ، الموافق ٦ آذار/ مارس ٢٠١١.

٦. **بيان جبهة الإنقاذ الوطني**، القاهرة، ٢٦ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣.

٧. **بيان جبهة الانقاذ بخصوص فض اعتصامات رابعة العدوية والنهضة**، القاهرة، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣.

٨. **بيان من الإخوان المسلمين حول المعوقات التي تعترض تسليم السلطة لممثلي الشعب من المدنيين**، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢.

٩. **بيان من الإخوان المسلمين، الشريعة الإسلامية وهوية الأمة**، القاهرة، ١٥ من ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢.

١٠. **تحالف دعم الشرعية**، بيان (١٤١) مليونية "الرجولة موقف"، **١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣.**

١١. **تحالف دعم الشرعية:** (القومي للمرأة يعبر عن أهل وعشيرة ميرفت التلاوي)، **٩/ ١١/ ٢٠١٣، في:**

http://beta.masrawy.com/News/details/2013/11/9/13

١٢. **حوار مع علي السلميّ نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية في وزارة ما بعد ثورة ٢٥ يناير**، صحيفة الوطن ، القاهرة 11سبتمبر ٢٠١٢..

١٣. **خطة إنقاذ**، المصري اليوم ١٧-١١-٢٠١١.

١٤. **ديباجة مشروع التعديلات الدستورية**، ٣ ديسمبر، ٢٠١٣.

١٥. رسالة الإخوان المسلمون، **تحية وتقدير للمرأة المصرية**، القاهرة في ٥ من ذي الحجة ١٤٣٤هـ، الموافق ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

١٦. طارق البشري ، **دستور لجنة "الخمسين"** ، القاهرة: صحيفة الشروق، ١٨ ديسمبر ٢٠١٣.

١٧. **نص وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، القاهرة**، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١١، القاهرة، صحيفة الوفد، ١ آب/ أغسطس ٢٠١١

١٨. نص وثيقة «المبادئ الأساسية للدستور» التى عرضها الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، على ممثلى أحزاب الوفد والحرية والعدالة والنور خلال لقاء بهم السبت، ٤ نوفمبر ٢٠١١.

تحليل استراتيجي

المتغيرات العربية والإقليمية

في الصراع العربي- الإسرائيلي*

مقدمة

شهدت الحياة السياسية العربية والإقليمية مجموعة من المتغيرات في السنوات الثلاث الأخيرة، وشكّلت ما يمكن أن يشير إلى تغيير دراماتيكي في مسار المنطقة بالكامل، ورغم حالة التغيير المستمر في مسار الأحداث، وسرعة انتقالها من حالة إلى حالة أخرى، مما يعقد إمكانية التنبؤ بما تحدثه من تغيرات في مناطق حدوثها، إلا أن مجمل هذه التغيرات كان له أثره على طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي ومساره؛ حيث إن حالة الصراع حالة اعتمادية أكثر منها حالة ذاتية العوامل، فهي رهينة مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية أكثر منها حالة متشكلة بناء على المتغيرات الذاتية فقط، خاصة أن المتغيرات الإقليمية باتت تؤثر بشكل كبير في العامل الفلسطيني في السنوات الأخيرة بشكل واضح، سواء في قدرته على تشكيل حالة فلسطينية قادرة على أن تكون قوة مؤسسة لإعادة توجيه الصراع باتجاه معين، أو حتى امتلاكها زمام المبادرة في تغيير مساره واتجاهاته.

وبالتالي، فإن دراسة المتغيرات المحيطة بحالة الصراع العربي- الإسرائيلي تقود إلى إمكانية استشراف مستقبل المتغيرات التي قد تحدث على الصراع في المستقبل، وتأثيره بشكل أساسي في مكوناته أولاً، وفي طبيعة اتجاهاته ثانياً، وذلك من خلال دراسة ما قد تُحدثه هذه المتغيرات على مسارين يؤثران بشكل مباشر في الصراع: المسار الأول هو عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية، والثاني هو المقاومة الفلسطينية.

---

* إعداد الدكتور رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية- جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.

المتغيرات العربية والإقليمية

سارت المتغيرات العربية والإقليمية، والمشكِّلة للبيئية الجغرافية الأولى للصراع العربي- الإسرائيلي، سارت في مسارين مختلفين: الأول هو المسار الثوري الذي تمثل في مجمل الثورات التي حدثت في دول الربيع العربي، والثاني هو التطوّري الذي تمثل في الدورين التركي والإيراني اللذين كان لهما ظهورٌ بارز في الثورات العربية وما تبعها من موجات ارتدادية.

فلكلا المسارين، سواء الثوري أو التطوري، انعكاساته المباشرة على الصراع العربي- الإسرائيلي، سواء فيما يخص منظومة العلاقات المتحكمة في نفوذ القوى المشكِّلة للصراع داخلياً وخارجياً، أو في اتجاهات تكوين الصراع وفلسفته[١].

التغيير في العالم العربي

من الصعب الحكم على المتغيرات في العالم العربي وطبيعة المؤشرات التي قد تتركها؛ حيث إن مسار التغيير ما زال متحركا[٢]، ومن الصعب قياس حالة الثبات فيه، فحتى اللحظة شهدت التغييرات في العالم العربي اتجاهين رئيسين: الأول هو حالة الارتداد في التحول الديمقراطي كما حدث في مصر، والتي كان لها انعكاس واضح في مسار حكم الإسلاميين، وبالذات حركة الإخوان المسلمين، لأكبر دولة عربية، وفي الوقت ذاته إعادة البوصلة إلى حكم النخب العسكرية وسيطرتها، والثاني هو حالة تدعيم الأسس الديمقراطية كما يحدث في تونس وليبيا واليمن.

هذا طبعا إذا استثنيت الحالة السورية نتيجة تعقيد التطورات في أحداثها، وتشابك سيناريوهات الحل فيها مستقبلا، ولكن ورغم كل هذه التنوعات إلا أن المشهد العربي

---

١. هاجر دياب، الثورة أعادت صياغة دور مصر إقليمياً وأكسبتها احتراماً عالمياً، مقابلة منشورة في جريدة الأهرام المسائي بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١١، على الرابط :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=482169&eid=1226

٢- كمال أبو شاويش. " ثورة ٢٥ يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

العام كان له جملة من الانعكاسات والآثار الداخلية التي تركت آثاراً على الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

أولا: إعادة الروح إلى الشارع العربي، فبدون أدنى شك بات الشارع العربي يمثل مصدر الشرعية للأنظمة، ولقد اختفت، وإلى الأبد، مقولة إن الثورات العربية كانت عبارة عن حدث عفوي لمرة واحدة، وهذا ما ثبتته الجماهير بعد الانقلاب العسكري في مصر، إذ إن العسكر، وحتى اللحظة، لم يسيطروا على الشارع المصري، بل من الملاحظ أن سلطة الشارع وشرعيته في ازدياد مستمر.

ثانياً: غياب المظلة العربية الجامعة (النظام العربي)، فحالة التنوع الفكري والأيديولوجي الذي يحكم الأنظمة العربية اليوم يمنح الشرعية للتساؤل حول طبيعة النظام العربي ودوره في تنظيم العلاقات العربية- العربية.

ثالثاً: غياب أشكال المحاور التي سادت قبل الربيع العربي، كمحور الاعتدال ومحور الممانعة[١]؛ فقد شكّل الربيع العربي تغيراً في طبيعة التحالفات في المنطقة، صحيح أنه لا توجد منظومة واضحة للتحالفات بعد، إلا أننا نشهد وجود تحالفات ضمنية وهي قيد التطور باتجاه التحالفات الرسمية.

رابعا: ضعف أكبر نظاميين عربيين: النظام المصري، والنظام السوري، وبصرف النظر عن مسار ما يحدث في مصر أو سوريا وطبيعته، إلا أن المظهر الأبرز هو ضعف كلا النظامين[٢].

خامساً: غياب عمق المقاومة المسلحة، وإن كان البعض يعتبر هذا غياباً مظهرياً، أو حتى مرتبطاً بطبيعة الظروف الحالية التي تعيشها دول الربيع العربي، وبالتحديد في مصر وسوريا، إلا أن هذه السمة أصبحت تلامس من يتابع حالة المقاومة الفلسطينية

---

[١]- موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، حلقة نقاش بعنوان :" القضية الفلسطينية ٢٠١٢ في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي"، عقدها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت، ١٩ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٢.

[٢]- إسرائيل والثورات العربية، موقع إسرائيل بالعربية، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

وارتباطاتها على المستوى الشعبي أو مستوى القوى المقاومة أو الداعمة للمقاومة عربياً وإسلامياً، فما يجري في سوريا ألقى بظلال كبيرة على كثير من قنوات دعم المقاومة، سواء في الجانب الذي يتعلق بإمداد المقاومة الفلسطينية بالسلاح أو تدريب كوادرها، خاصة عند حديثنا عن دور حزب الله المهم في تطوير قدرات المقاومة الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، ومن ثَمَّ، فقد كان لموقف المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد حركة حماس، مما يجري في سوريا الانعكاس الواضح على طبيعة هذا الدعم، كما أن انشغال حزب الله فيما يتعلق بالمصالح والأجندات في سوريا انعكس على حجم هذا الحيز من الدعم وطبيعته، والذي كان يُفرده الحزب للمقاومة الفلسطينية على جميع المستويات، الأمر الذي سيكون له انعكاس على الأرض على طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي.

وفي الطرف المقابل، فإن حالة الانقلاب العسكري في مصر، والتضييق الذي بات مفروضاً على حركة الإخوان المسلمين، ترك بصمته الواضحة على طبيعة دعم المقاومة الفلسطينية، مقابل حجم التشويه وطبيعته أو مهاجمة صورة المقاومة الفلسطينية من قبل وسائل الإعلام المصرية المؤيدة للانقلاب العسكري، أو تلك التي وجدت في هذه الحالة فرصة للانقضاض على المقاومة الفلسطينية.

وإذا ما تطرقنا إلى العمق الشعبي العربي ومساندة المقاومة الفلسطينية، فإنه على الرغم من حجم التأييد الشعبي العربي للمقاومة الفلسطينية بوجه الاحتلال إلا أن المواطن العربي أصبح لديه ما يشغل تفكيره ويشكل أولوية له في خضم حالة عدم الاستقرار والأمان في بلدان الربيع العربي وبالتحديد في كل من سوريا ومصر[١].

على الصعيد الإقليمي

يلعب العنصر الإقليمي دوراً محورياً في الصراع العربي- الإسرائيلي على عدة

---

١. إبراهيم أبراش، استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد (الربيع العربي)، آب/ أغسطس ٢٠١٢ منشور على: **http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=645**

مستويات، فبالنسبة للقوى السياسية الفلسطينية شكّلت قوى الإقليم قوة دافعة لاحتضان القوى السياسية الفلسطينية[١]، وتنمية قدراتها وتمكينها، سواء على صعيد المواجهة العسكرية، كما هي الحال بين إيران وحماس، أو كما هي الحال بين تركيا وحماس، أو تركيا والسلطة الفلسطينية على صعيد التمكين السياسي، ودعم النفوذ دولياً ومحلياً.

كما أن القوى الإقليمية تشكل أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل من ناحية مواقع القوى الإقليمية في المنطقة، ومشاريع النفوذ السياسي والاقتصادي[٢]، حيث شكل الصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط أولوية للسياسة الإسرائيلية وأحد أبرز مكونات سلوكها وفعلها السياسي، بل إنه في حقبة الألفية الثالثة شكّل عصب علاقات إسرائيل الخارجية.

لذا فمن المهم تفكيك مكونات التغيرات التي حدثت على القوى الإقليمية، وبالذات إيران وتركيا لما لهما من أهمية.

أولاً: الدور الإيراني

لا شك أن التقارب الإيراني- الدولي بات واضحاً، وله عدة انعكاسات، أبرزها:

١. إعادة تموضع مواقع القوى الإقليمية في المنطقة (إيران- إسرائيل، إيران- الدول العربية، الدول العربية- إسرائيل).
٢. ضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية؛ فإيران لن تكون مهتمة بطرح القضية الفلسطينية، بل إنها قد تستخدم القضية الفلسطينية كورقة في تحصيل مزيد من المكاسب فيما يتعلق بملفها النووي.

---

١. صالح السنوسي، القضية الفلسطينية في زمن الربيع العربي، الجزيرة نت ٢٩/ ١/ ٢٠١٤.

٢. وقائع جلسة نقاش بعنوان: "أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية ومستقبلها"، مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٢، على الرابط : **http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-25.html**

٣. استغلال إسرائيل للتقارب الأمريكي- الإيراني لتحقيق مكاسب على حساب القضية الفلسطينية.

ثانياً: الدور التركي

ما زالت تركيا تشكّل، في محيط المنطقة العربية، نموذجاً في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، ولذا يمكن قياس تأثير تركيا القادم من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في السياسات الخارجية الإقليمية[١]، وذلك لعدة أسباب:

أ. انشغال الدول المحورية في العالم العربي بقضاياها الداخلية.

ب. علاقات تركيا القابلة للتشكل في أي بيئة قادمة في المنطقة (تركيا- القوى العالمية، تركيا- الإسلاميين، تركيا- القوى الإقليمية).

ت. الدور التركي المميز على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية- الفلسطينية.

ث. تركيا ودعمها لعملية السلام.

المتغيرات الفلسطينية

إن دراسة المتغيرات الفلسطينية تشير إلى وجود مجموعة من الإشكاليات التي تعاني منها الحياة السياسية الفلسطينية اليوم، وتشكل في غالبها معضلة عند قياس مؤشرات تأثيرها، ومنها:

أولاً: داخلياً

١- ضعف التجمعات الفلسطينية المختلفة.

أ. التجمعات الفلسطينية في الشتات، سوريا ولبنان.

ب. الوضع العام في قطاع غزة، واستمرار الحصار الإسرائيلي، وكذلك طبيعة تطورات الوضع في مصر بعد الانقلاب.

ت. الوضع العام في الضفة الغربية وما تعانيه من الانتشار السرطاني

---

[١]. رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، دراسة منشورة على الرابط:
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=104814

للاستيطان الإسرائيلي وحملات المصادرة والتضييق المستمرة من قبل الاحتلال.

ث. الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتحوله إلى حالة ثبات فيما يخص القضية الفلسطينية.

٢- أداء المقاومة الفلسطينية: على الرغم من أن التمسك بخيار المقاومة الفلسطينية لدى بعض الأطراف الفلسطينية على أنه خيار استراتيجي لمقاومة الاحتلال وتحرير الأرض، إلا أن هناك حالة من شبه التصادم مع خيار التسوية والعملية التفاوضية التي يؤمن القائمون عليها باعتبارها خياراً رئيساً فيما يتعلق بالعملية السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية، ومن شأن هذا أن يؤثر على طبيعة النظرة لمستقبل الصراع.

٣- ضعف المقاومة الشعبية: فهناك حالة من الضعف، أو ربما عدم الاستجابة الجماهيرية الواسعة لتقبل فكرة المقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال ومخططاته، وهذا نابع أولاً من حالة ضعف الدعم الذي توفره القيادة السياسية الفلسطينية للمقاومة الشعبية، وكذلك اعتماد هذه المقاومة على حالات ردة الفعل أكثر منها الاعتماد على استراتيجية متكاملة لتحقيق الأهداف، كما أن هناك حالة من التباين ما بين مكونات المجتمع الفلسطيني في استخدام المقاومة الشعبية نظراً لاختلاف الأساليب والأهداف التي ينظر لتحقيقها.

٤- مسار عملية السلام: يمكن ملاحظة أن عملية السلام تواجه عدداً من الإشكاليات، سواء من الأطراف المباشرة للعملية أو البيئة والمحيط الذي يكتنفها، وهذا من شأنه أن يجعل عملية التنبؤ بمستقل هذه العملية أمراً يحتمل كثيراً من الخيارات، وهو ما يعني أيضاً أن هناك حالة من عدم الاستقرار فيما يتعلق بالداخل الفلسطيني.

ثانياً: خارجياً

١- ضعف المحور العربي الذي من المتوقع أن يكون ورقة دعم للقضية الفلسطينية.

٢- النموذج الأمريكي في المنطقة، والقائم على إيجاد الحلول المتكامله في المنطقة العربية والإقليم، ويعتري هذا النموذج عددٌ من الإشكاليات: ومنها تقديم تنازلات في قضايا على حساب قضايا أخرى، وهذا ما شهدناه في ملفين رئيسين: الملف السوري، وكذلك مما يرشح عن الملف الفلسطيني، كما أن النموذج الأمريكي يقوم على المرحلية في تنفيذ رؤيته للمنطقة دون الذهاب إلى الحلول النهائية، وهو ما يُبقي الملفات المطروحة عُرضة للتأثر بأي من التطورات على الأرض أو التطورات الدولية والإقليمية.

السيناريوهات المتوقعة

إن دراسة حالة الصراع العربي- الإسرائيلي، وطبيعة التغير الذي قد تطرأ على الصراع خلال الفترة المقبلة، يمكن أن توصف ضمن عدد من السيناريوهات، وهو ما يمكّن الباحث من تقديم رؤيته في هذا الإطار، لا سيما أن المنطقة قد تكون مقبلة على امتداد لحالة التغيير التي شهدتها أو يمكن أن تشهدها بلدان عربية أو دول إقليمية، بل وربما على المستوى الدولي، ويمكن عرض هذه السيناريوهات من خلال جانبين: الأول على صعيد طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي، والثاني على صعيد تأثر المنطقة العربية والإقليمية بأي تغيير قد يطرأ على طبيعة الصراع؛ حيث ثمّة تداخل في المسارين، ولا يمكن أن يُستثنى أثر أي منهما على الآخر، وتتمثل هذه السيناريوهات في التالي:

- **على صعيد طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي**

أولاً: استمرار حالة الصراع كما هي: ويتمثل هذا السيناريو ببقاء شكل الصراع وطبيعته على ما هو عليه الآن، بحيث تبقى المواقف العربية والإقليمية والدولية على حالها، وتبقى العلاقة التي تربط هذه المواقف بطرفي الصراع على ما هي عليه، وما يمكن أن يعزز هذا السيناريو هو عدم استقرار الحالة العربية والإقليمية في الوقت

الراهن، إذ يصعب التكهن مع هذه الحالة بإمكانية التقدم بخطوات حقيقية فيما يخص طبيعة الصراع، سواء باتجاه الانفتاح بين أطرافه، أو حدوث مزيد من العزلة للاحتلال الإسرائيلي؛ فبلدان الربيع العربي، وهي التي تشكل لاعباً مهمّاً في ملف الصراع لا تزال تعيش حالة عدم الاستقرار، حتى وإن كان ذلك ممكناً خلال الفترة المقبلة، إلا أنه لا يزال ينقصها مزيد من الوقت للتفكير بإطارها الخارجي الذي سيكون مُنهَكاً بسبب حالة التغيير الداخلية.

ثانياً: الانفتاح الجزئي: وهذا السيناريو يمكن أن يتمثل في عملية تسوية مرحلية ترافق عملية السلام الحالية، بحيث يمكن دخول أطراف أو لاعبين على المستوى الإقليمي والدولي في إطار "رعاية العملية السلمية"، وهو ما يعني تغييراً في قواعد الصراع وطبيعته، وهذا ما تسعى الولايات المتحدة، ووزير خارجيتها جون كيري، تحقيقه في الفترة الحالية على الأقل، في محاولة لتشكيل حالة مرحلية يمكن الانطلاق منها لعملية تسوية شاملة تكون أطرافها عربية وإقليمية ودولية إلى جانب الطرف الفلسطيني نفسه.

وعلى الرغم أن طبيعة الظروف الحالية لا تمنح كثيراً من التفاؤل في طرح هذا السيناريو، إلا أن هناك إمكانيات يمكن أن يُبنى عليها، خاصة في ظل دخول إيران في حالة مفاوضات مع المجتمع الدولي حول تسوية ملفها النووي، وهو ما يمكن أن يكون جزءاً من طبيعة هذه التسوية أو شكلها في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي.

كما أن تركيا الساعية للعب دور مهمّ في المنطقة قد تمنح هامشاً في هذا الإطار، وبالتالي تحقيق مكانة ما لها في المنطقة.

ثالثاً: التصعيد وحالة الانغلاق التامة: يمكن أن يتمثل هذا السيناريو في تصعيد الأطراف المعنية بالصراع العربي- الإسرائيلي، ويكون بحالات تسخين على أكثر من جبهة، سواء جنوب لبنان أو قطاع غزة، والدخول في حالة مواجهة عسكرية

مع الاحتلال، إلى جانب حالة من القطيعة العربية مع الكيان الإسرائيلي، خاصة إذا ما عادت مصر إلى حالة الحكم المدني، أو سيادة حالة من عدم الاستقرار في حكمها وتطورها إلى مواجهات داخلية.

كما أن استمرار حالة الشد في العلاقات السياسية الإسرائيلية- التركية، وفقدان التوصل إلى تسوية بينهما، قد يدفع باتجاه التصعيد السياسي.

أضف إلى ذلك تطور الموقف الأوروبي من العلاقات الإسرائيلية على خلفية الاستيطان.

ومن شأن هذه العوامل جميعا أن تخلق حالة مأزومة في أي تغير مستقبلي على الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن شأن ذلك بالتالي أن يزيد من حدة التوتر في هذا الملف.

ورغم أن هذا السيناريو قد يكون الأقل توقعاً من بين السيناريوهات الثلاثة المطروحة، إلا أن طبيعة التطورات الدراماتيكية تجعل من إمكانية التفكير به أمراً واقعاً.

- **على الصعيد العربي والإقليمي**

يمتاز الصراع العربي- الإسرائيلي بأنه يحتمل التأثر بمحيطه والتأثير على محيطه، وهذا الأمر يجعل من الأهمية بمكان طرح تصورات وسيناريوهات لطبيعة التأثير التي قد يطرحها أي تغير ممكن على شكل الصراع في المحيطين العربي والإقليمي؛ إذ إن علاقاته تشابكية بين كل هذه الجزئيات.

ومن هنا يمكن أن نرسم بعض السيناريوهات المحتملة في حال أي تغير على الصراع وانعكاساته على الواقعين العربي والإقليمي، وتتمثل هذه السيناريوهات في التالي:

أولاً: تدعيم مفهوم الحكم الراديكالي والديكتاتوري في البلدان العربية والإقليمية، وهذا نابع من حالة المهادنة التي يعيشها الصراع العربي- الإسرائيلي منذ عقود، إذ إن أنظمة الحكم تسعى لبقاء الجبهات في هدوء مستمر مع الاحتلال، وذلك من باب

الحرص على الاستقرار الداخلي أو الذاتي لهذه الأنظمة، أو نتيجة الالتزامات والتفاهمات البينية مع الأطراف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وهذا من السيناريوهات التي يحاول الاحتلال نفسه ترسيخها أو ربما إبقاءها من خلال بعده عن تنفيذ الاستفزازات التي قد تدفع باتجاه انتقاد هذه الأنظمة أو تأنيبها باتجاه العدو، وهو ما يعني إبقاء الدعم العربي الرسمي لمسيرة عملية السلام ومحاولة الدخول بمزيد من الاتفاقيات التي قد تقلل من عزلة الاحتلال، هذا إلى جانب إثبات أن العمل الدبلوماسي يمثل الخطوة الأولى في أي خيار مع إسرائيل وليس اللجوء إلى المقاومة أو المواجهة.

ثانياً: على عكس حالة الاستمرار في الأنظمة الديكتاتورية، فإن السيناريو الثاني يطرح إمكانية هبوب ثورات شعبية داخل العديد من الدول العربية والإقليمية، كما جرى في بلدان الربيع العربي، ونجاح هذه الثورات في تثبيت أنظمة حكم جديدة، وكذلك بصعود تيارات وأحزاب من بينها الأحزاب الإسلامية لسدة الحكم، مع احتمالية تغير في مفهوم المحاور وإعادة تشكيلها تماشياً مع الروح الثورية، هذا إلى جانب إمكانية تشكيل مشروع إسلامي ثوري.

ومن شأن هذا أن يعيد حالة الخوف وعدم الاستقرار لطبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أن من شأنه إعادة طبيعة العلاقات والحسابات المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن طبيعة مثل هذا السيناريو.

ورغم أن معالم هذا السيناريو قد بدأت مع انطلاقة الثورة المصرية وغيرها من ثورات الربيع العربي، إلا أن هناك جهداً دولياً واصطفافاً من قبل عدد من الأطراف لمنع خروج هذا النموذج إلى حيّز التنفيذ، وما يثبت ذلك ما جرى في مصر بعد سيطرة العسكر على الحكم وعزل الرئيس محمد مرسي، وكذلك ما يجري في سوريا، وحالة خلط الأوراق التي من شأنها إبعاد المنطقة عن حالة الاستقرار الثورية.

ثالثاً: نجاح جزئي للثورات والانتفاضات العربية[١] يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، دون أن ينشغل بعملية الصراع مع إسرائيل، ودون أن يسعى لتغيير موازين القوى في المنطقة.

ويمكن عدّ هذا السيناريو الأكثر واقعيه وقبولاً من حيث الطرح، خاصة في ظل المعطيات الحالية على الأرض؛ فالشارع العربي لا يزال بعيداً بشكل كامل عن تحقيق تغيير جذري في منظومة الحكم وإدارة البلاد، وتجارب الربيع العربي دليل على ذلك، خاصة مع ضعف الحالة الفلسطينية؛ إذ إن حالة التغيير في هذه المجتمعات ستتطلب مزيداً من الجهد والوقت، هذا إلى جانب أن المجتمعات العربية لا تزال بحاجة لكثير من التطور الذاتي على مستوى الاقتصاد والمجتمع والحريات وغيرها، مما يشكل مطلباً رئيساً في الالتفات إلى الداخل قبل التفكير بالخارج، أو بشكل أخص بمسألة الصراع العربي- الإسرائيلي.

---

١. حسين علي بحيري، وقائع ندوة ":مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء المؤثرات الإقليمية والدولية"، مجلة السياسات الدولية، على الرابط: **http://www.siyassa.org.eg**

المقالات والتقارير

الأزمة المصرية إلى أين؟*

يتناول تقرير **فريق الأزمات العربي (ACT)** في هذا العدد الأزمة المصرية واتجاهات تداعياتها في حالتي التفاقم أو التراجع، ويقدم تصوراً أوليّاً بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة، كما يرسم ملامح للمعالجة الممكنة عبر مبادرات وجهود مصالحة وتفاوض في حال جاهزية الأطراف وكان الوسيط مقبولاً، ليتم الاتفاق على أسس التفاوض وقواعده وآلياته للخروج من الأزمة الراهنة، لأن تفاقمها يعني كارثة لمصر بكل مكوناتها، وتداعيات سلبية على مجمل المنطقة العربية واتجاهات التحول الديمقراطي فيها.

أولاً: الخلفيات والتداعيات وردود الفعل

شهدت مصر منذ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ صراعاً بين النموذجين العسكري والسياسي في الحكم، حيث أصر النظام العسكري على التفرد بالسلطة وأخذ الدور الأكبر فيها، وهو ما أدى إلى تعمق النظام السلطوي الفردي ذي الطابع الأمني-العسكري في مؤسسات الدولة المصرية على امتداد العقود الستة الماضية، ومع الوقت تم إضفاء الغطاء التشريعي الدستوري على هذا النوع من نظام الحكم، وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ساهمت في ثورة يوليو عام ١٩٥٢، غير أن حالة من العداء تأسست مع الجماعة منذ العام ١٩٥٤ لأسباب سياسية ولاعتبارات التباين في منظور

* أعدّ هذا التقرير فريق الأزمات العربي (ACT) في مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن في كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣، ويضم الفريق كل من: **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجيي، **واللواء المتقاعد موسى الحديد**/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **والأستاذ عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **والدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **والدكتور عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية في مركز دراسات الشرق الأوسط، **والأستاذ جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

الحكم بين المدني والعسكري وما تعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، ونتيجة ذلك وجّه النظام المصري ضربات متلاحقة للجماعة التي تمكنت من البقاء واتسعت قواعدها الشعبية.

وفي ولاية الرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثين عاماً (١٩٨١-٢٠١١) تطورت حالة من الإحباط والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أقصت قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية وهمّشت الحريات والديمقراطية، مما أدى إلى ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ التي أنتجت بدورها تحالفاً ثورياً عريضاً ضمّ جماعة الإخوان المسلمون الذين بدوا جاهزين للعب دور رئيس في مصر ما بعد الثورة.

دخلت مصر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ في مرحلة انتقالية أشرف عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تميزت بالاضطراب على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي، حيث شهدت بوادر انقسام سياسي بين شركاء الثورة إلى مربعين أساسيين: أولهما ضمّ معظم حركات الإسلام السياسي، وثانيهما ضم القوى العلمانية واليسارية والليبرالية، كما شهدت هذه المرحلة أربعة استحقاقات انتخابية أفضت إلى تصدّر حركات الإسلام السياسي للمشهد ونجاح مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

غير أن العام الأول من ولاية مرسي شهد أجواء استقطاب سياسي حادّ شكلت مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والشرطة والقضاء والإعلام طرفاً أساسياً فيه، من خلال تحالفها مع مربع القوى القومية واليسارية والليبرالية، وهي قوى سعت إلى تحصيل مكاسب خارج إطار ما تمثله من وزن في صندوق الانتخاب، كما اعتمدت الحراك في الشارع وسيلة لتسوية خلافاتها مع مؤسسة الرئاسة وخصومها السياسيين.

وفي المقابل بدا لافتاً أن إدارة الرئيس مرسي لم تعبأ كثيراً بالانتقادات الموجهة إليها، فضلاً عن عدم قدرتها، ولأسباب مختلفة، على تفعيل أجهزة الدولة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية للمواطنين الذين كانت تطلعاتهم في أعلى مستوياتها بعد ثورة يناير ٢٠١١.

وفي ظل هذه الأجواء شهدت مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ تظاهرات، تفاوتت التقديرات بشأن حجمها، كان مطلبها الأساسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تجاوب الرئيس معها بإعلان "خريطة طريق" لم تلق قبولاً لدى القوى التي وقفت خلف تلك المظاهرات، وفي ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣ أعلنت قيادة القوات المسلحة، بعد اجتماع مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية، "خريطة طريق المستقبل" تضمنت تعطيل الدستور المُستفتى عليه من الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية، بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب.

وكان من أبرز تداعيات هذه الإجراءات إلغاء جميع نتائج الانتخابات السابقة، وحلّ مجلس الشورى صاحب السلطة التشريعية الوحيدة، وهو ما عنى بدء مرحلة انتقالية جديدة، وبما عرّفه كثيرون بأنه (انقلاب) على الدستور والديمقراطية.

لكن قطاعاً من المصريين رحّب بتدخل الجيش لعزل الرئيس مرسي، وعلى رأسه تحالف القوى القومية واليسارية والليبرالية، الذي اشتركت رموزه إلى جانب المؤسسة العسكرية في ترتيب أوضاع البلاد وتشكيل حكومة جديدة، بينما رفض معظم تيار الإسلام السياسي، إضافة إلى قوى سياسية واجتماعية أخرى، هذه الخطوة وعدّها "انقلاباً عسكرياً"، حيث تأسس ما يعرف بـ"التحالف الوطني لدعم الشرعية" الذي نظّم تظاهرات واعتصامات تركزت في ميداني رابعة العدوية والنهضة في القاهرة لإعادة الشرعية والدستورية والمسار الديمقراطي على حد تعبيره.

وفي مقابل ذلك عمد النظام الجديد منذ ٣ تموز/ يوليو إلى نشر قوات الجيش والأمن في العديد من القرى والمدن، كسياسة لفرض سلطاته، وشهدت مصر منذ ذلك التاريخ عدداً من التطورات، ومن أبرزها أحداث الحرس الجمهوري في ٨ تموز/ يوليو، والمنصة في ٢٧ تموز/ يوليو، وفض الاعتصامين في ١٤ آب/ أغسطس، ثم فض مظاهرات رمسيس في ٢١ آب/ أغسطس، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين، حيث شهدت هذه الأحداث ترتيبات اتخذتها الدولة تتشابه إلى حدّ كبير مع ترتيبات الحرب والعمليات العسكرية، وهو ما أدى إلى عنف غير مسبوق قابله

صمت واضح من قبل معظم النخب السياسية والإعلامية والثقافية المصرية في ضوء عودة ظلال الدولة العسكرية- الأمنية التي حكمت مصر ما قبل ثورة يناير.

وربما يثير هذا تساؤلات كبيرة بشأن رؤية السلطة القائمة لـ"المواطن الصالح" في ظل شيوع تبنيها لظاهرة "المواطنين الشرفاء" المساندين لسلطة الأمر الواقع، وأيضاً طريقة الأفراد في التعبير عن أنفسهم، فالحالة العامة للسياسة لا تقتصر على العنف فقط، بل وما يصاحبه من دعم الانقسامات الاجتماعية على أساس الموالين والمعارضين للسلطة.

وفي سياق تداعيات الأزمة المصرية ومستقبلها على التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١، فقد شكلت الأزمة نقطة تحول استرتيجية في تقدم تيار الإسلام السياسي على صعيد الحكم والقيادة في دول "الربيع العربي"، كما مثّلت مرحلة مهمة من مراحل تعامل الرسمية العربية مع التيار الإسلامي بشكل عام، ووفّرت بيئة معادية في التعامل مع هذا التيار، كما تراجعت عدد من التيارات السياسية، ليبرالية وقومية ويسارية، عن مواقفها المبدئية في تبني الديمقراطية والتعددية والشراكة في ضوء الأزمة.

ونظراً لما تشكله مصر من نقطة محورية في نجاحات "الربيع العربي" وعملية التحول الديمقراطي، ونظراً لما يمثله حضور جماعة الإخوان في مصر من وزن بالنسبة لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، فإن مسار الأزمة في مصر سوف ينعكس على واقع الحركة الإسلامية وواقع الربيع العربي في المنطقة بدرجة ما، كما أن القضية الفلسطينية قد يصيبها تراجع استراتيجي بفقدان المحضن المصري الشعبي القوي، وهو ما يعني أن التعامل مع الأزمة في مصر هو مدخل مهم للتعامل مع القضايا الأخرى المتعلقة بمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة، ومستقبل الربيع العربي، ومستقبل القضية الفلسطينية.

على صعيد آخر، لم يكن المشهد الإقليمي والدولي ذا تأثير مهم على أهداف الطرفين؛ حيث اكتفى العالم العربي بالمراقبة، باستثناء عدد من الدول الخليجية والأردن، ووقفت تركيا والبرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الإفريقي بوضوح ضد ما اعتبرته انقلاباً على الدستور، في المقابل كانت إسرائيل واضحه في ترحيبها بالنظام

الجديد، أما دول العالم فبقيت بين مراقب ومتردد، إلا أنه من الواضح تماماً أن أحداث ٣ تموز/ يوليو لم تحظ بقبول غالبية دول العالم وشعوبها.

ثانياً: طبيعة الأزمة المصرية

أنتجت الأزمة الحالية في مصر حالة اصطفاف سياسي واجتماعي وضعت نظام ما قبل ٢٥ يناير والجيش والأمن والقضاء والإعلام وغالبية التيار العلماني واليساري في مربع واحد بمواجهة التيار الإسلامي السياسي الذي يضم معظم الأحزاب والحركات الاسلامية إلى جانب بعض الأحزاب الوسطية والليبرالية الأقرب إلى الوسط وبعض الرموز النخبوية ضمن "التحالف الوطني لدعم الشرعية"، وفضّلت بعض الأحزاب المدنية والليبرالية المستقلة البقاء خارج المربعين، وبدأت عملية استقطاب ومواجهة تخللها كثير من العنف كانت اليد الطولى فيها للمربع الأمني العسكري.

كان الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في حال لا يُحسد عليه قبل الأزمة، إلا أنه ازداد تدهوراً وسوءاً بعد الأزمة، وقد ساهمت المواجهة العنيفة، سواء للاحتجاجات الشعبية أو لخلايا ما يسمى "الإرهاب" في سيناء، والحملات الإعلامية الممنهجة على "التحالف الوطني لدعم الشرعية"، ساهمت في إحداث شلل في السياحة والاستثمار، وإحداث شروخ مجتمعية وتدهور أمني، وأصبح المشهد المصري يتميز بالتراجع الأمني والتراجع الاقتصادي والانسداد السياسي والاستقطاب الحاد وتمترس كل طرف في خندقه، وذلك بإصرار الدولة على الاستمرار في تنفيذ "خريطة طريق المستقبل"، وفي المقابل استمرار "التحالف الوطني لدعم الشرعية" في توجيه الجماهير بشكل يومي للتعبير عن رفضهم للسلطة الجديدة، والتظاهر في مختلف أنحاء البلاد ضد ما يسميه "حكم العسكر" و"الانقلاب على الدستور".

وبذلك، فإن غياب رؤية واضحة لانتهاء الأزمة يتصدر المشهد، رغم أن الطرفين مأزومان، سواء بمنهج تكوين المؤسسات وفق المسار الرسمي الحالي، أو بمنهج الحراك الشعبي بحالته الراهنة، فثمة قصور متبادل يلغي الميزات ويضعف القدرة على الخروج من

الأزمة لدى الطرفين، وفي ظل غياب أفق للتفاوض أو طرح مبادرات ستتفاقم الأزمة السياسية وتتراجع نظريات العيش المشترك ومفاهيمه، ناهيك عن تزايد تدهور الاقتصاد والأمن.

يبقى أن يُشار إلى عدد من النقاط التي أسهمت في تعقيد الأزمة المصرية بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ومن أبرزها: زاوية الرؤية المبدئية لكل طرف لما حدث في ٣ يوليو بين كونه استجابة من الجيش لمطالب الجماهير التي خرجت في ٣٠ يونيو/ حزيران، وبين كونه انقلاباً مكتمل الأركان هدف منه الجيش لقطع الطريق أمام أيّ حكم مدني للبلاد، كما أن الإجراءات الأمنية والعسكرية التي اتخذتها السلطة المؤقتة أسهمت بشكل كبير في تعميق الهوة بين الأطراف واستبعاد احتمالات الحل السياسي للأزمة من حيث المبدأ إلاّ على قاعدة تسليم "التحالف الوطني" بنتائج تدخل الجيش في النظام السياسي، حيث يقدر فريقنا أن العقدة الأساسية تكمن في هذا التباين في الموقف والتفكير بين الطرفين، ما يستوجب من الطرفين ومن الأطراف المحتملة للوساطة بينهما أن تأخذ هذا التعقيد بالاعتبار الذي يستدعي اشتقاق حلول وبدائل للتغلب على هذه النقاط وغيرها.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة للأزمة المصرية

ثمة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، ومن أبرزها:

السيناريو الأول: التسوية السياسية

وصف السيناريو

الوصول إلى تسوية سياسية، والتوافق بين المؤسسة العسكرية وحلفائها من جهة، وبين التحالف الوطني لدعم الشرعية من جهة أخرى، على مدة الفترة الانتقالية ومراحلها.

شروط تحقق السيناريو

- استمرار زخم التظاهرات وزيادة رقعتها لتشمل قطاعات أوسع من المواطنين بحيث لا تقتصر على تيارات الإسلام وحلفائها.

- استمرار سلمية الاحتجاج وعدم انجرار قوى الإسلام السياسي وحلفائها إلى العنف رغم حجم الاستفزازات.
- نجاح الوساطات في فتح قنوات للحوار بين القوى الإسلامية والسلطة القائمة، والوصول إلى حلول وسط تجنب البلاد السيناريوهات الأسوأ.
- وقف حملات الاعتقال والإفراج عن قيادات قوى الإسلام السياسي وحلفائها المعتقلين وإعادة فتح القنوات الفضائية.
- استمرار تماسك التحالف الداعم للسلطة القائمة.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته

تبدو فرص هذا السيناريو جيدة في ضوء شعور الطرفين بأن الآخر يغرق في أزمة، يُضاف إلى ذلك وصول "التحالف الوطني لدعم الشرعية" إلى قناعة بضرورة تحقيق نوع من الوفاق المجتمعي وتقديم تنازلات لدفع العملية السياسية إلى الأمام، كما لا تزال فرص تحقيق هذا السيناريو هي الأسلم والأكثر أماناً للطرفين، غير أن التباعد بين الفرقاء يحول دون تصدر هذا السيناريو للمشهد حتى الآن.

ومن تداعيات تحقق هذا السيناريو بقاء أوزان الأطراف المؤثرة في السياسة المصرية على حالها، مع التنبه إلى أن تدخل الجيش بهذه الطريقة، وعزل رئيس منتخب بسبب تظاهرات ضده في الشارع، يؤسس لمزيج من "فوضى الشارع" و"وصاية الجيش" على الحياة السياسية في المستقبل.

السيناريو الثاني: فشل الانقلاب على المسار الديمقراطي الدستوري

وصف السيناريو

رضوخ المؤسسة العسكرية وحلفائها السياسيين للمطالب المعارضة لتدخل الجيش.

شروط تحقق السيناريو

يمكن لهذا السيناريو أن يتحقق في حال توفرت الشروط التالية:

- استمرار زخم التظاهرات وزيادة رقعتها لتشمل قطاعات أوسع من المواطنين بحيث لا تقتصر على القوى الإسلامية.
- استمرار سلمية الاحتجاج وعدم انجرار تيار الإسلام السياسي إلى العنف رغم حجم الاستفزازات.
- زيادة الممارسات القمعية تجاه الاحتجاجات السلمية بشكل يؤكد عودة الدولة الأمنية القمعية، وعودة صورة نظام ما قبل ثورة يناير ٢٠١١.
- تزايد مستوى الصراع والخلافات بين الأطراف التي تحالفت لإنجاح الانقلاب وخاصة بين القوى المدنية والعسكرية، واستمرار انقسام المشهد السياسي في مصر.
- إخفاق الحكومة الانتقالية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية للمصريين بشكل سريع وملموس.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته

في ضوء عدم وصول التظاهرات المعارضة للسلطة إلى الكتلة الحرجة من جهة، وتماسك التحالف الداعم للسلطة القائمة حتى الآن من جهة ثانية، فإن فرص تحقق هذا السيناريو في المدى المنظور تبدو ضعيفة، وذلك رغم زخم التظاهرات السلمية واستمرارها منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والعقبات الحقيقية في إدارة البلاد التي تواجه السلطة القائمة، فضلاً عن المساعدات الخليجية لمصر التي تشكل "مسكّناً" فقط، ولا يُتوقع أن تضمن تجاوز الحكومة الانتقالية للتحديات الاقتصادية التي تواجهها في ضوء غياب التوافق السياسي في البلاد ومناخ الأمن والاستقرار.

ويتوقع لهذا السيناريو في حال تحققه أن يكون له أثر كبير على المسار الديمقراطي في مصر، وتراجع دور المؤسسة العسكرية المستقبلي في السياسة، كما سيكون له أثر إيجابي على مستقبل حركات الإسلام السياسي في مجمل منطقة الشرق الأوسط، وعلى عملية التحول الديمقراطي فيها.

السيناريو الثالث: نجاح السلطة القائمة في تثبيت سيطرتها وتمرير خريطة الطريق

وصف السيناريو

نجاح السلطة القائمة، ورضوخ "التحالف الوطني لدعم الشرعية" لقواعد اللعبة الجديدة، واحتواؤه فيها بما لا يُناسب حجمه على الأرض، مع بقاء مقاليد الدولة بيد القوات المسلحة، وإن تمت إدارة البلاد من قِبَل واجهات مدنية وعبر انتخابات يتم التحكم في مخرجاتها.

شروط تحقق السيناريو

- إخفاق "التحالف الوطني لدعم الشرعية" في الحفاظ على زخم التظاهرات أو توسيع تحالفاته.
- استمرار تماسك القوى السياسية الداعمة للانقلاب العسكري.
- استمرار تماسك المؤسسة العسكرية وسيطرتها على المؤسسة الأمنية ومؤسسات الدولة المختلفة.
- نجاح الأداء الاقتصادي للحكومة المؤقتة وظهور قدرتها على تحسين معيشة الناس بشكل سريع وملموس.
- توفير جوّ من الاستقرار الأمني الذي يعدّ شرطاً أساسياً لتنشيط السياحة والاستثمار الأجنبي.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته

احتمال تحقق هذا السيناريو ضئيل في ضوء استمرار زخم التظاهرات من جهة، واستمرار السياسة القمعية والتعثر في إدارة شؤون البلاد من جهة أخرى.

ومن تداعيات تحقق هذا السيناريو تعزيز سلطة المؤسسة العسكرية في مصر، وتراجع المسار الديمقراطي، وتحجيم قوى الإسلام السياسي والقوى الثورية في مصر، فضلاً عن

إمكانية العودة إلى الأدوار الإقليمية التي كانت تلعبها مصر في عهد نظام مبارك، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية ومحور الاعتدال العربي.

السيناريو الرابع: انزلاق مصر إلى العنف (النموذج الجزائري)

وصف السيناريو

ندلاع العنف بشكل واسع وإقصاء تيارات الإسلام السياسي وحلفائها، أو دفعها إلى عدم المشاركة في أي استحقاق انتخابي قادم، وتزايد أساليب القمع وتقييد الحريات، وهو ما قد يدفع البلاد إلى "النموذج الجزائري".

شروط تحقق السيناريو

- زيادة الممارسات القمعية تجاه الاحتجاجات السلمية بشكل يؤكد عودة الدولة الأمنية القمعية ورموز نظام مبارك.
- التخلي عن سلمية التظاهر ولجوء قطاع من شباب حركات الإسلام السياسي وحركات إسلامية عنيفة أخرى إلى العنف رداً على استفزازات أجهزة الأمن والجيش.
- فشل الوساطات في التوصل إلى حلول ترضي الطرفين بصرف النظر عن سبب هذا الفشل، سواء كان "نية مبيّتة" للإقصاء من قبل المؤسسة العسكرية لتيارات الإسلام السياسي، أو لـ "جمود هذه التيارات" في الحوار على مواقفها وعدم تقديم أي تنازلات سياسية.
- استمرار تماسك القوى السياسية الداعمة للانقلاب العسكري.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته

فرص تحقق هذا السيناريو ضعيفة في سياق المشهد المصري الحالي، وذلك رغم لجوء المؤسسة العسكرية إلى "الأداة الأمنية" لمواجهة الاحتجاجات السلمية، غير أن طابع استخدام الأداة الأمنية لا زال سياسياً لفرض الأمر الواقع وإجبار الطرف الآخر على التعامل معه، فضلاً عن أن الاحتجاجات لم تخرج حتى الآن عن سلميتها رغم القمع الشديد الذي تعرضت له، ويتوقع لهذا السلوك السلمي من قبل المتظاهرين أن يستمر

مستقبلاً لقناعتهم بعدالة القضية التي يدافعون عنها من ناحية، ولإدراكهم مخاطر اللجوء إلى العنف من ناحية أخرى.

كما قد تُضعِف الضغوط الغربية من تحقق هذا السيناريو، وخوفها من فشل النظام في مصر، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على أمن إسرائيل، وعلى حرية الملاحة في قناة السويس، وما يرتبه ذلك على المجتمع الدولي من مسؤولية الإغاثة، إضافة إلى تعزيزه للقوى "المتطرفة" التي تستهدف المصالح الغربية، مما قد يفتح المستقبل في مصر على سيناريوهات لا يمكن لأحد أن يتوقعها.

ومن شأن تحقق سيناريو من هذا النوع أن يدفع مصر إلى سنوات طويلة من الاقتتال والاستنزاف الداخلي، والقضاء على أي فرصة قريبة للتحول الديمقراطي في البلاد، واستمرار تراجع دور مصر العربي والإقليمي وانكفائها على مشاكلها الداخلية.

رابعاً: خيارات الأطراف للخروج من الأزمة واحتمالات نجاحها

للبحث الجاد في مآلات هذه الأزمة، درس الفريق خيارات الطرفين الممكنة في التعامل معها، ووجد أن لكل طرف خيارات محددة، ولذلك اعتُبِر كل طرف مربعاً لغايات الدراسة، حيث يضم المربع الأول: سلطة الحكم المؤقت، بينما يضم المربع الثاني: التحالف الوطني لدعم الشرعية.

- **خيارات المربع الأول "الحكم القائم"**

الخيار الأول: الرهان على فرض الأمر الواقع وتطبيق إجراءات "خريطة طريق المستقبل" التي أعلنها وزير الدفاع في الإطار الزمني المحدد، وهو الخيار المعلن والقائم.

وتعتبر احتمالات تمسك النظام بهذا الخيار قوية، لكنه ليس الخيار المفضل لديه للأسباب التالية:

- لم تحقق سلطة الأمر الواقع في مصر قبولاً شعبياً مرضياً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في ضوء استمرار الاحتجاجات بأعداد كبيرة رغم أجواء القمع والاعتقالات، وإن لم تصل هذه الاحتجاجات إلى الكتلة الحرجة بعد.
- تزايد العقبات الأمنيه والاجتماعية والاقتصادية وما تواجهه الدولة والحكومة من صعوبات حقيقية في إدارة البلاد.
- عدم تجاوب دول الإقليم والعالم، وعدم الانخراط بما يجري، واستمراراستنكار إدارة القمع والاعتقال والتعتيم الإعلامي من قبل كثير من دول العالم ومنظمات حقوق الإنسان.
- بروز خلافات وتناقضات في صفوف التحالف المؤيد لإجراءات ٣ تموز/ يوليو بشأن طريقة إدارة الأوضاع فيما يتعلق باستخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامات والتعامل مع الفعاليات الاحتجاجية، وكذلك بشأن دور وزير الدفاع وتصدره للمشهد السياسي، والتجاذبات حول ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة.

الخيار الثاني: القيام بإجراءات تخفيفيه تحسن صورة الحكم، مثل وقف الإجراءات الأمنية، وإطلاق حريات التعبير والتظاهر، وإعادة الإعلام الممنوع، حيث تحمل مثل هذه الإجراءات في طياتها، وفق تفكير المربع الأول، مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى امتداد رقعة التظاهرات ووصولها إلى درجة قد تهدد وجود السلطة القائمة.

الخيار الثالث: القبول بحل سياسي وسط، يقوم على التوافق والمشاركة الجماعية على قواعد وأسس تحقق المصالح الوطنية وأهداف الثورة، والدخول المشترك في مرحلة انتقالية يشارك فيها الجميع، وينطوي هذا الخيار على موافقة ضمنية من قبل العسكر على التنازل عن السلطة والنفوذ لمصلحة الشرعية الدستورية والديموقراطية، والخروج بالتالي من معادلة الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية.

وقد تتزايد احتمالات لجوء النظام لهذا الخيار في المرحلة القادمة، لكنها ضعيفة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- ما يزال النظام والدول الإقليمية الداعمة له حتى اللحظة يأملون بنجاح خيار حسم المواجهة أمام التحالف الوطني لدعم الشرعية، ولا يبدون استعداداً كافياً لقبول استحقاقات الحل الوسط المذكورة آنفاً.
- فشل محاولات الوسطاء حتى اللحظة، وقد يعود ذلك في الأساس إلى عدم طرح مبادرات سياسية تحقق مطالب الطرفين وشروطهما بحدها الأدنى.

- **خيارات المربع الثاني "التحالف الوطني لدعم الشرعية"**

الخيار الأول: الصمود والتحمل والاستمرار بنهج الرفض السلمي للوضع الجديد، والإصرار على كشف أبعاد ومخاطر "الانقلاب على الشرعية" كما يسمونه.

وتعد احتمالات التعامل مع هذا الخيار قوية مع تفضيل خيارات أخرى، وذلك للأسباب التالية:

- اتساع جبهة الرافضين لسيطرة العسكر على الحياة السياسية، وعدم بروز خلافات وتناقضات جوهرية في مواقف المعارضين لنظام الأمر الواقع، واتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية ونوعها.
- تنامي "روح التحدي" وارتفاع معنويات الرافضين لما يعتبرونه انقلاباً عسكرياً، وعدم تأثرهم بالاعتقالات الواسعة التي حصلت في الشهور التي تلت تدخل العسكر في ٣ تموز/ يوليو.
- استمرار الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد، والتي من شأنها أن تفقد الناس الثقة بقدرة النظام القائم على إدارة الأوضاع، مما

يزيد من استعدادهم للمشاركة في الفعاليات الاحتجاجية مستقبلاً ودعم مطالب "التحالف الوطني لدعم الشرعية".

الخيار الثاني: القبول بحل سياسي وسط يحقق أغلب شروط الطرفين ومطالبهما، وتُعد فرص قبول هذا الخيار لدى التحالف قوية إذا توفّرت ضمانات بعودة المسار الديمقراطي الدستوري، وطرحت الحلول من قبل أطراف مقبولة.

الخيار الثالث: القبول بالأمر الواقع، والتضحية "من أجل الحفاظ على الوطن المصري"، والرهان على احتمالات فشل التغيير لأنه "مبني على أسس غير دستورية وغير ديمقراطية"، وبهذا يكون الرهان على "وعي الجماهير" لإفشال مخططات الفريق الحاكم التي يصعب تحقيقها عملياً دون المشاركة والتوافق المجتمعي العام.

وتعد فرص قبول هذا الخيار ضعيفة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- استمرار زخم الاحتجاجات، مع الحفاظ على تماسك الموقف، واستمرار تماسك التحالف دون حصول أي تناقضات أو خلافات جوهرية.
- عدم نجاح النظام سياسياً وأمنياً واقتصادياً حتى الآن، مما لا يشكل ضغطاً شعبياً على التحالف لتقديم تنازلات.

خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة

في ضوء التداعيات المحتملة لتفاقم الأزمة في مصر أو انحسارها، فإن الذهاب باتجاه حلّها يجب أن يستند إلى استراتيجية أساسية وهي "الخروج من الأزمة"، والذي لا يمكن أن يتبلور إلا في ظل التفكير الاستراتيجي، والذي يأخذ بالاعتبار مختلف العوامل في الحساب، كما يحاول أن يتعامل مع مختلف الأطراف المؤثرة في الأزمة، ويسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي والاقتصادي في مصر.

- **محددات نجاح هذه الاستراتيجية**

من المحددات الحاكمة لنجاح الاستراتيجية لإنهاء الأزمة في مصر:

- قدرات الأطراف على المضي في توجهاتها الحالية ضد بعضها، والمدى الزمني الممكن لذلك.
- إمكانية إيجاد صيغة تحقق جزءاً من المطالب والمصالح الممكنة لكل طرف.
- توضيح الحدود الدنيا التي تقبل بها الأطراف وكيف يمكن التقريب بينها.
- التحولات السياسية في مواقف الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة واقترابها أو ابتعادها عن موقف أي من الطرفين.
- القدرة على إقناع المصريين بامتلاك رؤية واضحة لشراكة وطنية واسعة في تحمل مسؤولية إدارة البلاد في حال التوصل لحل الأزمة.
- تحديد الأطراف التي يمكن أن تتوسط لإتمام التوافق المرحلي ونزع فتيل التفاقم والتأزيم المستمر (دولية، عربية، إسلامية، إفريقية، مصرية).

- **الحلول الممكنة للأزمة**

يمكن تحديد الحلول والخيارات الممكنة وفق ما ورد أعلاه بعدد من الاتجاهات، ومن أبرزها:

أ. الحل المصري: من خلال مبادرة وطنية مصرية جامعه، ويصطدم هذا النوع من الحل بالمواقف المتصلبة للفريقين.

ب. الحل العربي: من خلال مبادره عربية تتبناها الدول الفاعلة باسم الجامعة العربية أو بدونها ضمن أسس توافقيه تضمن مشاركة الجميع والحفاظ على الشرعية الدستورية، وإحداث تعديلات وإصلاحات جوهرية تحقق مصالح الأطراف الأساسية ومطالب الشعب.

ج. الحل الإفريقي: كما في المبادرة العربية.

د. الحل الدولي: كما في المبادرة العربية.

٥. مبادرة مشتركة من كل الأطراف المشار إليها سابقاً، ولكن بالمضمون التوافقي التصالحي ذاته، وبدعم وضمانات وضغوط عربية وإفريقية ودولية، يكون أساسها مصرياً يلقى دعم الأطراف الأخرى وتشجيعها.

- **مراحل الحل السياسي للخروج من الأزمة**

يُقترح أن يمر بمرحلتين أساسيتين قبل التوصل إلى الحل النهائي، أولاهما: إعلان برنامج عملي للطرفين يشكل "إعلان حسن نوايا وبناء ثقة"، وثانيتهما: الاتفاق على المبادئ العامة للحل ورسم المستقبل.

١. إعلان حسن النوايا وبناء الثقة

- الإفراج عن كل المعتقلين والمحبوسين والمتهمين اعتباراً من ٣/ ٧/ ٢٠١٣، وإنهاء كافة الملاحقات القضائية بحق معارضي تدخل الجيش.
- إلغاء حالة الطوارئ وسحب قوات الجيش والأمن المركزي من الشوارع والعودة إلى ثكناتهم.
- وقف الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة وتشجيع التوافق في التصريحات ووسائل الإعلام من قبل الطرفين.
- إعلان نبذ العنف وعدم اللجوء إليه من أي طرف ببيانات وتصريحات رسمية، والتأكيد على أن الحوار والتنافس السياسي والمسار الديمقراطي هو الحل الوحيد لدى مختلف الأطراف.
- تشكيل لجنة تحقيق وطنية ترتضيها الأطراف المختلفة للتحقيق في أحداث العنف والقتل والحرق والتدمير المختلفة في البلاد خلال هذه الفترة، ومن أي طرف كانت.
- السماح بحرية التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، في مقابل وقف الاعتصامات لأكثر من يوم، والابتعاد عن إعاقة المواصلات أو الحياة العامة، والاتفاق على ميادين محددة لهذه الفعاليات من قبل الجميع.

- تعبير الدولة عن مجموع المواطنين، وتحمل الدبلوماسية المصرية مسؤولية ذلك في الخارج.
- عقد مؤتمر اقتصادي وطني جامع لبحث المشكلة الاقتصادية بمشاركة الجميع كتعبير عن التحمل المشترك للمسؤولية في حل مشاكل البلاد.

٢. المبادئ العامة المشتركة للحل ورسم المستقبل (في ضوء مواقف الطرفين وتوجهاتهما)

- إعادة الحياة الدستورية الى البلاد، وإعادة تفعيل الدستور والمسار الديمقراطي، واحترام الحريات وحقوق الإنسان.
- تشكيل حكومة إنقاذ وطني برئيس توافقي لإدارة الشؤون العامة للدولة ببرنامج يُتفق عليه.
- وفيما يتعلق بالرئيس فإن ثمة ثلاثة خيارات يتم بحثها:
  - الأول: أن يعود الرئيس لحكم البلاد بمساعدين توافقيين لمدة ستة شهور.
  - الثاني: أن يعود الرئيس لقيادة البلاد ويمارس صلاحياته من خلال مجلس رئاسي توافقي لمدة ستة شهور.
  - الثالث: أن يعود الرئيس ويفوض معظم صلاحياته لحكومة إنقاذ وطني توافقية.
- الاستفتاء على التعديلات الدستورية وفق النقاط التي كانت مثار خلاف سابقاً، والتي تعدّها لجنة مشتركة يُتفق عليها.
- إجراء الانتخابات العامة في البلاد خلال ستة أشهر.
- إصدار وثيقة قومية من كافة الأطراف تؤسس لمفهوم الدولة المدنية والحياة الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة ومتطلباتها.
- إصدار ميثاق شرف إعلامي يعد مقياساً للحكم على المهنية.

- وضع جدول أعمال يحكم الحوار، ويتفق عليه باستمرار وتواصل دون شروط مسبقة.
- تشكيل "هيئة حوار وطني" شاملة ودائمة الانعقاد لرعاية الحوار إلى حين إخراج البلاد من الأزمة، وتشكل عبر توافق مجتمعي يرتضيه الطرفان.

- **آليات تطبيق استراتيجية الخروج من الأزمة**

- بناء طاولة الحوار الوطني الشاملة.
- جلوس الفرقاء على قدم المساواة وبممثلين مفوضين.
- بدء الحوار الشامل ودون شروط مسبقة.
- التزام الحوار بجدول أعمال يُقرّ مسبقاً ويُعدّل بالتوافق.
- إعلان الطرفين الالتزام بإعلان وإجراءات حسن النوايا مسبقاً، كشرط مشترك من "هيئة الحوار الوطني" والإفراج عن كافة المعتقلين ووقف الملاحقات الأمنية لإنجاح الحوار.

سادساً: التوصيات

- **الحكم القائم في مصر**

- اتخاذ إجراءات وطنية لوقف تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية في البلاد، ووقف كافة الإجراءات الأمنية ضد المدنيين.
- السعي لبناء الجماعة الوطنية في البلاد دون اقصاء أو تهميش لأحد.
- تشجيع المبادرات السياسية والتجاوب معها للخروج من الأزمة.
- ضبط الإيقاع الإعلامي المنفلت بالتحريض واغتيال الشخصيات السياسية الفردية والاعتبارية.
- أهمية استمرار مصر في دعم الشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الاحتلال، وخاصة في قطاع غزة، ومنع التحريض ضد أي طرف فلسطيني في الإعلام، وفتح معبر رفح لإضعاف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

- **التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر**

- التجاوب مع المبادرات السياسية وتشجيعها.
- التأكيد على نبذ العنف وإدانة ممارسته من أي جهة كانت.

- **دول الخليج**

- تشجيع المبادرات السياسية للخروج من الأزمة.
- وقف أي إجراءات أمنية تصعيدية ضد تيارات الإسلام السياسي.
- ضبط الإيقاع الإعلامي بما يخدم مصلحة المصريين جميعاً دون اغتيال سياسي لأحد.

- **جامعة الدول العربية**

- تشكيل لجنة عربية تتواصل مع الطرفين للتوصل إلى حل سياسي للخروج من الأزمة.
- تشكيل وفد من سفراء حسن النوايا من شخصيات عربية قومية وإسلامية يؤمن بالحل السياسي، ويشجع الطرفين على الخروج من الأزمة.
- تشجيع الروح التوافقية بين أبناء مصر جميعا لحماية البلاد وإنقاذها.

- **الأردن**

- تشجيع الأردن للطرفين على ضرورة الحل السياسي للخروج من الأزمة، وتبني توجهات هذا التقرير الاستراتيجي وقواعده لحلها.
- دعم أي مبادرة عربية أو دولية وتشجيعها، سواء كانت رسمية أو شعبية ما دامت تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية ورأب الصدع والتوافق الوطني في مصر بين الطرفين المختلفين.
- تشجيع الحركة الإسلامية في الأردن للمساهمة في تحقيق الحل السياسي المقترح للخروج من الأزمة بحكم علاقتها الخاصة مع مثيلتها في مصر.

المشهد السياسي العراقي ... بين الواقع والتوقعات*

يلمس المتابع للشأن العراقي بوضوح اضطراب التاريخ السياسي العراقي بدءاً من نشأة الدولة العراقية الحديثة بقيام الحكم الجمهوري في 14 تموز/ يوليو عام ١٩٥٨؛ إذ صُبغت صفحاته بالدم والعنف، فكانت الصراعات السياسية ومحاولات السيطرة على السلطة عنيفة جداً، وكان للأحزاب السياسية دور في هذا الصّراع، خاصة في الفترات المتأخرة من تاريخ العراق، وبعضها كان عامل تأجيج لهذه الصراعات في بعض فصولها بدل أن يكون أدوات للتهدئة والإدارة بما يحقق النفع، ويمهّد لبناء مجتمعٍ مدنيٍّ لتحقيق التنمية السياسية المرغوبة.

العراق متنوع الطوائف والقوميات والديانات، وهذه إحدى التحديات الكبرى التي تواجهه في بناء الدولة، وعلى هذا ينبغي للتيارات السياسية المختلفة أن تتعامل مع الشأن السياسي آخذة بالاعتبار هذه التعددية، لكن ما يقف عائقاً أمام تجاوز هذه التحديات، لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هو محاولة بعض "أحزاب الهوية" تسويق نفسها استناداً إلى خلفيتها الدينية أو الطائفية التي تنتمي إليها[١].

إنّ حالات العنف السياسي التي مرّت بالعراق، إضافة إلى عدة عوامل اجتماعية قبلية وسياسية وثقافية، قد أثّرت في بناء الأحزاب والتيارات السياسية، وفي تكوين شخصيات الأفراد المنتمين لها[٢]، وكذلك الحروب التي مرَّت به، كحرب السنوات الثماني مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، ثم اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وما تبعه من حصار اقتصادي.

---

*إعداد الدكتور عبد الجبار محمد الغريري، أستاذ الجامعة العراقية- بغداد.

١. ينظر: علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، آذار ٢٠٠٧، ص٩٢.

٢. ينظر: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥، ص٤٥.

تغيرت الخريطة السياسية والاجتماعية والنفسية للمجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها العراق، ودخل في دوامة جديدة من الاحتدام بين الأطراف السياسية المتصارعة على طول الخارطة العراقية.

وكان انتهاء المعارك واحتلال بغداد يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ إيذاناً ببدء صفحة جديدة من تاريخ العراق، خاصة ما حصل من انفلات أمني وفراغ كبير بعد أن حُلّت الأجهزة الأمنية.

وظهرت حالة من التماسك الاجتماعي والطائفي في تلك الفترة متمثلة بإقامة صلاة موحدة كبيرة في جامع أبي حنيفة النعمان في يوم ١٨/ ٤/ ٢٠٠٣، ضمّت السُّنة والشيعة، مؤكدين "ضرورة تمسك أبناء الشعب العراقي بالوحدة الوطنية وتعاونهم في مواجهة نكبة الاحتلال الأجنبي للبلد"[(١)].

تشكلت أول نواة حكومة عراقية بعد الاحتلال على يد الحاكم المدني الأمريكي (سلطة الائتلاف المؤقتة)[(**)]، وشرع بالإفصاح عن أولى الترتيبات السياسية التي كان مخططاً لها أن تكون نواة الدولة الجديدة[(٢)]، وأعلن أنّ "الائتلاف يخطط لإنشاء جيش عراقي جديد، كخطوة أولى على طريق تشكيل قوّة دفاع ذاتي وطنيّة للعراق الحر"[(٣)].

ومع أن سلطة الاحتلال عمدت إلى استبدال الحاكم العسكري (جي كارنر) بحاكم مدني إلا أنّ الوضع الأمني استمر بالتردي، وتصاعدت وتيرة الانفجارات والاغتيالات والمعارك، لكن هذا لم يمنع من تطور نسبي لمؤسسات المجتمع المدني، "فأُنشئت المؤسسات

---

[١]. ينظر: مصطفى علي العبيدي، صفحات من احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ط١، ص١٤٤.

[**]كانت أول سلطة شُكّلت لإدارة أمور العراق بعد الإطاحة بحكومة صدام حسين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، واستندت في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣، امتد حكمها من ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ إلى ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

[٢]. ينظر: د. حسين لطيف الزبيدي، "موسوعة الأحزاب العراقية"، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧، ص١٧٦.

[٣]. ينظر: بول بريمر، **عام قضيته في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٦، ص٧٨.

المدنيّة والأحزاب بحيث وصل عددها إلى أكثر من ٢٠٠ حزب تمثل اتجاهات سياسية مختلفة"[١]، هذا عدا الأحزاب الصغيرة في المحافظات والمدن"[٢]؛ إذ توفرت حريّة تشكيل الأحزاب واستعدّت لدخول المعترك السياسي.

ولعل من أهم أبعاد المشهد السياسي العراقي، وأبرز **الاحتمالات أو التوقعات** المقبلة له، هي:

أولاً: الانتخابات البرلمانية المقبلة

حظيت الانتخابات التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ باهتمام إعلامي واسع من قبل وسائل الإعلام خاصة، ومن شرائح واسعة من الشعب العراقي، ومن الدول المعنية بالشأن العراقي، فتشكلت المفوضية العليا للانتخابات[*]، وهي الجهة المنوط بها إجراء الانتخابات العراقية والإشراف عليها، سواء أكانت انتخابات مجالس المحافظات أم مجلس النواب.

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤،وهي ثالث سلطة حكمت العراق بعد سقوط نظام الحكم، انتهت فترة حكمها بإعلان الحكومة العراقية الانتقاليةفي ٣آيار/ مايو عام ٢٠٠٥، والتي جاءت عبر الانتخابات[٣].

---

١. حسين لطيف الزبيدي، مرجع سابق، ص١٧٦.

٢. أحمد منصور، **معركة الفلوجة .. هزيمة أمريكا في العراق**، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧، ص١٥.

* هيئة حكومية عراقية مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي، وتملك سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات في جمهورية العراق. أنشأها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر بموجب قانون رقم ٩٢ في ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤، لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في البلاد. تتكون المفوضية من ثمانية أشخاص من ضمنهم رئيس المفوضية، وشخص تاسع يتم تعيينه من قبل الأمم المتحدة.

٣. بتصرف: أجندة الفترة الانتقالية وتركيبة الحكومة العراقية، جريدة المدى، العدد ١٢٩، ٨/ ٦/ ٢٠٠٤م، ص٣.

جرت انتخابات الجمعية الوطنية- مجلس النواب حالياً- في ٣٠ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٥[1]، ثم الحكومة الانتقالية، وأصبحت هناك حكومة دائمة أولى وحكومة دائمة ثانية، برئاسة نوري المالكي، والذي طُرح موضوع المصالحة الوطنية في عهده.

ستجري انتخابات ٢٠١٤ في ظل ظروف داخلية وخارجية معقدة، حيث الجوار السوري ملتهب، والداخل مضطرب نتيجة لسياسات الحكومة منذ ثماني سنوات، ويمكن تلخيص أبرز ملامح سياستها بأنها:

- ترسيخ الطائفية حتى صارت سمة مميزة لها، ووصل الأمر إلى صبغ الوزارات والدوائر وأجهزة الأمن والقوات العسكرية بطيف واحد لا غير، وهمّشت المكونات الأخرى.
- استعداء المكونات الأخرى، ولجأت إلى العنف في حل المشاكل مع الشركاء.
- تجاهل بناء الثقة مع الشركاء للتفاهم على أسس بناء الدولة العراقية وشكلها.
- ضعف معالجة نقص الخدمات التي يعاني منها المواطن العراقي في ظل ميزانية تجاوزت ١٣٠ مليار دولار لعام ٢٠١٣.
- ضعف معالجة الفساد المستشري في مختلف الوزارات والهيئات، وفي قمة الهرم الحكومي- رئاسة مجلس الوزراء، وعقد صفقات تجارية كبرى يشوبها الفساد.
- تدني مستوى الأمن والاستقرار، ورغم التحسن الجزئي إلا أن نشاط "الإرهاب" والميليشيات المسلحة استمر، وظهر ذلك واضحاً من خلال ازدياد حالات الاغتيالات والتفجيرات واستهداف المنشآت العامة.

لقد تراجعت شعبية المالكي كثيرا داخليا وخارجيا، فظهرت بوادر رغبةتأجيل الانتخابات لديه، ما يعني التمديد لحكومته في غياب وجود البرلمان، رغم أنّ ذلك سيكون صعباً من الناحية النظرية على الأقل؛ لأنّ قانون انتخابات مجلس النواب العراقي وضع

---

1. بتصرف : Kenneth Katzman, Iraq: Elections, Government, and Constitution, Report published by Congressional Research Service (The Library of Congress), June 15, 2006, P1, for more: www.loc.gov/crsinfo.

في المادة ٣٩ ثلاثة شروط لتأجيل الانتخابات، وهذه الشروط تعني عمليّاً أنه من المستحيل تأجيلها، ما لم يكن هناك توافق سياسي ثلاثي: شيعيّ- سنيّ- كرديّ، على التأجيل، فالقوى السياسية تعي جيداً أن تأجيل الانتخابات يعني عملياً انفراد المالكي بالسلطة في العراق، في ظل غياب رئيس الجمهورية جلال الطالباني الذي يخضع للعلاج منذ أكثر من عام في ألمانيا[١].

ثانياً: التيارات السياسية الفاعلة في الساحة العراقية

تعد الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد في اختيار ممثليهم في الحكم، عبر الانضمام إليها، وتلعب دوراًمهماً في تمثيل الأقليات وحمايتها من الطغيان، وتعمل كذلك على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة وتنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي وقيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي والداخلي.

وفي العراق برزت موجة هائلة من الأحزاب لم يكن لمعظمها قواعد شعبية وفلسفة اجتماعية وخطاب سياسي واضح، بعضها جاء بمشروع وطني، والآخر مكنته بعض القوى الأجنبية لاستكمال أهداف الاحتلال المباشرة وغير المباشرة، وقد ساهم في تصعيد الأزمات لأهداف مصلحيّة وانتهازية، واستُغلت النزعات القومية والدينية لدى الشعب بطريقة جعلت المواطن يتخندق في طائفته أو دينه أو قوميته، الأمر الذي أدى إلى تعميق فكرة التعصّب[٢]، كما أنّ أحزاب الهوية قامت بتكريس نماذج تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طائفية يعود بعضها إلى جذور الاختلافات المذهبية وبعضها الآخر إلى تقاليد قبلية، ما أعاق قيام أطر سياسية صحيحة.

وكان من المؤمَّل في هذه الأثناء أن يتجه العراقيون إلى تأسيس أحزاب وطنية جامعة

---

١. بتصرف: سياسات المالكي: السعي للخلاص الفردي على حساب العراق (مقال)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز، ٠٢ يناير ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/5e9c993d-bb70-4bd2-8917-1e5142d85e58

٢. ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي: مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص٥١.

حتى لا تبقى الغلبة لزعامات الطوائف وأمراء الحرب[١]، وقد تشكّلت أحزاب شيعية وكردية وسُنية وتركمانية، وانضم إليها أبناء هذه المكونات، بصرف النظر عن برامجها السياسية وتوجهاتها الفكرية، لكونها تمثّل المكون الطائفي أو العِرقي الذي ينتمون له.

وبنظرة سريعة إلى أبرز الأحزاب التي دخلت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ يتضح صحة الرأي القائل بتصنيف هذه الأحزاب طائفياً وعِرقياً:

١. حزب الدعوة الإسلامية: حزب ديني شيعي[٢].
٢. الحزب الإسلامي العراقي:حزب سُني.
٣. الاتحاد الوطني الكردستاني: تنظيم كردي ضمَّ مجموعات وأحزابا يسارية.
٤. المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: أُعلن عن تشكيله في إيران، وهو يعمل كإطار جامع للإسلاميين الشيعة[٣].
٥. الحزب الديمقراطي الكردستاني: حزبضم أكراداً عراقيين[٤].
٦. التيّار الصدري:شمل هذا الخط أحزابا إسلامية شيعية وشخصيات وقيادات[٥].
٧. حركة الوفاق الوطني: تعد من الأحزاب السياسية الليبرالية في العراق، وقد تأسست عام ١٩٩١.
٨. جبهة الحوار الوطني:جبهة سياسية عراقية تأسست عام ٢٠٠٥، وتتألف من عدد من الأحزاب والحركات السياسية في العراق، وتضّم في صفوفها عرباًسنة في الأغلب.

دخلت الأحزاب العراقية في ائتلافات كبيرة تمثلت بثلاثة ائتلافات رئيسية تبعا

---

١. رشيد الخيُّون، ضد الطائفية: العراق ... جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣، مدارك للنشر، بيروت –لبنان، ٢٠١١، ص٧١.

٢رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بـ العراق–الشيعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢، ط٢، الجزء الأول، ص١٧١.

٣.السابق: ١٠٠ عام ... ، ص٣٠٨.

٤. حسين لطيف الزبيدي، مرجع سابق، ص٣٣٧-٣٣٨.

٥. المصدر نفسه، ص٢٥٧.

للمكوِّن، فكان الائتلاف الوطني ممثِّلاً للعرب الشيعة، والتوافق ممثِّلاً للعرب السّنة، والتحالف الكردستاني ممثِّلاً للأكراد، إضافة إلى ائتلافات صغيرة وأحزاب ومستقلين.

استمر هذا التقسيم في الانتخابات اللاحقة عام ٢٠١٠، إذ كان التحالف الوطني ممثِّلاً للشيعة، والقائمة العراقية ممثِّلةً للعرب السُّنة، والتحالف الكردستاني ممثِّلاً للأكراد، مما قاد إلى ترسيخ الطائفية السياسية.

لم تتغير خارطة تشكيل الأحزاب وتحالفاتها كثيراً سوى من تغيير طفيف في قسم منها، وظلت الأحزاب الكبيرة مهيمنة على الخارطة السياسية بشكل عام، وبرزت بعض الشخصيات المستقلة، لكنها اضطرت للدخول في الائتلافات الكبيرة بسبب النظام الانتخابي ولضمان الدعم المادي والمعنوي.

ويتوقع أن تظل هذه الائتلافات على حالها في انتخابات هذا العام ٢٠١٤، مع ملاحظة ميل المالكي إلى الدخول بائتلاف يرأسه هو، ويكون بديلاً للتحالف الوطني، لضمان حصوله على رئاسة جديدة للوزراء، على أن يضم التحالف كتلة الأحرار- التيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة، وربما حزب الدعوة- إبراهيم الجعفري.

أما بالنسبة للعرب السُنة فالمتوقع أن يدخلوا بقائمة موحدة تكون بديلة للقائمة العراقية التي يتوقع أن تكون جزءاً من هذا الائتلاف، ويتوقع أن يكون التحالف الكردستاني ممثِّلاً للمكون الكرديّ في هذه الانتخابات.

ثالثاً: مشروع المصالحة الوطنية في العراق

دعت كثير من الأطراف العراقية إلى مصالحة وطنية بين الشركاء في العملية السياسية، إذ ستسهل هذه المصالحة كثيراً من العقبات الشائكة، وتبسِّط حلّها، وبسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وما رافقه من تدهور الوضع الأمني وحصول انفلات أصاب مؤسسات الدولة وكذلك المجتمع، رأى كثير من المختصين أن العراق يحتاج إلى معالجة عملية وتسوية مؤسسية ملائمة، بما يضمن كشف الحقيقة وتدوينها[1]، لذلك

[1]. حول سلام في العراق ومع العراق، المؤسسة المتعددة القوميات، لوند- السويد، تقرير منشور في مجلة

أعلنت الحكومة العراقية عام ٢٠٠٦ عن تأسيس هيئة حكومية هي وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، كما أسس مجلس النواب العراقي أيضاً لجنة برلمانية للمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد شهد (مؤتمر المصالحة الوطنية للقوى السياسية العراقية)، كما سُمّي، شهد غياب أطراف رئيسية مشاركة في العملية السياسية، وحضوراً خجولاً لأخرى، وانسحاباً لثالثة، ومقاطعة لرابعة، كالقوى الرافضة للعملية السياسية ونتائجها.

إن جهود المصالحة في أغلب المجتمعات الخارجة من أتون الصراعات تشكل اللحمة التي تجعل عملية إعادة الإعمار فيما بعد الصراع متماسكة[١].

أما ما تضمنته بنود المصالحة بشكل عام فهي[٢]:

- اعتماد الحوار الوطني في حلّ الخلافات والمسائل العالقة.
- إصدار عفو عن المعتقلين.
- إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث.
- القيام بتحرك إقليمي عربي- إسلامي متوازن من جانب الحكومة لوضع الحكومات بصورة ما يجري في العراق وكسب مواقفها إلى جانب عملية الوفاق الوطني.
- جعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة.

وسارعت القوى المشاركة في العملية السياسية إلى دعم المشروع مع بعض التحفظات من نواب، ورُفِض من أغلب القوى المناهضة للاحتلال الأمريكي كفصائل المقاومة المسلحة وهيئة علماء المسلمين وتيار الخالصي والبعثيين.

لقد تعرضت العملية السياسية في العراق إلى لتهديد واضح وملحوظ في مراحل مختلفة، بل إنّ هذا التهديد يبرز واضحاً عند مناقشة القضايا والقوانين الخلافية في مجلس

المستقبل العربي، تموز٢٠٠٨، العدد ٣٥٣، ص١٤٧.

[١] ينظر: ديفيد أ. ستيل، استراتيجيات المصالحة في العراق، مجلة المستقبل العربي، تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، العدد ٣٥٧، ص١٥٣.

[٢] . بتصرف مأخوذ من الموقع الرسمي لمشروع المصالحة الوطنية: www.hdriraq.org

النواب العراقي أو في مجلس الوزراء، وخاصةً تلك التي جرى ترحيلها بسبب الخلاف حولها وعدم إمكانية حلها؛فقد فشلت القوى السياسية على سبيل المثال في التوصل لاتفاق حول تشريع قانون الانتخابات[١].

وتظهر المخاوف جليّاً من انهيار العملية السياسية،خاصة عند إثارة بعض القوى لقوانين خلافية يمكن أن تؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية، كطرح قانون الأحوال الشخصية (الجعفري) الذي تعترض عليه القوى السُّنية والكردية بشكل كبير.

كما أنّ هذه المخاوف تتعاظم مع أي حالة انهيار أمني، حتى وصل الأمر إلى إلقاء التهم على مشاركين في الحكومة بأنهم يدعمون "الإرهاب"، ويلمس المواطن العراقي حالة تخبط الأجهزة الأمنية وتداخل صلاحياتها ووجود عناصر غير كفؤة بينها، وذلك راجع إلى ضعف أسس بناء الدولة العراقية.

اللافت للنظر أن يبرز الخطاب الطائفي بين رموز العملية السياسية، وعلى أعلى المستويات، مما ينذر باستمرار الخلافات، وعدم إمكانية إدارة الدولة العراقية وبنائها، كما يرى معظم قادة القوى السياسية أن سياسة الإقصاء والتهميش التي تتبعها حكومة المالكي كان لها أثر بارز في الانقسام الكبير الذي آلت إليه العملية السياسية في العراق.

وقد أدى استخدام بعض مواد الدستور إلى زيادة حالات الاحتقان والاستقطاب السياسي والمجتمعي، خاصة تلك التي تخوّل السلطات الأمنية استخدام القوة، كالمادة (٤ إرهاب)، والتي وُجِّهت بشكل كبير ضد الخصوم السياسيين، وهي المادة التي يعدُّها العرب السّنة موجهة ضدهم؛ فقد اعتقل عشرات الآلاف من أبنائهم وفق هذه المادة، الأمر الذي ينذر بتصاعد العنف، وهو ما يقودإلى عدم وجود أفق للحل السياسي في المدى المنظور[٢].

---

١. بتصرف: المشهد السياسي العراقي ما بين تنامي نشاط القاعدة والأزمة السياسية، مروة وحيد، موقع العربية، الأحد ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٤هـ، ٣تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط:
http://studies.alarabiya.net/files

٢. ينظر المرجع السابق

وقد قاد هذا الاحتقان إلى اندلاع المظاهرات والاحتجاجات في أوائل عام ٢٠١٣ في معظم المحافظات ذات الأغلبية السُّنية التي ترى أنها أكثر الطوائف تضرراً من ممارسات الحكومة.

رابعاً: الأزمة السورية وتداعياتها في المشهد العراقي

لا شك أن الأزمة السورية ألقت بظلالها على المشهد العراقي، وذلك بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين، وللمصالح المشتركة بين النظام السوري والحكومة الحالية، كما لا يخفى الدور الإيراني في هذا الملف؛ إذ لعبت إيران دوراً بارزاً ومحورياً في جعل معركة الدفاع عن نظام الحكم في سوريا معركة عقديّة، من خلال تصوير الصراع بأنه بين السُّنة والشيعة، وأدى ذلك إلى دفع الشيعة العراقيين للدفاع عن النظام السوري، وجُنِّد عراقيونَ في ما يعرف بفيلق "أبو الفضل العباس" المدعوم والمدرَّب على يد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

إن الصراع وتداخل المصالح الإقليمية والدولية ينعكس بوضوح على المشهد العراقي في جوانبه الأمنية والسياسية.

خامساً: فصائل الميليشيات الشيعية ودورها في الساحة العراقية

تظهر على الساحة العراقية ميليشيات تابعة لقوى شيعية، وتبرز بشكل مباشر في فصيلين عسكريين، هما: جيش المختار، ويتزعمه واثق البطاط، وعصائب أهل الحقّ، ويتزعمها قيس الخزعلي.

وتقوم هذه المليشيات بتهجير أبناء السّنة من مناطق سكنهم في المحافظات الوسطى والجنوبية كالبصرة والناصرية وميسان دون أن تتدخل الحكومة، ما يُعطي دليلاً على ارتباط هذه الميليشيات بحكومة المالكي، ومن المرجّح أنها مدعومة من إيران، وهي إحدى أوراق الضغط التي قد يستخدمها المالكي في المرحلة القادمة، وقد تقود أعمالها إلى إشعال نزاع طائفي وربما حرب أهلية نتيجتها التقسيم على أساس طائفي.

سادساً: جهود المالكي للحصول على ولاية ثالثة

بدأ المالكي ولايته الثانية باكتساب سمعة جيدة من خلال إعلانه لمشروع المصالحة، وإعلان رغبته في بدء مرحلة جديدة من بناء المؤسسات والشراكة السياسية، إلا أنه لم يلبث أن نكث بتلك الوعود من خلال ما أشرنا له من إقصاء الشركاء ومحاولاته للاستحواذ على الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية والهيئات المستقلة، وعدم نجاحه في وضع حدّ للفساد المالي والإداري.

وبعد الانتصارات التي حققها في البصرة بضرب ميليشيات جيش المهدي عام ٢٠٠٨، استطاع المالكي أن يرسخ وجوده ويفرض سيطرته، وجعل كثيراً من الهيئات المستقلة تابعة لحزبه وائتلافه- دولة القانون.

وفي المقابل أظهرت انتخابات مجالس المحافظات في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٣ تراجع المالكي وخسارته لعدد كبير من المقاعد، حيث خسر محافظتي بغداد والبصرة.

إلا أن تطلعات المالكي لولاية جديدة ظهرت بوضوح في محاولته كسب الأكراد في الفترة القليلة الماضية،وذلكباستخدام سياسة مرنة معهم من خلال الموافقة على مدّ أنبوب النفط إلى تركيا، والموافقة على امتيازات مالية أخرى، وبناءً على هذه التفاهمات لم يعترض الأكراد على تشريعٍ أقرته المحكمة الاتحادية بجواز ترشحه لولاية ثالثة، كما عمِل على كسب ود القبائل السّنية إذ عمد إلى إعادة النشاط لتنظيمات الصحوة.

ويتكئ المالكي في محاولاته هذه على تذكير الشارع السّني والشيعي، بل والمجتمع الدّولي أيضا، بأنه ضرب الميليشات الشيعية عام ٢٠٠٨.

ويبدو احتمال إبرام تحالفٍ،طرفه الأول ائتلاف رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي وطرفه الثاني شخصيات سُنية ضعيفة تابعة له،يبدو قائماً،ومما يقوّي هذا الاحتمال قيام المالكي باتصالات مع شخصيات سياسية أو عشائرية أو دينية سُنية، لضمان التمثيل المذهبي والعرقي في الحكومة المقبلة بحدوده الدنيا، وسيسلك هذا السيناريو المالكي أو غيره من القوى التي تتولى فرصة تشكيل الحكومة القادمة، لإقناع الرأي العام الداخلي والخارجي بأنه يُشرك جميع المكونات في حكومته.

وربما ينشأ تحالف شيعي- كردي، ما سيؤدي إلى إنتاج المحاصصة على قاعدة ثنائية بدلا من أن تكون ثلاثية، وستتحول طائفة برمتها إلى معارضة، وأغلب الظن أن السّنة هم المكوِّن المرشح لأن يكون معارضاً، نظرا للتفاهمات الاستراتيجية بين المكون الشيعي، ممثلا بالتحالف الوطنيً، وبين الأكراد[١].

سابعاً: موقف واشنطن من العملية السياسية في العراق

جاءت زيارة المالكي الأخيرة في تشرين ثاني/ نوفمبرعام ٢٠١٣ في وقت يحاول أن يظهر لخصومه أنه مرشح الإدارة الأمريكية، وفي الوقت نفسه بأنه مدعوم إيرانياً.

إلا أنه من الواضح أن واشنطن غير متحمسة لترشحه لولاية ثالثة، وقد بدا ذلك جلياً من خلال تصريحات الساسة الأمريكيين؛ حيث وجّه أعضاء بارزون في الكونجرس الأمريكي انتقاداً حادّاً للحكومة العراقية بعد اجتماعهم مع المالكي، وقال السيناتور جون مكين، أحد الأصوات المؤثرة في السياسة الخارجية بالحزب الجمهوري، بعد لقاء المالكي: "الوضع آخذ في التدهور والتفكك، وعليه أن يصلح الأمور"،وكان مكين واحداً من ستة أعضاء بمجلس الشيوخ من الجمهوريين والديمقراطيين أرسلوا خطاباً لأوباما يتخذ خطّاً متشدداً تجاه المالكي، ويحمّل حكومته مسؤولية تصاعد موجة العنف[٢].

ولذلك، يحاول المالكي إقناع الإدارة الأمريكية بأنه قادر على إدارة أزمات العراق المتتالية، وأن الإتيان ببديل له سيؤدي إلى خسارة النجاحات الأمنية التي تحققت خلال ولايته، كما أنه يراهن على تخوّف الشيعة، وحتى السّنة، من تنظيمات القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش.

ومع حظوظ المالكي المتواضعة إلا أنه يعوّل على بعض الأوراق التي يمتلكها، ومنها استحواذه على أغلب أصوات أفراد القوى الأمنية، إضافة إلى انحياز المحكمة الاتحادية في

---

١. بتصرف: مقال "العراق الجديد نظرة على الواقع السياسي والإقليمي الحالي"، خالد ممدوح العزي، ٤/ ٢/ ٢٠١٣ http://aljadidah.com/2013/02

2.http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/10/131031_comments_iraq_usa_terrorism_maliki.shtml

حال الخلافات المتوقعة بينه وبين خصومه حول نتائج الانتخابات، كما حدث في الانتخابات الماضية عندما قضت لصالح ائتلاف المالكي.

واستكمالا لما سبق يمكن طرح **السيناريوهات المتوقعة التالية** للشأن العراقي:

- **السيناريو الأول: حالة من الصدام الدامي بين القوات العسكرية والأمنية وبين المحافظات الست، ذات الأغلبية السُنية**، فقد يؤدي استمرار المالكي بسياساته الطائفية الإقصائية بحق خصومه السياسيين إلى تفجّر أعمال العنف بين الطوائف العراقية، ويزداد هذا الاحتمال مع توقّع تلاعبه بنتائج انتخابات هذا العام ٢٠١٤[١]، وهو ما سيدفع المحافظات السُّنية لإعلان إقليم إداري في ظل وجود فقرات دستورية تجيز ذلك، ورغبة أمريكية بمثل هكذا مشروع، مع الأخذ بالاعتبار أن إيران تقف بوجه هذا المشروع خوفاً من دعمه من تركيا ودول عربية،مما يشكّل خطرا عليها مستقبلا.[٢]

وقد يؤدي ذلك النزاع إلى تدخل خارجي من الدول الإقليمية، خاصة إيران، وبدرجة أقل تركيا، مما يقود إلى تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي (سُنة، شيعة، أكراد)، ويقوّي هذا الاحتمال صفقات التسليح الكبيرة التي عقدتها الحكومة الحالية مع روسيا في الآونة الأخيرة[٣].

- **السيناريو الثاني: ضغط أمريكي لإعادة ضبط البوصلة**، وذلك بإجراء انتخابات برلمانية في موعدها المقرر في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، واسترضاء السُّنة بإزالة المالكي من رأس السلطة، ودعم بديل له يكون قادراً على الحفاظ على المصالح الأمريكية.

ومما يسند هذا الاحتمال أنّ الأمريكيين تدخلوا في أكثر من مناسبة لضبط

---

[1] . The Iraq We – Ned Parker
Left Behind; Welcome to the WorldsNext Failed state, Foreign Affairs, vol, 91, no 2 (March – April) 2012, pp. 94 -110

[٢]. بتصرف: مقال "العراق الجديد نظرة على الواقع السياسي والإقليمي الحالي"، خالد ممدوح العزي، ٤/ ٢/ ٢٠١٣. **http://aljadidah.com/2013/02**

[٣]. المصدر نفسه: **http://aljadidah.com/2013/02**

الأوضاع في العراق؛ إذ إنهم تدخلوا عند تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠١٠، والضغط على المالكي لتوقيع اتفاق أربيل الذي نصّ على تقاسم السلطة التنفيذية مع إياد علاوي (شيعي ليبرالي) من خلال ترؤس الأخير لمجلسالسياسات الاستراتيجية، إلا أن المالكي انفرد بالسلطة وأقصى علاوي وأعضاء القائمة العراقية السُّنية.

ويقوم هذا الاحتمال على إعادة سيناريو الانتخابات السابقة عام ٢٠١٠، إذ يكون منصب رئيس الوزراء من الشيعة، ومنصب رئيس البرلمان أو رئيس الجمهورية أحدهما للسّنة والآخر للأكراد.

- **السيناريو الثالث: بروز خلافات كبيرة بين مكونات التحالف الوطني (الشيعي)** تحت حجة انفراد المالكي والخوف من عودة الدكتاتورية ورغبتها بتصحيح المسارات السياسات الحكومية الإقصائية للشركاء، وأكثر المرشحين للعب هذا الدور هو التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي[1].

أما احتمال بروز قوى ليبرالية من الشيعة والسُّنة والأكراد فضعيفة على الأقل في الوقت الحالي، وربما نحتاج إلى زمن أطول لبروز مثل هذه القوى، نظراً للاستقطاب الطائفي الكبير على الساحة العراقية، ولحصول الأحزاب الإسلامية الشيعية على دعم كبير من المرجعيات الدينية في النجف، إضافة إلى الدعم الإيراني.

هذه هي أبرز السناريوهات المتوقعة، بشرط إجراء الانتخابات على قدر من المصداقية وعدم التزوير، والتي من المقرر أن تكون في الثلاثين من نيسان/ أبريل القادم.

---

[1] . The Iraq We – Ned ParkerLeft Behind; Welcome to the WorldsNext Failed state, Foreign Affairs, vol, 91, no 2 (March – April) 2012, pp. 94 - 110

الإصلاح السياسي في الأردن

الدوافع والمعوقات*

دوافع الإصلاح

انطلق الحراك الأردني المطالب بالإصلاح بداية من لواء ذيبان في محافظة مأدبا، وهي منطقه محسوبة تاريخياً وما زالت على جيوب الفقر، وكانت الدوافع اقتصادية واجتماعيه، كالفقر والبطالة والهجرة إلى المدن، بعد أن سُحبت مياه الوالة والهيدان إلى عمان، والتي كان الأهالي يعتمدون عليها في الزراعة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع الاهتمام الرسمي بالقطاع الزراعي المُولّد لفرص العمل، وكذلك عدم وجود أي منشأة اقتصاديه مشغلة للأيدي العاملة.

كما كان للدوافع الاجتماعيه، كغياب العدالة وانعدام تكافؤ الفرص والمساواة، دورٌ بارز ومحرك للحراك، الأمر الذي دفع المواطنين إلى المطالبة بحقوقهم الغائبة، كما كان للعبث بإرادة المواطنين خلال العقد الأخير في الانتخابات البلدية والنيابية، بل والطلابية، لصالح الأطراف المحسوبة على الجانب الرسمي، أكبر الأثر في ارتفاع منسوب الاحتقان، ناهيك عن انتشار الفساد ونهب ثروات الوطن، وتراجع حجم الطبقه الوسطى وتأثيرها، كانت جميعها عوامل وبيئة مناسبة للحراك المطالب بإصلاح النظام خلال فترة الربيع العربي.

بدأ الحراك بقوى شبابيه بعيداً عن الأحزاب والقوى السياسية التقليدية، حيث رفضت القوى الحزبية بكل مكوناتها، والقوى النقابية، المشاركة في أول مسيره انطلقت وسط العاصمه عمان، كما اقتصر الحراك الشعبي في بدايته على الأطراف والمدن الصغيرة وأخذ طابعاً شبابياً وعشائرياً واضحاً مع أحزاب المعارضة والنقابات المهنية، وانتقل متأخراً إلى المدن الكبيرة، وعلى نطاق محدود.

---

* إعداد المهندس عبد الهادي الفلاحات، نقيب المهندسين الزراعيين الأردنيين الأسبق.

تميز الحراك الشعبي في الأردن بالسلمية المطلقه من قبل القوى المطالبة بالإصلاح، وقوبل أيضا بسياسة احتواء من قبل السلطة التنفيذية، بل وصل الأمر أن إشراك بعض الرموز التي كانت محسوبة تاريخياً على المعارضة في حكومة السيد معروف البخيت الثانية عام ٢٠١١، ومارست السلطة التنفيذية سياسة الأمن الناعم في التعامل مع الحراك، باستثناء حالات معينة كأحداث دوار الداخلية باعتباره رمزاً معنوياً شبيهاً بميدان التحرير بمصر، وهي الأحداث التي عُرفت بحركة ٢٤ آذار.

كما واجت القوى الأمنية بقوة نشاطات إصلاحية في كل من محافظة المفرق وقرية سلحوب باعتبارهما مناطق عشائرية، وكذلك في أحداث ساحة النخيل التي كان الحراك ينوي نقل الاعتصام إليها بصورة دائمة.

وارتفع سقف الشعارات والمطالب للحركة السياسية الأردنية مطلع عام ٢٠١٢ نتيجة المعالجة السياسية الخاطئة لمطالب الإصلاح؛ حيث تمثل ذلك بردّة مؤسسات النظام عن مخرجات لجنة الحوار الوطني، والتسويف لها ومحاولة شراء الوقت، خصوصا ما تعلق فيها بقانون الانتخاب والتعديلات الدستورية،، كما زاد من حدة الحراك تعاطي الجهات الرسمية مع ملفات الفساد وإغلاقها بصوره مهينة تسيء لعقل المواطن الأردني، وتكرس العبث بمقدرات الوطن، واستخدام ذات الأدوات والآليات التي كانت حاضرة قبل الربيع العربي، وكانت هي من أسباب ألازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشها ويعيشها الأردن حتى اللحظة.

كما شكل الدافع الاقتصادي محرِّكاً أكبر لحركة الشارع وعاملاً أبرز في رفع سقف الشعارات غير المسبوق، والتي أجّجتها قرارات رفع الدعم عن المحروقات في عهد حكومة السيد عبد الله النسور.

ورغم تعنت الحكومات وعدم قدرتها على تنفيذ المطالب الإصلاحية إلا أن الحراك حقّق بعض المكتسبات، وإن كانت لا ترقى إلى طموح القوى السياسية والنقابية، كالتعديلات الدستورية، وتأسيس نقابة المعلمين، والحد من التعدي على المال العام، وارتفاع سقف الحريات، وبروز قيادات وقوى مجتمعية وشبابية وسياسية خلال فترة الحراك.

وفي البعد الزمني كان عام ٢٠١١ الأكثر مناسبة لإحداث إصلاح حقيقي؛ حيث مثّلت هذه الفترة حالة تعادل سلبي بين القوى السياسية وقدرتها على حشد الجماهير من جهة وبين السلطة التنفيذية التي كانت في أدنى مستويات قوتها، ولم تشهد الساحة المحلية حشداً كما حصل في هذا العام، أي عام ٢٠١١، ويعزى ذلك لتماسك قوى المعارضة وقوى شبابية ونقابية وعشائرية صاعدة.

ومن جانب آخر شكّل الربيع العربي وتداعياته عاملاً ضاغطاً على النظام السياسي لتقديم تنازلات إصلاحية مقنعة ومرضية لمطالب هذه القوى، إلا أن عام ٢٠١٢ كان بداية الانقلاب الخريفي، وانتهاء حالة التوازن التي شهدتها الساحة الأردنية، وبدأت الانقسامات والتباينات بين المكونات السياسية التقليدية، وهو ما سيتضح في الحديث التالي عن معوقات الإصلاح.

معوقات الإصلاح

- **المعوقات الخارجية**

- تشكُّل تحالف إقليمي لإفشال المشروع الديمقراطي العربي، ولكل طرف من هذا التحالف أسبابه وغاياته.
- المشهد الدموي الذي وصلت إليه بعض الثورات الشعبية والتدخلات الأجنبية، منا في سوريا.
- محاولة إفشال المشروع الديمقراطي في مصر ونتائج الانقلاب العسكري الدموي على المسار الديمقراطي، حيث لا يقل هذا المشهد (الانقلاب) عما جرى ويجري في سوريا.

- **المعوقات الداخلية**

- دور الإعلام الرسمي المسيطر، والذي يقابله ضعف الإعلام الخاص والحزبي، في تقديم وجهة نظر متوازنة عن مطالب الحركة الشعبية والقوى السياسية.

- قدرة النظام في تسويق خيارين لا ثالث لهما: بقاء الوضع كما هو، أو الحرية والإصلاح مع فقدان الأمن، كما جرى في بلدان مجاورة.
- استمرار الأجهزة الأمنية بدورها السياسي وإمساكها بدور صانع القرار والراسم لمستقبل الحياة السياسية في الأردن.

- **المعوقات الحزبية والحراكية**

- عجز قدرة القوى السياسية عن تقديم رؤية محددة للإصلاح تمثل حالة توافق لجميع القوى السياسية والحراكية والنقابية على الساحة الأردنية.
- فتور العلاقة بين أحزاب المعارضة وأحزاب الوسط ومكونات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف قدرة القوى السياسية الفاعلة على توسيع قاعدة المشاركة من طيف واسع من أبناء الشعب في الأنشطة والفعاليات المطالبة بالإصلاح.
- ضعف الثقة بين مكونات أحزاب المعارضة داخل الغرف المغلقة، والتي يتضح في تباين مواقفها، خصوصاً ما تعلق بقانون الانتخابات والمشاركة من عدمها في العملية السياسية.
- عجز القوى السياسية المعارضة عن تقديم خطاب وطني أردني جامع ومطمئن لشرائح المجتمع الأردني المختلفة.
- الاستقطاب الحادّ بين قوى المعارضة حول الملف السوري والمصري.
- عجز القوى السياسية والنقابية، وعدم قدرتها على إرسال رسائل تطمين إلى رأس الدولة، وتباينها الواضح في البرامج والشعارات بين إصلاح النظام والملكية الدستورية.

- **معوقات أخرى**

- التركيبة السكانية للمجتمع الأردني والتباين حول هوية الدولة والمواطنة.
- لقاء المصالح بين القوى المستفيدة من بقاء الأوضاع كما هي مع منظومة الفساد.

- دور مجلس النواب السابق المتلكئ وغير الإيجابي لإقرار قانون انتخاب يعزز المشاركة السياسية ويقدم الانتماء للوطن ويجعله فوق كل اعتبار.

المستقبل

من غير المتوقع أن يختلف الواقع السياسي والاقتصادي الأردني خلال عام ٢٠١٤ كثيراً عن واقع الأعوام الثلاثة الماضية، للأسباب التالية:

- استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية للأفراد والدولة، وكذلك البقاء على ذات الآليات في إدارة الملف الاقتصادي، وفي التعاطي مع المستجدات الإقليمية والدولية.
- استمرار حالة فتور العلاقة بين المكونات السياسية للمجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة.
- استمرار حالة الانقسام والاصطفاف، وبالتالي ضعف القوى السياسية والنقابية الفاعلة وقدرتها على التأثير في المشهد.
- زيادة حالات الاحتقان المجتمعي، وارتفاع منسوب التوترات والعنف المجتمعي وتكريس الولاءات الضيقة والفرعية على حساب الولاء للوطن.
- بقاء العوامل الخارجية الضاغطة على الأردن، وحالة الاستقصاب بين السعودية والولايات المتحدة فيما يتعلق بالملفين السوري والإيراني، وأثر ذلك على صانع القرار الأردني.

التوصيات

وعليه، فلا بد من الخروج من هذا المأزق وحالة انسداد الأفق في المشهد السياسي الأردني وغليان دول الإقليم والآثار المتوقعه على الأردن، والاقتراحات التالية قد تساعد في الخروج من هذه الحالة:

- تجاوز خلافات الماضي وجعل مصلحة الوطن واستقراره فوق الجميع.
- الالتقاء والتوافق بين جميع مكونات المجتمع على الجوامع المشتركة للخروج من

حالة الاستقطاب وانعدام الثقة.

- خلق حالة من حالات الشراكة بين مكونات المجتمع لرسم مستقبل الدولة الأردنية.
- دراسة الإشكاليات وحالة عدم الثقة التي سادت خلال الأعوام السابقة من قبل خبراء ومختصين وتقديم التوصيات المناسبة لتجاوزها.
- الدعوة إلى الحوار بين جميع الأطراف، ولا بديل عن الحوار للوصول إلى مجتمع متماسك ودولة قوية.

ندوة العـــدد

ندوة العدد

إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي

عقدت مجلة دراسات شرق أوسطية ندوة علمية بعنوان "إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي" يوم ٢٥/١/٢٠١٤، وشارك فيها كل من الدكتور أحمد سعيد نوفل- أستاذ العلوم السياسية، وعضو تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية (مديراً للندوة)، والدكتور حسني الشياب- أستاذ العلوم السياسية، والنائب السابق في البرلمان الأردني، واللواء المتقاعد الدكتور محمود إرديسات- مدير عام مؤسسة المتقاعدين العسكريين والمدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في كلية الملك عبد الله الثاني للدفاع الوطني، والدكتور عبد الحميد الكيالي- مدير وحدة الاستشارات والمعلومات في مركز دراسات الشرق الأوسط ومدير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

تركز الحوار على المحاور التالية: تقدم تيار الإسلام السياسي في أعقاب "الربيع العربي"، وغياب فلسفة الشراكة الوطنية لدى مختلف القوى والنخب السياسية، ودور الأمن والعسكر في دول العربي العربي، وفيما يلى عرض لوقائع الندوة.

د. أحمد سعيد نوفل

باسم مجلة دراسات شرق أوسطية ومركز دراسات الشرق الأوسط يسعدني أن أرحب بكم في ندوتنا هذه تحت عنوان: "**إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي**"، ويشرفني والدكتور عبد الحميد الكيالي استضافة الدكتور حسني الشياب واللواء محمود إرديسات.

يرى الجميع أن للربيع العربي تداعيات عديدة، فقد كان من المتوقع أن ينتج الربيع العربي ما كانت تطالب به الجماهير العربية في الميادين، وذلك بتحقيق تحول ديمقراطي بعد التخلص من الأنظمة المستبدة، ولكن يبدو أن تلك الشعوب قد دخلت في دوامة من الإشكاليات المتعلقة بذلك التحول، وقد كان كثيرون يعتقدون في فترة ما بأن تحقيق

الديمقراطية في الدول العربية أمر صعب، واعتقد آخرون سابقاً أن الأمة العربية قد أصبحت جثة هامدة عاجزة عن النهوض من أجل تحقيق حريتها من تلك الأنظمة المستبدة، ولكن الربيع العربي أثبت أن الجماهير العربية بشكل عام توّاقة فعلاً للحرية والديمقراطية.

وقد كان العنوان الرئيس لتلك الثورات هو الحصول على تحول ديمقراطي حقيقي، حيث حُرمت تلك الشعوب منه جراء تحالف تلك الأنظمة غير الديمقراطية مع أطراف خارجية، الأمر الذي منع ذلك الربيع من أن يحدث من قبل.

وفي هذا المقام نود مناقشة الإشكاليات التي تلت تلك الثورات وبعد إسقاط أنظمة الاستبداد، حيث يرى بعض المراقبين والمحللين أن الربيع العربي تحول إلى عبء على الشعوب العربية، حتى ذهب كثيرون إلى التمني لو أنه لم يحدث، حتى لو بقيت تلك الأنظمة المستبدة، وذلك نظراً لحالة الفوضى التي دخلت فيها بعض دول الربيع العربي من استقطابات وانقسامات مجتمعية ومشاكل داخلية.

والسؤال البارز هنا: هل نحن بالفعل عاجزون عن تحقيق تحول ديمقراطي؟ أم أننا بحاجة إلى سنوات أخرى أو إلى انتفاضات جديدة أو إلى حراك شعبي جديد؟ وما هي الأسباب التي حوّلت جزءا من الربيع إلى تلك المآسي التي نشهدها اليوم في بعض الأقطار؟

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها سيتمحور النقاش في هذه الحلقة حول ثلاثة عناوين رئيسة: أولها تقدم تيار الإسلام السياسي، وثانيها غياب فلسفة الشراكة الوطنية، وثالثها دور الأمن والعسكر.

المحور الأول: تقدم الإسلام السياسي في الرصيد الشعبي والانتخابات

د. حسني الشياب

نحن في مرحلة ربيع عربي، ولكننا لم ننجز تحولاً ديمقراطياً، ومن أهم مظاهر هذا الربيع أن الشعوب التي استمرأت صمتها وعبوديتها لتلك الأنظمة قد استطاعت كسر حاجز الخوف، وخرجت بالملايين إلى الساحات والشوارع مطالبة بالتغيير المتمثل بإسقاط

تلك الأنظمة تارة وإصلاحها تارة أخرى، وهذه مقدمة لإنجاز ربيعي، فلا يمكن للديمقراطية أن تتحقق إذا لم يستطع الناس التعبير عن آرائهم ومطالبهم، فالناس قد أخذوا يعبِّرون عن أنفسهم كلٌّ على طريقته، فهناك الإسلامي والقومي واليساري وغيرهم.

أظن أن ما حدث، ورغم عدم انتشاره في جميع الدول العربية، دفع بعض الأنظمة إلى التخويف من الربيع وآثاره، وهذا مقدمة لاحتمال إنجاز ديمقراطي، ومن أسباب عدم إنجاز ذلك الآن انتشار روح السيطرة والاستبداد وإقصاء الآخر، لكنني أرى أن من أهم أسباب عدم إنجاز الديمقراطية حتى الآن أن انطلاقة تلك الجماهير التي ضحّت من أجل التغيير كانت عفوية، أي إنها ليست حركة منظمة ولا تملك قيادة موحدة تشكل مرجعية لذلك الحراك، ولذلك فقد وجدنا البلدان التي نجح فيها الربيع بإسقاط الأنظمة وجدناها تدخل في الفوضى، وأن الاختلافات التي كانت كامنة أخذت تظهر، وأخذت مكونات ذلك الربيع بالتصارع، ولكن المهم أن الشعوب قد غادرت حلقات الخوف، وهذا ما يمنح أملاً كبيراً بتحقيق تحول ديمقراطي.

هناك مشكلة موروثة لدى النخب السياسية العربية بين ما يمكن تصنيفه تاريخياً بأنه إسلامي من جهة، وبين وجود تيارات وأحزاب ذات عناوين غير إسلامية من شيوعية واشتراكية وقومية، وحتى ليبرالية، ولكن هذه النخب تمسكت بالأيديولوجيا وحوّلتها إلى "دوغما"، أي مجموعة معتقدات ثابتة، فهناك فرق بين الأيديولوجيا التاريخية الحية و"الدوغما"، فالدوغما معايير ثابتة لا تتغير، وأنا أعتقد أن هذا لا ينطبق على الإسلاميين وحدهم، أي إن مقولات الإسلام السياسي من دولة إسلامية وحكم الشريعة وغير ذلك، غير ثابتة بإطلاق عند الجميع، فهناك تيارات إسلامية عديدة غير متفقة مع بعضها فيما يتعلق بهذه المواضيع، وفي المقابل نجد الحركات الأخرى ذات العناوين غير الإسلامية أيضاً تشبه الحركات الإسلامية بأن لديها دوغما اشتراكية أو قومية أو ليبرالية، لأنهم جميعاً قد طوّروا فكراً ثرياً لتصورات الأهداف النهائية لأيديولوجياتهم، غير أن هناك انفصالاً في الفكر العربي الحديث، إسلامي وغير إسلامي، هناك انفصال بين

الأهداف والوسائل، حيث طُوِّرت أهداف نهائية دون تطوير وسائل حقيقية، وعند الحديث عن الوسائل هنا نصطدم بعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفلسفة والنفس، نصطدم بمكونات ثقافية واسعة، وستستغرق كثيراً من الوقت والجهد لتستوعب جميعاً.

لم يكن الإسلام في الثقافة الإسلامية مُلكاً لحركات إسلامية أو لأحزاب دينية، ولم تكن العروبة في الثقافة القومية العربية مُلكاً لحزب البعث أو لحركة القوميين العرب، ولم تكن العدالة الاجتماعية في ثقافة الحركة الاشتراكية مُلكاً لها وحدها؛ ففي الثقافة إذن منابع حقيقية تجدها بمجموع كتلتنا البشرية، دون النظر إلى دينها المُعلَن أو انتمائها لهذا الحزب أو ذاك، هذا هو الذي قد فشلنا في بلورته، برأيي، في الفكر العربي الحديث؛ حيث هناك في الثقافة ما يسوِّغ على سبيل المثال المؤاخاة بين المسيحي والمسلم والعيش المشترك، نعم، ثمّة ما يسوِّغ اللقاء بين الاشتراكي والليبرالي من منطلق إيمانهم بالحرية، وهناك ما يبرر اللقاء بين الإسلامي والعلماني من منطلق: لكم دينكم ولي دين ... إلخ.

لكننا نجد أنفسنا قد أصبحنا مصلوبين لمفاهيم أصبحت "دوغما"، ولكنها بعيدة عن الواقع، إضافة إلى عجزنا عن تطوير آليات عمل لإيصال الناس إلى الجنّة التي يبتغيها حملة تلك "الدوغما".

أريد أن أضيف هنا أن هذه المشكلة عامة، فقد تجدها عند الأنظمة قبل أصحاب الأيديولوجيات، لأن الأنظمة قد وصلت إلى مستوى من الانتهازية تجدها تدّعي الإسلام تارة، والعشائرية تارة، رغم كونهم غربيين مغرَّبين وتربَّوا في مدارس الغرب، كما تجدها كذلك عند أحزاب أيديولوجية حيث لا تمتلك وسائل للوصول إلى النتائج التي ترمي إليها؛ وعندما تصل إلى الحكم تعمد إلى إقصاء الآخر، فعندما يصل القوميون إلى الحكم يقصون غيرهم، والاشتراكيون عندما وصلوا إلى الحكم في بغداد سحلوا غيرهم في الشوارع.

وإذن، أرى أنه في ظل غياب المنهج للوصول إلى الفكرة وتحقيق الفكرة يصبح من يصل إلى السلطة أمام إشكالية إقصاء الآخر.

ولكن، هل هذه صفة ملازمة لما يحدث الآن في الربيع العربي؟ أنا أرى أن تغيراً

يحدث، فأنا أرى أن جميع الأطراف تمر بمرحلة مراجعة، والإسلاميون يمرون بمرحلة مراجعة، ونحن سمعنا خلال مؤتمر "حركات الإسلام السياسي" الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط قبل ٣ شهور كلاماً مهماً جداً جداً في النقد الذاتي، وأعتقد أن القوميين كذلك يمرون بمرحلة مراجعة، واليساريون كذلك، ودليل ذلك أن كثيراً ممن كانوا في الأحزاب القومية واليسارية خرجوا منها، لكنهم بقوا في ميادين عملهم العام، ويشكلون تأثيراً أكبر في مواقعهم اليوم وهم خارج أحزابهم، فالناس بشكل عام يمرون بمرحلة إعادة نظر، وليس أدلّ على ذلك أيضاً مما يجري الآن في تونس، ففي الواقع إذا اعتبرنا "حركة النهضة" هي ممثلة الإسلام السياسي في تونس، فإننا نرى بقوة أنها قد أبدت مرونة وتفهماً ورغبة بالمشاركة مع الآخرين من الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية التونسية.

إن حركة الجماهير التاريخية التي تخلصت من عقدة الخوف تسمح اليوم للجميع بإعادة النظر واكتشاف أن إقصاء أي طرف للآخر سيؤدي للفوضى أو إلى استمرار الأنظمة المستبدة التي ثارت ضدها.

د. عبد الحميد الكيالي

بخصوص توصيف إشكالية التحول الديمقراطي القائمة، أرى أنها أزمة الجميع، بمن فيهم الإسلاميون، إضافة إلى التيارات القومية واليسارية والليبرالية وغيرها، هذا فضلاً عن الأنظمة الحاكمة كما تفضل الدكتور الشياب، ومن هنا يتوجب على الجميع أن يتحمل مسؤولياته ويراجع أداءه خلال الفترة الماضية، خاصة القوى السياسية بمختلف تياراتها، على أساس أن ما نمر به اليوم هو أزمة تحول ديمقراطي في الأساس.

ويُعدّ جزءاً من إشكالية التحول الديمقراطي اليوم أن المجتمع عربي في فترة ما بعد الاستعمار قد فشل في تجربة التحديث في مختلف المجالات، ومنها النظام السياسي العربي، وهو ما نتجت عنه كثير من المشاكل المتصلة بالشراكة الوطنية، وغياب الثقافة

الديمقراطية وقبول الآخر وترسيخ فكرة الإقصاء.

هناك ملاحظة تتعلق بالإسلام السياسي موضوع المحور الأول في ندوتنا، فهو مصطلح واسع لا يمكن حصره بالإخوان المسلمين؛ فالتيار السلفي، على سبيل المثال، في مصر أخذ يتعاطى بالسياسة، إضافة إلى أحزاب إسلامية وسطية ظهرت في مصر وغيرها، ومن الناحية الجغرافية فإن الإخوان المسلمين لا يشكلون مدرسة فكرية واحدة، فالتيارات التي انبثقت عن الإخوان المسلمين في المشرق العربي تختلف في بعض التوجهات والرؤى السياسية عن تلك التي انبثقت عنها في المغرب العربي، وهناك نوع من التمايز، ولا يمكن أن نعمّم عند الحديث عن الإسلام السياسي، ولا بد من التحديد في تجربة معينة أو في قطر معين.

بقي أن أشير إلى إشكالية علاقة الدين بالدولة، وهي إشكالية قد حُسمت لصالح الدولة في أوروبا بدايات عصر النهضة، أما نحن في الوطن العربي فإن جزءاً كبيراً مما نعاني منه اليوم أن تلك الإشكالية لم تحسم بعد، وهي ليست أزمة إسلام سياسي وحسب، وإنما هي أزمة الدولة العربية الحديثة في تحديد أين تتوقف الدولة وأين يتوقف الدين؟ ولكن الحقيقة أن التجربة الديمقراطية لا زالت في بداياتها، وهي وحدها الكفيلة بحل تلك الإشكاليات، ذلك أن تراجع المسار الديمقراطي من شأنه أن يؤجل حسم مسائل التحول الديمقراطي وعلاقة الدين بالدولة، وهي مسائل لا يمكن حسمها إلا من خلال إجراء حوار مجتمعي ديمقراطي حقيقي، بعيداً عن القمع والإقصاء والاستبداد.

د. أحمد سعيد نوفل

لي بعض الملاحظات، بالنسبة لما تفضلتم به حول رفض التطرف والعصبية، أرى أن التطرف والعصبية هي مشكلتنا في العالم العربي، ولكن حتى نوازن الأمور فإن الإخوان المسلمين قد حاولوا الدخول في العمل السياسي والابتعاد عن التطرف، ولهم تجارب في ذلك، ولكن عند النظر إلى تلك التجارب فإننا نتساءل عمّن قمع تجربتهم في الجزائر قبل أن تسير؟ ونتساءل عمّن قمع تجربتهم كذلك في مصر؟ نعم التطرف مرفوض من الجميع،

ولكن الواقع أن الإخوان يمثلون الإسلام المعتدل، أما عند النظر إلى السلفيين، على سبيل المثال، فنراهم يشاركون اليوم في السلطة ويوافقون على دستور جديد في مصر، ونراهم يحملون فكراً متطرفاً بينما يشاركون في الحكم ويقبع الإخوان في السجون.

أعتقد أن القضية هي وجود قرار بعدم السماح للإسلام المعتدل في الوصول إلى الحكم بصرف النظر أكانوا إخواناً مسلمين أو غيرهم، لأن في ذلك إحراج لأنظمة عربية تدّعي الإسلام، وفيه إحراج لجهات دولية أخرى، وهنا السؤال، من أقصى الآخر؟ كان الرسميون في الجزائر وخارج الجزائر يقولون: إذا وصل الإسلاميون هناك إلى الحكم فإنهم سيقصون الآخرين، وعندما سعى الإخوان المسلمون إلى المشاركة في الانتخابات في مصر، وبأساليب ديمقراطية، ووجهوا باتهامات حادّة من الليبراليين ومن غيرهم، عدا عن النظام نفسه، بأنهم سيقصون الآخرين، فتدخل النظام والأمن والجيش وحجمهم، واليوم، وفي ثورات الربيع العربي يشارك الإخوان في الثورة ويصلون إلى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع، فيُقصون، والسؤال: من الذي أقصاهم؟

لم تتح الفرصة للإخوان المسلمين في تاريخهم للوصول إلى السلطة، وها نحن نحكم عليهم بعد مرحلة التداول، فكيف نحكم عليهم بذلك، علماً أن الآخر هو الذي كان يقصيهم، سواء كان الآخر قوميّاً أو يساريّاً أو ليبراليّاً!.

وحتى نشمل جميع الأطراف لا بد من الحديث بصراحة، وطرح السؤال التالي: ألم تقم الأنظمة التي حكمت لسنوات بإقصاء الجميع؟ أرى أن تلك الأنظمة هي التي أقصت الجميع بمختلف توجهاتهم الفكرية، والإسلاميون جزء منهم، فالإسلاميون لم يصلوا إلى السلطة أو يتمكنوا من تقديم تجربتهم رغم فرصهم في كل من الجزائر وفلسطين ومصر، وكانت الأنظمة الحاكمة والقائمة وأذرعها الداخلية والخارجية، في كل مرة، تُقصيهم.

ونحن نتحدث كثيراً عن الإسلاميين أنهم إذا وصلوا سيقصون الآخر، وكأن ذلك من المسلّمات، ولكن الحقيقة أن الأنظمة المستبدة هي التي نشرت تلك التخوفات والتصورات عن الإسلاميين لتتمكن من الحفاظ على نفسها.

وتشارك في الإقصاء أيضاً بعض التيارات الفكرية، فهل يُعقل أن يقوم الليبراليون في

مصر، والذين درسوا الديمقراطية في جامعات الولايات المتحدة، بالتحالف مع الانقلاب العسكري وهم الذين يطالبون بالديمقراطية! أرى أنهم جميعاً- الليبرالية الغربية والإسلام المتطرف إضافة إلى غيرهم- تحالفوا في خندق واحد لإقصاء الإسلاميين في مصر.

ومن جهة أخرى، أرى أن لدى الإسلاميين مشروعهم، ومن حقهم الوصول إلى السلطة، ومع ذلك كان رئيس "حركة النهضة" راشد الغنوشي يتحدث بالأمس عن حجم التنازلات التي قدمها الإسلاميون في سبيل التوصل إلى توافق للمحافظة على مكتسبات ثورة تونس، ولذلك من الإجحاف وضع الإسلام السياسي في بوتقة واحدة، وكَيْل الاتهام له.

ومن المفارقات أن أنظمة عربية تقوم بالتعامل مع جماعات إسلامية متطرفة في سوريا لإسقاط النظام هناك، وهذا يثير عديداً من التساؤلات والشكوك، فلماذا تقف هذه الأنظمة ذاتها ضد الإسلام الأكثر اعتدالاً في مصر! إذاً، فالقضية تحتمل وجود ارتباطات وتحقيق لمصالح خارجية.

لقد قامت الأنظمة في فترات مختلفة بإقصاء الجميع، وقام جزء من الحركة القومية العربية بذلك في فترات أخرى، وأنا أرى أن الإسلاميين والقوميين مستهدفون من أطراف داخلية وخارجية، وقد آن الأوان لتحقيق مصالحة تاريخية بين التيارين القومي والإسلامي؛ فالقوى التي كانت تحارب التيار القومي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته هي نفسها التي تحارب التيار الإسلامي اليوم، وعندها يمكن التحدث عن تحول ديمقراطي حقيقي.

المحور الثاني: غياب فلسفة الشراكة الوطنية

د. محمود إرديسات

أتفق مع الدكتور نوفل في تحليل الواقع الحالي بأن الأنظمة الدكتاتورية هي التي أقصت الإسلاميين، وهذا كان قبل الربيع العربي، وكان من المعروف، خصوصاً مع حكم العسكر في كل من الجزائر ومصر وغيرهما، والآن هناك تيارات تتحالف ضد الإسلاميين

وتقصيهم، وما أريد أن أقوله أن نخرج من هذه المعركة التي لن ينتصر فيها أحد.

كنت أتمنى أن يستمر حكم التيار الإسلامي أربع سنوات حتى نرى إن كان مشروعه مقنعاً، وأنه كان سيصل بنا إلى دولة الحداثة؟ ولكن لسوء حظنا فإنهم أُقصوا قبل أن يفشلوا فشلاً نستطيع من خلاله الحكم عليهم أو أن يحققوا شيئاً يمكن أن نبني عليه، ولم تكن هذه انتكاسة للديمقراطية التي كانوا يدّعون أنهم سيحققونها فقط، ولكنها انتكاسة للمشروع العربي، لأن الإسلاميين يدّعون أننا قد جرّبنا القومية وجرّبنا الاشتراكية وجرّبنا الليبرالية، ولكني أرى أننا لم نجرب أحداً في حقيقة الأمر، لأنهم كانوا جميعا يدّعون تلك العناوين ولم نجرب سوى حكم فرد المغالبة.

لقد كان نظام الحكم في عالمنا العربي استمراراً لما كان في تراثنا، كما كان يقول المثل بعد حكم العباسيين: "أذل من أموي في الكوفة"، فالقوي إذا غلب حكم وأذل غيره، واستمر ذلك حتى إذا حكم البعثيّ أذل غيره، وإذا حكم الاشتراكيّ تفرّد في الحكم، فعبد الكريم قاسم حكم في العراق باسم الشيوعية فأقصى غيره، حتى جاء البعث وأقصاه وذبح الشيوعيين، وهنا أعتقد أن الإسلاميين ما زالوا يمتلكون ذلك الفكر النابع من ذلك التراث وتلك البيئة، ففكرة المغالبة ما زالت واردة لدى الإسلاميين وغيرهم.

لكن كيف نخرج من عنق الزجاجة؟ هنا أود الانتقال إلى المحور الثاني من حلقة اليوم "المشاركة الوطنية"؛ حيث لا بد من تجذير هذه الثقافة في المدارس وفي المجتمعات وبين النخب السياسية، وعملية المغالبة يجب أن تنتهي، فيجب الجمع بين فكرة المشاركة وفكرة حكم الأغلبية.

إن الأنظمة هي التي أوصلت المجتمعات إلى هذه الحالة، فقد استخدمت التُقية في علاقتها مع الإسلام والإسلاميين حتى تسنّى لها القضاء على التيارات الفكرية الأخرى من ليبرالية وتحررية على مدى خمسين عاماً، وتجذّر الإسلاميون في المجتمع، وأصبح أمامنا اختيار الإسلاميين أو الأنظمة دون بدائل أخرى، وهنا يجب أن يقال للإسلاميين الذين تربوا على هامش الأنظمة: يجب أن تُثبتوا أنكم مع القوى التحررية وليس مع أي قوى إقصائية ورجعية.

أكرر أني لست مع إقصاء الإسلاميين واستخدام القوة، وإني أرفع القُبّعة عالياً للنهضة في تونس، وإذا استمر الوضع كذلك هناك سنصل إلى دولة ديمقراطية مقبولة نوعاً ما يشارك فيها الجميع.

د. أحمد سعيد نوفل

أشكر اللواء، وقد أثار كثيراً من النقاط المهمة، أهمها قضية إعطاء الفرصة للقوى الفائزة في الانتخابات ثم لتنجح أو تفشل كما نجح أو فشل غيرها، أما أن نقول أنها لا تستطيع الوصول أو لن تنجح بحجة أنها إذا وصلت ستقصي الآخرين، فهذا غير علمي، أما التخوف من مجرد وصول الإسلاميين وغيرهم فإن غيرهم قد وصل وأُقصي كذلك.

د. حسني الشياب

لقد أصبح النقاش ثريّاً، وقبل أن أتحدث في المشاركة، أعتقد أنه قد درج استخدام مصطلحات غامضة ولكننا نستخدمها بسهولة، كمصطلح "الإسلام المعتدل"، فما هو؟ وما حدود الاعتدال والتطرف؟ ومصطلح "الإسلام المتطرف"، هل ينطبق هذا مثلاً على الوهابية؟ أم على الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش؟ ألا ينطبق هذا على من نسميهم الآن معتدلين وأدخلوا مفاهيم جديدة على الإسلام بقبولهم بالدولة المدنية؟

لا تزال هناك قواعد متطرفة لدى بعض من نسميهم معتدلين، بل ولديهم قيادات لم تكن باعتدالها قبل عشرين سنة، بل على العكس، قبلت بالتحالف مع أنظمة لإقصاء "الكفر" و"الإلحاد"، فما المقصود بالإسلام المعتدل؟ وما هو الحد الفاصل بين التطرف والاعتدال؟

والسؤال نفسه يُطرح على القوميين؟ ما هي القومية المتطرفة والقومية المعتدلة؟ ونفسه يطرح على اليساريين.

وحتى نتخلص من قضية المصطلحات الغامضة، أقول: نحن ببساطة، مسلمون ومسيحيون وقوميون وعلمانيون واشتراكيون بطريقتنا، نريد دولة بوصفها دولة مواطنين يتساوى فيها الجميع، وأن نعترف بأنه لا يوجد حق لأي أحد، باسم أي عقيدة، أن يتميز

على غيره لأن عقيدته مختلفة، وهذا جوهر العلمانية التي يتحدث عنها الأستاذ إرديسات، فقد أكون مختلفاً معك في المعتقد، ولكنّ لنا الحقوق نفسها والواجبات ذاتها، هذا جوهر الديمقراطية والحرية والمشاركة.

الدولة ليست شيئاً يملكه الحاكم أو يملكها تيار أو حزب، الدولة للمجموع، وجميع الأفراد في هذا المجموع متساوون، ولكن، وهنا قد نختلف، هل العلمانية تعني التنكر للدين؟ أنا أعتقد أن العلمانية تعني حرية الدين وحرية الأفكار، لأن بعض الأفكار قد تحوّلت إلى أديان في بعض المراحل، يجب أن تعني دولة العلمانية والمشاركة حرية الدين وحرية المعتقد وليس التضاد مع الدين، لماذا؟ عرفنا في مرحلة من المراحل ما اقترف رجال الكنيسة في أوروبا في القرون الوسطى من فظائع، ولكن المسيحية كانت رسالة عدل عندما ظهرت، وكذلك الإسلام، فقد جاء رسالة حق وحرية وعدل، ونحن نعرف ما هو الإسلام.

العلمانية لا تعني التنكر للدين الذي يحمل تلك المعاني، ودليل ذلك أن الناس ما زالوا يذهبون إلى الكنيسة في الدولة العلمانية اليوم في الغرب، بمن فيهم رئيس الجمهورية، وثمه منظمات مجتمع مدني مسيحية، وأحزاب مسيحية، بمعنى أن الدولة التي تقوم على المشاركة، مشاركة المجموع، هي التجسيد الحقيقي لمعنى العلمانية وليس التنكر للدين، أرى أن هذا هو الذي يخلصنا من الاضطراب بين مفهوم الاعتدال ومفهوم التطرف، وهذا هو المعيار الذي يواجه به كل من يريد أي يستفرد أو أن يقصي الآخر.

وهنا أشدد على ما تفضل به الدكتور نوفل بأننا بحاجة إلى مصالحة تاريخية حقيقية بين التيارين القومي والإسلامي، بل وحتى بيننا جميعاً، أي مع التيارات الأخرى وإعلان حق الجميع في المشاركة في إنشاء دولة المساواة في الحقوق والواجبات، تلك المصالحة مطلوبة الآن من القوى السياسية في أرجاء الوطن العربي كافة، وهي وحدها القادرة على مواجهة أنظمة الاستبداد التي ترى الدولة مُلكاً للحاكم.

وأعتقد أننا إذا تشاركنا جميعاً في حمل مسؤولية الدولة دون أن نبخس في فكر الآخر فإننا سنكون أمام فرصة تاريخية للتغيير، ولا مخرج غير ذلك، فلا يعقل أن تبقى أحزاب قومية وأخرى إسلامية تنظر إلى بعضها نظرة الشك والريبة، وتبقى داخل أفكارها المسبقة عن الآخرين، تلك الأفكار التي ورثتها من مرحلة الفراغ السياسي التي أقامتها الأنظمة حيث اضطُهد المجموع، حتى إذا جاملت بعضها وجلست معاً تجدها أسرى لأفكارها المسبقة، فيجب أن يقال بصراحة أن لكل منها الحق بحرية الفكر.

د. عبد الحميد الكيالي

أود أن أؤكد مرة أخرى بأننا نتحدث في مواضيع لم تُحسم منذ عقود في فضائنا العربي من قبيل المواطنة وعلاقة الدين بالدولة وغيرها من المسائل التي لم يُتح المجال أمام النخب والمفكرين العرب لنقاشها بحرية وعمق، وإن لم يتم ذلك فسنبقى في أزمة.

والنقطة الثانية في مداخلتي متعلقة بتوصيف ما جرى منذ ٢٠١١ وحتى اليوم، حيث درج استخدام "الربيع" ولكن هل هذا مصطلح دقيق؟ هل كل شيء يسير كما ينبغي؟ أليس ما جرى "انفجار" عربي؟ حيث انتفض الناس بعد ستة عقود من الكبت وتراكم سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الانفجار، في مرحلة ما، أخرج أجمل ما في شعوب الدول التي قامت فيها ثورات، والآن يتعرض ذلك للتشويه.

أعتقد أن هذه مرحلة طبيعية ومتوقعة، وأن من تفاجأ بالواقع هو من كان يحمل آمالاً كبيرة، ولكن من يقرأ التاريخ يصل إلى أن هذه المرحلة طبيعية ومتوقعة؛ فأوروبا لم تصل إلى جوّ من الحرية وإرساء الديمقراطية إلا بعد عقود من الشدّ والجذب والحروب، ولم تُرسِ حرية الدين إلا بعد حروب دينية طاحنة، فالفكرة أن ما نعيشه اليوم هو مرحلة انتقالية.

وأنا أتفق على أن هناك تغييراً حدث، وأتفق مع الدكتور الشياب، فهنالك جيل يتشكل من الشباب الذين تجاوزوا حاجز الخوف في دول عربية كثيرة، وهذا الجيل يتوقع منه أن ينتج ما هو أفضل في المستقبل.

د. أحمد سعيد نوفل

قضية المواطنة هي الأساس، ولكن من حارب تحقيق المواطنة في المجتمعات العربية؟ أليست الأنظمة؟ هل يعقل أن تتحقق الشراكة في ظل التفاوت بين شرائح المجتمع؟ سياسياً أو عقدياً.

أعتقد أن الأنظمة هي السبب لكل ما يحدث، فلا نستطيع أن نلوم تياراً سياسياً معيناً، ويبدو أننا في قراءتنا للوضع السياسي في الوطن العربي نلوم القوميين ونلوم اليساريين ونلوم الإسلاميين، بينما الأنظمة هي من خلقت تلك التناقضات وخلقت أزمة الوسطية داخل المجتمعات العربية، فهي استغلت بعض التناقضات بين التيارات المختلفة من أجل أن تسيطر.

وفي المقابل، هل يتساوى الإنسان العربي العادي، الذي ليس قومياً ولا يسارياً ولا إسلامياً، مع بقية الأطراف؟ لا أعتقد، وذلك حدث في غياب القوميين والإسلاميين، فلا ينبغي جلد الذات والقول بأن القوميين أو الاشتراكيين أو الإسلاميين هم الذين حاربوا دولة المواطنة، إن الأنظمة بمجملها كانت فاسدة ولم تكن تتبع فعلاً هذا التيار أو ذاك.

أما الخلاف بين التيارات الإسلامية وغيرها فهي بحسب ما أعتقد ليست قضية شعائر دينية، وإنما هي قضية خلافات سياسية.

وبالنسبة للشراكة الوطنية، نحن بحاجة إلى خلق ثقافة وسطية، آخذين بالاعتبار تلك الثقافة التي أخذت تتشكل عند الشباب بعد الربيع العربي من حرية وتجاوز الخوف والمحاسبة على التحزّب وحرية تبنّي الأفكار، وهنا يبرز سؤال: هل نستطيع التوصل إلى ذلك بوجود الربيع العربي والتحول الديمقراطي الحقيقي؟

أعتقد أن تداعيات الربيع العربي ستمتد لسنوات قادمة، وسنرى توحد القومي واليساري والإسلامي في مظاهرة واحدة ضد الاستبداد، وأعتقد أن القواسم المشتركة بينهم أكثر بكثير من نقاط الخلاف، ويمكن توظيفها في مصلحة مشروع الدولة العربية الحديثة، وذلك يستدعي خلق تيار الوحدة الوطنية والمشاركة، أما الخلافات الأخرى فسيأتي الحديث عنها يوم الانتخابات، وسيفصل فيها صندوق الاقتراع.

المرحلة الآن لا ترحم أحداً، وقد آن الأوان لرفض الأنظمة المستبدة أن الجميع مستهدف، ويجب العمل على مشروع نهضوي قومي إسلامي يتم فيه التركيز على ما تفضلتم به جميعاً، أما أن نبقى في جلد وتكفير لبعضنا فإن المستفيد الوحيد هم أعداء هذه الأمة.

د. حسني الشياب

لا شك أنه لا مجال لحدوث أي مظهر من مظاهر النهوض دون التوافق بين جميع مكونات المجتمع، والمسألة هنا ليست تمنيات، فإذا كانت الكتلة البشرية المكونة للدولة مقهورة ومهزومة فإن الدولة ستكون أداة تخلف وستكون أداة للتدخل الأجنبي، وإذاً، فإن الكتلة البشرية هي سيدة نفسها في هذا الإطار السياسي المسمّى دولة، وسيكون هناك سبيل للتطور والتقدم، وعدا ذلك لا يمكن أن تنهض الدولة مهما كان ذلك الستار الذي تضعه الدولة، سواء كان إسلامياً أو قومياً، ومعيار صدق المطالبين بالتغيير أن يُبنى ذلك التغيير على إرادة الجميع وتوافقهم، وبغير ذلك لا يمكن أن يحدث التغيير.

ولكن، وانطلاقاً من هذا، أريد أن أتطرق إلى نقطتين: أولاً صندوق الاقتراع، وثانياً مسألة الانفجار وليس الربيع، لا أعتقد أنه يكفي، في هذه المرحلة من الربيع العربي، أن نعتبر صندوق الاقتراع المعيار الوحيد، وأنه معيار نجاح الديمقراطية، ولا بد من الاحتكام للصندوق، ولكنه لا يكفي.

نحن نعيش مرحلة مخاض، ونعيش مرحلة صراع بيننا، وصرع بيننا وبين أنظمتنا، ولذلك فإن الصندوق لا يكفي، ويتوجب أن يكون هناك توافق يرافق الصندوق، وخصوصاً في هذه المرحلة، مرحلة الانتقال، وبصراحة كان يتوجب على الإخوان أن يقولوا قبل الانتخابات أننا، حتى ولو فزنا في الانتخابات، نريد التوافق وتعالوا نتوافق على برنامج اقتصادي وسياسي يمثل جميع قوى الثورة، لا يكفي أن يعرضوا على الآخرين حقيبة وزارية ولم يقبلوا، لأنه، برأيي، كان يتوجب على الإوان، قبل انتخاب مرسي، الوصول إلى توافق حول برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي مشترك، بصرف

النظر عمن سيفوز في الانتخابات، ثم يكون الحديث عن توزيع الوزراء، لأن التوافق ضروري في كل مراحل التحول في التاريخ، ولأنه أحد أهم معاني الديمقراطية وليس الصندوق فقط؛ فالديمقراطية توافق يتلوه انتخاب وليس انتخاب ينتج عنه إقصاء للآخر.

وبالنسبة للانفجار كما أسماه الدكتور الكيالي، لا أريد أن أعترض على هذه التسمية، ولكن أريد أن أسأل: هل يمكن أن يحدث تقدم دون أن يعطى هذا الانفجار كل الأبعاد؟ هل من الأفضل أن تبقى تلك المشاكل في مجتمعاتنا تنمو أو أن تنفجر؟ هل علينا أن نخاف من حالة الصراع أم نطلق لها العنان؟ لماذا لا نقول أنه من الجيد أن نتصارع؟ هل سيؤدي ذلك الصراع إلى تعميق الشرخ أم إنه سيؤدي بعد مرحلة من التعب إلى تذكر أن هناك كثيراً من المفاهيم المشتركة؟

تلك الأسلة لا تطرح إلا على مجموعة من المفكرين أمثالكم، وأحدكم أشار إلى أن أوروبا لم تتحقق فيها دولة المشاركة والحداثة إلا بعد أن أنهكتها الحروب الداخلية ودُمِّرت بالكامل، حتى استقرت على أسس ما زالت ثابتة حتى اليوم، وأُذكّر بقصة جامعة السوربون في فرنسا وكيف أُسِّست على شِقاق بين ضفتي نهر السين، فهل نخاف من أن مواجهة بعضنا؟

المحور الثالث: دور الأمن والعسكر

د. أحمد سعيد نوفل

سننتقل إلى المحور الثالث: دور الأمن والعسكر، وسيبدأ الحديث فيه الأستاذ اللواء إرديسات، فليتفضل.

د. محمود إرديسات

أود قبل البد بهذا المحور أن أعقب على مصطلح "الانفجار"، فالمسألة خطيرة وفيها مجازفة، وربما نفكك فوق التفكيك الذي نعيشه، فنحن في عام ١٩١٦ لم نكن نتخيل بلاد الشام والهلال الخصيب إلا دولة واحدة، ولكننا تشظينا وانقسمنا بقوة عقب الانفجار

الذي أعقب الحرب العالمية، واليوم قد نتشظى مرة أخرى ونضيع قرناً آخر جراء التفتت إلى دويلات إثنية وعرقية ومذهبية، وهذه مجازفة للسنوات المائة القادمة.

هناك بعض القوى في المنطقة يمكن أن تسيطر على حالة الانفجار؛ فعلى سبيل المثال إذا اتفقت السعودية وإيران فإنه يمكننا تجنب التفتت في سوريا، لا سيما أن سوريا قد دُمّرت ولم تعد دولة، وعلى هامش الربيع العربي تحدث اليوم فواجع، خصوصاً الإثنية والعرقية.

أما بالنسبة لدور العسكر، فهو امتداد لفكر المغالبة القديم، أي إن من يحكم هو الأقوى والأقدر على الغلبة، ولقد استغل البعض من الطامحين بالسلطة فاجعة عام ١٩٤٨ لمعاقبة الأنظمة التي فشلت في تلك الحرب، حيث بدأ ذلك في سوريا بقيادة الزعيم، واستخدمت الدبابة والعسكر للوصول، وسبّبت فواجع جديدة بتجميد الدساتير والديمقراطية واستخدام القوة بوجه الشعب.

ويعد العسكر، والانقلابات منذ حسني الزعيم، من أحد الأسباب الرئيسة للواقع الذي نعيشه اليوم، وهذا ما ستؤول إليه الأمور جراء الانقلاب الأخير في مصر، وهذا ما لا يجب أن تقبل به الشعوب.

د. حسني الشياب

أعود إلى سؤال: أيهما أفضل الدكتاتوري الوطني أم الديمقراطي العميل؟ وأقول: كلاهما سيء، وإن كانت نوايا الدكتاتوري سليمة إلا أن النتائج كارثية كما رأينا.

وهنا أود أن أسأل: هل يمكن أن يكون الدكتاتوري وطنيّاً؟ لأن النوايا ليست هي ما يسيّر التاريخ، فقد كانت نوايا كل من جمال عبد الناصر وصدام حسين أفضل النوايا، ولكن الكوارث التي جلباها عن غير قصد أكبر ما شاهدناها وعشناها في مآلاتنا التاريخية، حيث عُزِل الحكم عن الشعب، واستنفرت ضد الشعوب قوى خارجية وداخلية، وسَخَّرت القوى الخارجية الطامعة قوى داخلية ناقمة ومهمشة وجعلتها تحكم كطوائف كما نرى في العراق، وفي مصر ورّث جمال عبد الناصر السادات.

أرى أن الأمن والعسكر والقوات المسلحة في أي دولة هي إحدى رموز قوة الدولة، ولكنها ليست الدولة أو قائدة الدولة، فهي مؤسسات ضمن الدولة، وليست هي التي تحكم، وإذا استبدت القوة العسكرية فإن الفتن والحروب وسيل الدماء تكون هي المشهد والواقع، وهذا ما حدث في تاريخنا وتراثنا.

هذه المسائل مطروحة في هذا النقاش اليوم، وعلى الفكر العربي الحديث أن يجيب عليها.

وأخيراً أريد أن أقول إنه لا يجوز القبول بالانقلاب في مصر الذي يأتي بعسكري ليحكمها، حتى ولو كانت هناك أخطاء عند الرئيس مرسي وحكومته، لأن ذلك كله صراعات كاذبة وتزوير لاستغلال القوة التي بنتها الدولة، وهي القوة العسكرية، لخدمة من يريد السلطة، وهذا يدمر الدولة، وهو ما نراه الآن.

د. عبد الحميد الكيالي

لقد استطاعت الأنظمة الدكتاتورية أن تماهي بين الدولة والنظام السياسي الذي تتولى مقاليده، بحيث إذا سقط النظام تسقط معه الدولة، وليبيا أكبر مثال، أما في مصر فالجيش كان يحكم أصلاً، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ لم تتعرض المؤسسة العسكرية والأمنية للإصلاح وإعادة الهيكلة بشكل يواكب متطلبات التغيير، فكانت النتيجة أن انقلب الجيش في النهاية، وبسهولة، على الرئيس المنتخب، واستلم حكم البلاد، أما في تونس فلم تسقط الدولة لأن دور الجيش كان محدوداً أصلاً، وكان المجتمع المدني قوياً قبل الثورة.

د. حسني الشياب

أريد أن أشير إلى ظاهرة قيادة الدولة للناس، يوماً بعد يوم، لخلق مزيد من التبعية للقوى الخارجية، لكن الأنظمة التي تحكّم العسكر بها، أو التي تعتمد على الجسم العسكري، قد سارت إلى مزيد من التبعية، بدلاً من تسخير العسكر ومؤسساتهم لحرية الوطن، وهذا واضح ومتجسد في جيوشنا العربية التي صار لجميعها شركات، وأصبحت

تعمل وتسيطر في قطاعات التجارة والاقتصادية والمصالح، فعندما يكون للجيوش انشغالات ومصالح، وتنزلق إلى الانجراف عن مهمتها الأصيلة، فستزداد التبيعة.

د. أحمد سعيد نوفل

أتقدم لكم جميعاً في نهاية هذه الندوة بالشكر الجزيل، وعلى أمل اللقاء في ندوة أخرى.

Issue Seminar

Challenges to the Democratic Change in the Arab Spring Countries

MESC

A symposium on the Challenges to the Democratic Change in the Arab Spring Countries was organized by the MESC on January 25, 2014. It was chaired by Professor Ahmed Said Nofal, political science specialist and member of MESJ's editorial board. It was joined by former MP and political science Professor Husni Al-Shiyyab; former Head of the Strategic Studies Centre at King Abdullah College for National Defense, Director General of the Association of Retired Soldiers and retired Major General Mahmoud Irdisat; and Head of the Consultation and Information Unit at MESC and Editor-in-chief of MESJ Dr Abudul-Hameed Al-Kayyali.

The discussion centered on the following topics: Islamists' advancement in the wake of the Arab Spring, absence of a national partnership philosophy for political powers and elites and the role of the security and military in the Arab Spring countries.

The following conclusions were reached. First, since the transition seen by the Arab World could take a few years and perhaps a decade, it is still early to issue judgments on the results of the Arab Spring. Second, as solving the problem of democracy in the region is connected to "political Islam", genuine democratic societal dialogue needs to be launched in order to come up with understandings and settlements. As for the role of the security and military, is unquestionable in all world democracies that states enjoy a civil status and that the armed forces have nothing to do with politics.

There were a number of gains which do not satisfy political and professional powers due to external and internal obstacles. The external obstacles were mainly seen in a regional alliance aimed at thwarting any democratic project, with each country having its own reasons and targets. The internal obstacles were basically represented in the regime's promotion of two exclusive options: the status quo, or freedom and reform but without security as was the case in neighbouring countries.

Another internal problem was the inability of political powers to put forward a specific roadmap for reform which would indicate a state of agreement among all Jordanian political, youth and professional groups. Other obstacles may be the composition of the society as well as the disagreement over both citizenship and the identity of the state.

In 2014, the political, economic situation is unlikely to differ from that of the previous 3 years of the Arab Spring for several reasons. One of them is the continuous deterioration of the individuals' and State's economic conditions. The way this issue is dealt with in the regional and international contexts is not effective. Another reason is the persistence of the non-trust state between the political components of the society and the various state institutions.

In conclusion, a way has to be found out of the dilemma of the dead-end in the Jordanian political horizon, in addition to the worsening regional crises and their potential impacts on the kingdom. The past disputes need to be forgotten in order to prioritize the country's interests and stability. Common goals have to be agreed upon to put an end the state of polarization and non-trust.

Iraqi List, which is a list of most of the currents Sunni and other liberal and headed by Iyad Allawi (a liberal Shiite) on the highest number of votes , and was supposed to be is you get on the eligibility of the formation of the government, but because of the interactions of large , and the objection of the National Coalition consolidated figures of the Iraqi List , and the continuing struggle for the presidency The government more than 6 months and then enter the regional powers and its support for the Iraqi List, the owners were forced to accept several conditions have not been implemented as yet.

Maliki invested American support to back his wish to install the rule in any he could , to find a justification for an honourable withdrawal, and was also supported by Iran , which is now trying to get a third term based on the Iranian support is limited and to be assured of the votes of workers in the armed forces and security agencies who are estimated to number more than 500.000 members .

But the fortunes of al-Maliki foundered largely because of its failure to maintain the security achieved some successes , especially in the western provinces with a Sunni majority , and the continued security breaches in Baghdad , and the exclusion of the partners politicians even from members of the National Alliance (Shiite).

Obstacles to Political Reform in Jordan

Abdel Hadi Al Falahat

The Jordanian recent activity demanding for reform started with youth powers, away from traditional political parties. It was limited to remote areas and small cities, taking an obvious youth and tribal form along with some participation from opposition parties and professional associations. It moved after a long time to large cities on a small scale.

to return the democratic, constitutional track and the solutions are proposed by acceptable parties. Thirdly, it may give in to the status quo, which currently has a weak chance.

Finally, a 'way out of the crisis' strategy is proposed by the report within two fundamental stages: announcing a work plan for both parties as a 'declaration of good intent and trust-building', and agreement on major principles for a solution and future setting. The report also suggests mechanisms to implement the strategy and makes recommendations to end the crisis for all relevant parties.

Iraqi Political Scene: Reality vs. Future Scenarios

Abduljabar Al Ghareeri

Anyone who has followed the case of the Iraqi finds that the political process in Iraq after the U.S. occupation in 2003 was born in expetional conditions has caused the conditions of occupation and previous dictatorial power , which was the cause of these birth pangs , Iraqi political parties that exercised political action after the occupation mostly stems from ideologies , religious sectarian or ethnic nationalism so turned into a tool to divide the Iraqi people by the components of sectarian , ethnic , therefore, it split the Iraqis to Sunni Arabs and Shiite Arabs , Kurds, Turkmen , and minorities (Christians , Sabians , Yazidis , Shabak) , and led this division significant failures in the process political differences have emerged clear in every election cycle there is almost completed and the problem only surfaced again.

the first elections was boycotted by Sunni Arabs formed the interim Iraqi government in 2004 , the third authority ruled Iraq after the fall of the regime , and the government came second in 2005 through a parliamentary election and won the chair of the National Coalition Consolidated (a coalition of several Shiite parties), then the elections were held in 2010 , which got the

and the current methodology on the part of the opposition. Each has problems weakening its advantages and eliminating the ability to overcome the calamity. As long as there are no visions or initiatives, the political crisis will most likely escalate, theories of co-existence will stay away and economy and security will keep deteriorating.

Four scenarios are suggested for the escalation. The first is a political settlement, which has good chances. The second is the current regime's failure on the democratic, constitutional track, which has weak chances in the foreseen future. The third is the regime's success in imposing new rules for the political game, which has a weak chance. The fourth is the country's slide into violence, which has also weak chances in the present national scene.

A number of choices are available for each party to end the crisis, with varying degrees of possible success. On the one hand, the regime may, firstly, gamble on the imposition of the status quo along with the implementation of a 'future road map', which is highly expected from the regime. Secondly, it may take steps to ease tension and improve its rule, such as stopping security measures, giving freedoms of expression and demonstration and returning prohibited media. Thirdly, it can accept a compromise of agreement and collective participation on the basis of national interests and the uprising's targets, engaging all parties in an interim stage.

On the other hand, the National Alliance for Supporting Legitimacy may, firstly, choose steadfastness to carry on with the peaceful rejection of the new situation, insisting on uncovering the dangers of the coup 'against legitimacy'. Continuing with this choice is a strong possibility. Secondly, it may accept a compromise meeting most of the disputants' demands. The coalition is most likely to take this option if there are guarantees

fragility of the Arab axis, which is supposed to be supportive of the Palestinians.

In conclusion, the study presents the following scenarios. At the level of the Arab-Israeli conflict, it could either stay the same, open partly or escalate with a complete dead-end. At the Arab and regional levels, dictatorships are expected to receive more support, which springs from the state of peace seen in the conflict for decades. A second possibility is the rise of an Islamist revolutionary project, which would reproduce a state of fear and instability to the conflict. A third possibility is a partial success of the uprisings, leading to better political and economic conditions in the Arab World, but without engaging in the conflict or attempting to change the regional balance of power.

Reports And Articles

Egyptian Crisis Scenarios

Arab Crises Team

The ACT report in this issue discusses the course of the Egyptian crisis in case of escalation or halt. It presents an initial perspective of the repercussions, each party's choices and likely scenarios. It also sets headlines for possible solutions by means of reconciliation efforts and initiatives if both parties are ready and the mediator acceptable. Agreement should take place according to proper basics and mechanisms of negotiation in a bid to put an end to the current crisis. However, if the situation deteriorates, it will constitute a catastrophe for Egypt, with all its components, as well as cause negative consequences to the entire Arab World and its democratic trends.

The report notes that neither of the two parties has a clear vision to end the crisis, although they are both in a dilemma in terms of the construction of institutions on the part of the regime

dramatic shift in the entire region. In spite of the continuous changes of events and circumstances, making it so difficult to predict the future, most shifts have affected the nature and track of the Arab-Israeli conflict. The issue represents a dependent, rather than an independent, case. It is subject to a set of regional and international variables more than relying on internal factors.

Therefore, analyzing such developments, especially those in the Arab World and the Region, would help foresee their impact on the future of the conflict firstly on its components and secondly on its approaches. The two basic approaches which directly affect the issue and, thus, need exploration are the Palestinian-Israeli peace settlement and the Palestinian resistance.

It is found that the general Arab scene has had a number of internal impacts affecting the conflict and reviving morale to Arab peoples. There are also the absence of the form of axes which spread before the Arab Spring, like those of moderation and resistance as well as the weakness of the two biggest Arab regimes in Egypt and Syria.

At the regional level, Iran and Turkey have been the most significant. On the one hand, Tehran has been paying little attention to the Palestinian issue. Furthermore, Israel is likely to make use of the US-Iranian rapprochement to achieve gains at the expense of the issue. On the other hand, as Ankara is seen by the Arabs to constitute a regional model for an overall reform, it is expected to have a positive impact on the Palestinian cause. This is due to its distinguished role in internal Palestinian relations as well as its support to the peace process.

As for the Palestinian developments, there are several current internal and external problems. Of the first type is the weakness of many Palestinian movements. Of the second type is the

Therefore, the study is divided into three sections:

Section One: political discourse of the state's nature and identity between what is civil, religious and military

Section Two: political practice

Section Three: future political impacts

Upon analyzing the approaches of the different parties towards a civil state, the common points are found to be very few, both in theory and practice. The alliances and relations developed in this period have not shown a common desire to arrive at such a framework.

The main challenge to a civil state and ways to establish it seem to lie in the state of social and political hatred and division. The status quo indicates a rejection of both civil and religious aspects, which was not the case at the time of the uprising. The conflict between the two concepts has consolidated the control of the military establishment. This reflects the increasing gap between social and political movements in managing difference or setting alternatives to construct a political system based on mutual consent. Accordingly, after the 2012 constitutional amendments, the civil-military relation will stay in a permanent dilemma.

Strategic Analysis

Arab and Regional Developments in the Arab-Israeli Conflict

Rae'd Nuarat

In the last 3 years, the political Arab and regional scene has witnessed a number of developments, which could lead to a

and the impact of the US-Iranian agreement and the fall of Al-Assad's regime on this influence.

It is concluded that Washington's success in taming Tehran has almost put an end to the crisis between the Sunni Gulf states and Iran – the patron of Shi'a around the globe – at the expense of the Syrian uprising and the Turkish influence. Furthermore, due to its experience in the region, the US has managed to guarantee the Israeli national security, at least in the difficult time of suspending the fall of Al-Assad and the attrition of the opposition. This means entangling the Erdogan-Oglu plans.

Political Approaches towards a Civil State after Egyptian Jan. 2011 Uprising: Critical Analysis Study

Khyri Omar

Since the outbreak of the Egyptian uprising in January 2011, there has been a broad debate and significant shifts in terms of the identity of the state, which indicates future quality challenges. Dispute has become clear over the nature of the state between secularists and Islamists, focused on the contrast between a civil, religious and military state. The present study attempts to foresee the track of the political shift in the country by investigating three aspects. The first is the political approaches towards a civil state since the revolt, derived from documents, statements and announcements connected to the interim stage by all relevant parties. The second is the relationship between the various political and intellectual trends and their impacts on the track of the dilemma, by looking into the political employment of the concepts of 'civil', 'religious' and 'military' to reach what is called 'Brotherhoodization'. The third is the impact of political parties' different perspectives of those contradictory concepts on the building of the state and their likely scenarios.

economy, development and investment, along with its effect on the social and cultural composition.

The article concludes that what is required today is a comprehensive pan-Arab dialogue, trying to avoid violence, extremism and takfir in the region through the efforts of those of intellect in our great Arab nation. That aims at putting an end to internal attrition, preventing further hatred between us, implementing theories of national partnership and stopping the phenomena of intellectual, partisan, sectarian and ethnic exclusion. If this happens, national harmony would be achieved in each country, followed by pan-Arab agreement, giving the nation strength and success to play its independent, pioneer role, rather than its currently planned part in serving other country's politics and security.

Research & Studies

Turkey's Regional Influence in Light of Syrian Crisis

Khaled Abu Elhasan

Since Erdogan came to power, Turkey's regional influence has been rising, supported by strong economic and military potentials increasing year after year. However, as the government have realized how hard it is to join the EU, the Turkish poeople – led by Erdogan – are trying to build a powerful national entity in the Middle East. They have taken another path of leading the Islamic World or, at least, being present in the lead of separated Islamic countries.

Nevertheless, the latest regional events are causing a dilemma for the republic as a number of factors are confusing the calculations of the Turkish officials. The present study explores the reasons for the decline of such influence, how to rebuild it

Editorial

Repercussions of the Confrontation with Political Islam in the Arab World

Editor in Chief

The article confirms that, in a number of Arab countries, the "war against political Islam" has replaced the "war against terror", which spread across the world in the 1st decade of the 21st century, especially after the Islamists managed to win in free general elections.

Furthermore, the article refers to the accusation of the Muslim Brotherhood that all 'takfir' and violence groups have used it as a point of departure. In fact, this theory is unrealistic as the ideologies of such groups have not found any place in its intellectual and political frameworks, actually making them take a different track.

As political Islam is popular and extended throughout the Arab World, it is likely that its exclusion and resistance from some governments would have major consequences to political participation of large sectors of citizens, especially the youth and, more specifically, the religious.

In light of the spread of oppression of freedoms, such a conflict may lead to societies suffering from fear and artificial political vision which cannot substitute the current regimes, going back to the "inspired unique leader" as well as undemocratic paternity in politics.

According to the article, if the confrontation continues, it will carry real threats to regional security and stability, which would enhance extremist and violent movements faced by similar state violence. That will definitely have long-term impacts on

Contents

page	
	Editorial
7	*Repercussions of the Confrontation with Political Islam in the Arab World* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Turkey's Regional Influence in Light of Syrian Crisis* ***Khaled Abu Elhasan***
47	*Political Approaches towards a Civil State after Egyptian Jan. 2011 Uprising: Critical Analysis Study* ***Khyri Omar***
	Strategic Analysis
79	*Arab and Regional Developments in the Arab-Israeli Conflict* ***Rae'd Nuarat***
	Reports And Articles
93	*Egyptian Crisis Scenarios* ***Arab Crises Team***
113	*Iraqi Political Scene: Reality vs. Future Scenarios* ***Abduljabar Al Ghareeri***
127	*Obstacles to Political Reform in Jordan* ***Abdel Hadi Al Falahat***
	Issue Seminar
135	*Challenges to the Democratic Change in the Arab Spring Countries* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2014

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 17 **No. 66** **Winter 2014**